

مَسلطَنَة عُومَان
وزارة التراث القوي والثقافة

كتاب

مَهْيِدُ قَوْلِ عَبْدِ الْإِيمَانِ

ونقييد شوارد مسائل الأحكام والأديان

من جوابات
الشيخ العالم العلامة
أبي محمد سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي

الجزء الثالث عشر

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البَابُ الْخَامِسُ عَشَرُ

في المواريث وأحكامها وما جاء فيها

* مسألة :

ما تقول في رجل اشترى أمة وولدت له ولدا فملك الوالد ثم ملك الولد بعده فطلبت أمة الميراث من مال ابنها أله ميراث أم لا ؟

الجواب :

إن كان الولد وارثا لأبيه فهي حرة تنعتق بميراث ابنها منها ثم هي وارثة من ابنها فتعطي حقتها من مهرائه والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : في امرأة هلك وتركت ابنة وزوجا وأختين خالستين وأخا من أب كيف للقسم بينهم ؟

الجواب :

للبنات النصف والزوج الربع والأختين الخالستين ما بقي وهو الربع ولا شيء للأخ من الأب والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : في بنات أخ من الأب وعمته وأولاد عم يدعون أنهم عصبة .

الجواب :

إن صحت للمصيبة فالميراث كله لهم .
وإن لم يصح نسبهم بأبيئة وأنكرتهم بنات هم الأخ فإلّا يمين البين ولهن
الميراث والعمة لا ترث في الوجهين والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : في رجل له خادم مملوك وتزوج له حرة ونسل منها الخادم والمرأة
توفيت وترك زوجا وأولادا : ابنتين وابنتين وأما ثم الأولاد المذكور هلكوا
وبقيت البنات وهن اثنتان وجدة صرح لنا ذلك لمن يكون لهم الميراث ؟
وأولادهما لمن ميراثهم .

الجواب :

أما المرأة الأولى فميراثها الأم منه للسدس وما بقي هو لأولادها المذكور مثل
حظ الأنثيين .

وأما زوجها المملوك فلا ميراث له منها .

وأما مسألة للصبيين الهاالكين فالجدة من ميراث كل واحد منهما السدس
وما بقي فحكمه موقوف على أبيهما المملوك إن أعتق فموله أو كاتبه مولاه أى بأبيه
نفسه دفع الحق لإبيه أو اشتري به . وصير بذلك حراً . وإلا فإن مات الأب وهو
مملوك رجع هذا المال الموقوف عنه فيكون الأخوات للصبيين الهاالكين بهذا حكم
الشرع في مسائلهم . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : في رجل هلك وترك ابنة ابنة و بنت أخ لأب بين لنا للتسمة بينهما .

الجواب :

يختلف فيه قول [: الميراث لهن البنت .
وقيل : بينهما نصفان . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي رجل مات وترك عمًا أخ أب لأم ما تقسم بينهم أيرث لعم أخو
الأب من الأم أم لا ؟

الجواب :

لا يرث عم الأب من الأم والميراث كله لعم الأب من الأب . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وقد سألتك شيخنا شفاها فيمن لزمته الدية فكان معنى جوابك
في ذلك أنه يؤديها إلى ورثة المالك أو للفقراء إذا لم يكن له وارث فالمبتلى لم
يجد للمالك وارثا واستحسن أن يؤديها إلى للفقراء لأنفق بعضها على فقراء بلده
ثم إنه وجب عليه حج بيت الله الحرام . أيجوز له أن يسافر بها وينفقها هناك
أم لا ؟

وإن طلع للمالك وارث بعد ما أنفق الدية كلها أو بعضها على الفقراء أو على
ذوى الجنس منه ألزمه بعد ذلك الواجب شيء أم لا ؟

الجواب :

إن أنهذه في فقراء المالك فهو مما يؤمر به .
وإن أنفقها في فقراء غير أهل بلده جاز له ذلك وأجزأ سواء في سفر الحج
أو غيره إن أنفقها على من جارت له من الفقراء كما جاز .

فإن ظهر له وارث من بعد نفى الأثر في مثل هذا ما دل أن الوارث مخير بين الأجر والغرم بأيهما اختار فهو له .
وقيل : لا شيء له بعد تفردها وإنفاذاً فيما أمر الشرع به وأجازه فيه وكله من قول المسلمين إلا أن الأول أكثر ما فيها من قول . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : ما تقول فيمن قتلت زوجته خطأ فوجب على القاتل الدية ماترى لازوج أيلحق شيئاً سبيل الإرث منها أم لا ؟
قال : يخالف فيه والأصح أن يرث من الدية لما يروى أن رسول الله ﷺ ورثت زوجة أشيم الضيائي من دية زوجها . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وما قولك شيخنا في رجل مسلم ملك ولم يوجد له وارث وأصله من البانويان فاسق لم فسق فحكم ميراثه لمن يكون ؟
الجواب :

إن لم يكن له وارث من المسلمين ولم يوص بماله فيما يقربه زاني إلى الله رب العالمين . فرجع ما خلفه من شيء يكون لبني المال في قول صحيح .
وقيل : لفقراء المسلمين في قول آخر رجح . وكله من قول المسلمين المعمول به فيما مضى والحين . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي رجل تعدى على رجل فقتله ثم اصطالحا بالفرم فسلم القاتل الدية لورثة المقتول وهما ذكور وإناث وأرادت الإناث حصتهن من تلك الدية

فأما الإخوة المذكور عن مساهمتين لمن يسكن هذا الغرم لهم الأولاد كلهم
أم يخص بعضهم دون بعض ؟ تفضل بين لنا ذلك

الجواب :

تقسم الدية ميراثا بين جميع الورثة . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وزوجة المقتول أُلها ميراث من دية زوجها إذا كان النقل عمدا أم
لا ميراث لها منها ؟

الجواب :

زوجة القاتل ترث من دية في العمد والخطأ سواء في ذلك . وقد ثبت عن
النبي ﷺ أنه ورثت زوجة أشيم الضيائي دية زوجها . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : في رجل تزوج امرأة ومع عقد للنزويج اشترطا على بعضها بعض لم
يتوارثا أيثبت للشرط أم هو باطل ؟ بين لنا ذلك مثابا إن شاء الله .

الجواب :

هذا باطل . وقد جرى الاختلاف بين أهل العلم في توريث الولد إذا كان من
صفاح مقيل : لا ميراث له .

وقيل : بتوريثه من ذوات الأعدان لا من البنات المسالحات وهو أوسط
الأقوال وكأه هو الأشبه بهذه المسألة وبمعنى في الحال توريثه على هذا القول .
والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي مسألة وجدناها في كتاب المذهب فيمن ملك وترك أختا وأمه
وفي بطن أمه حمل .

قال : فإن ولدته لأقل من ستة أشهر فلا أمه السدس .
وإن ولدته أكثر من سبعة أشهر فلا أمه الثلث ولا يحجبها . اشرح لنا ذلك
ما جورا إن شاء الله .

الجواب :

إن كانت هذه الأم فراشا الزوج لها فالمسألة صحيحة لأن الابن إذا وضعته أمه
لتام ستة أشهر فما زاد فيحتمل أن يكون قد حدث بعد موت المالك فلا يرث
ولا يحجب .

وقيل : يرث ويحجب إلى تمام تسعة الأشهر أخذا بالعادة للغالبية في الولادة .
لأنها تسعة الأشهر .

وإن كانت الأم مطلقة أو مميّنة فله حكم آخر . والله أعلم .

* مسألة :

وفي رجل عنده زوجة وعندها منه ابنة ثم توفيت الزوجة وورثها هو وابنتها
ومكث المال في يد ابنته تسعة أشهر وتطأه وتجدد مدة طويلة في حياة أبيها ثم مات
أبوها وخلف أيقاما وبلغا أبصير هذا المال إرثا بين الورثة أم هسرو ثابت في يد
ابنته وهو لها دون الورثة أم لا لها إلا حقها منه ؟

الجواب :

إذا كان المال مشاعا لم يقسم بعد ولم يصح فيه للبنت من أبيها بيع ولا هبة
فلابنت منه حقها بالميراث من أمها ولورثة أبيها منه ميراث أبيهم ولها هي حقها
منه بالميراث من أبيها . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وكذلك قد وجدنا في المصلحة التي لم يدخل بها إذا مات زوجها
وحبست نفسها عن التزويج أنها ترثه أتصلون بهذا القول أم لا ؟

الجواب :

أما المصلحة وغير المدخول بها إذا كان الإطلاق في الصحة فلا يتوارثان ولا نعلم
في ذلك اختلافا لمدم جواره في الإجماع .

وأما إذا كان الإطلاق في المرض فقد قيل بذلك فيها ويكفلها من الاختلاف
مأجا، أنها المطلقة ثلاثا في المرض على أقوال جاء بها الأثر .

* مسألة :

ومنه : في رجل مات وهو ليس له أب بملكة تزويج والسكن ينسبونه إلى
أب معروف والأب والابن مهران بينهما بعض أنه هو ولد زنا ومات الأب قبل
الابن ثم مات الابن الدعي وترك أمًا وأخًا لأم وأخوين من الأب المنسوب إليه
من ميراثه والأخوان من تزويج صحيح وأمهما غير أمه أبلحقان من ميراثه شيئًا
أم لا ؟

وإن كانا لا يلحقان من ميراثه أيجبان الأم من الثلث إلى السدس أم لا ؟
وهم كلهم معترفون بذلك عرفنا شيخنا لمن يصير ميراث هذا اليهالك ؟

الجواب :

مختلف في تورث الأولاد إذا كان من زنا محض . فقيل : لا يرثه على حال .
وقيل : إذا كان من ذوات الأشدان فأقر به الأب ورثه .

وإن كان من البهائم التي لا ترد يد لامس فلا يرثه على حال .

وقيل : إذا أقر به أنه ابنه فإنه يرثه على حال .
وعلى قول من يورثه من أبيه المقر به من سفاحه فلا يلزم غيره شيء من إقراره
هو ولا يكون وارثا إلا منه . ويخرج على قياد رأى آخر إذا ثبت أنه ابنه بإقراره
فهو ابن له وأخ لأولاده فإنه يحجب الأم عن الثلث إلى السدس فيكون لأمه
السدس ولأخته لأمه للسدس . ولأخويه للأب ما بقي وهو الثلثان .
فعلى القول الأول فقسمة ميراثه من ثلاثة : للأم مهران والأخت من الأم
صهم والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل هلك وترك جد أبي أبيه وابن أخ لأم وأمة أخ لأب
كيف القسمة بينهم ؟

الجواب :

ميراثه كله لجدّه أبي أبيه ولا يرث معه ابن أخيه لأبيه ولا لأمه والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي الصبية إذا أرادت النير بعد ما علمت بالزواج فهل أن يجوز لها
الزوج فلم يثبت لها الغير حال صباها ومكثت معتزلة عن زوجها ثم بلغت ولم تغير
بجهلها ومات الزوج عنها كيف الحكم في ذلك ترثه ويرثها وعليها للعدة ؟

• الجواب :

إذا لم تغير بعد البلوغ فهي زوجته وترثه .
وقيل : إن لم قرض به بعد بلوغها فليست بزوجه ولا ترثه .
وإذا كانت وارثة فمليها للعدة عدة المتيقة . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي رجل وامرأته جرى بينهما شرط على أن كل واحد لا يرث من صاحبه شيئاً وللشرط بعد الزوج وأحضروا شهوداً على ذلك أيثبت هذا للشرط أم لا ؟ وإذا كان للشرط قبل الزوج أكله سواء أم لا ؟

الجواب :

هذا الشرط باطل لأنه مخالف لكتاب الله تعالى فلا وجه لثبوته . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي رجل هلك وترك أخاً لأم وجد أبي أم لمن الميراث منهما . وكذلك أيضاً رجل هلك وترك زوجة وجد أبي أم أب وأما لأنا وجدنا للأم ثلث المال كاملاً مع الجد من كم قسمه ونخرج هذا الثلث من هذه المسألة ؟ وإذا كان في الأرحام اختلاف ما الذي يعجبك وتحكم به ؟

الجواب :

ميراثه لأخيه لأمه وقسم المال من اثني عشر لزوجته ثلاثة وللأم أربعة ولجد ما بقى وهو خمسة أسهم . والله أعلم .

ومما هو مضاف إلى الكتاب عن شيخنا للإطاشي :

وفي امرأة أحضرت ورثتها وهم أختها لأبويها وبنو أختها لأبها وقالت لهم : إن ابن ابنتي إذا مات لا يرثني وأريد أن أحبي له نصف إرث أمه فما تقولون ؟

قالوا: نقول خيرا ورضوا بذلك فأشهدتهم أنها قد أحيت له نصف إرث أمه من غير كتمانة بامظ حسن

ثم إن المرأة ماتت وسأل الورثة كيف قسمة مال هذه للمالكين بينهم وبين ابنتها؟ أيسكون لابن البنت الخمس وللأخت الخمس ولهي الأخ الخمسان أم غير ذلك؟ عرفنا للصواب فيه .

الجواب :

أما باب العوبص فأرجو أنك أعرف به مني . وأما على إفضلك المذكور فكيف ما فعلوا في قسمة على الرضى الجائز من الورثة فهو حسن إن شاء الله تعالى . والله أعلم .

• مسألة :

وعنه : وفيمن تملد على من يرثه وكان أقوى منه فصرعه وبرك فوق طنبه وصرجه صرجا شديدا حتى كاد يخرج روحه ثم تركه مقام على حال ضرير ذلك الوقت يزوع دما ويسهر من خنقه دما فكيف بقدر أربعة أيام أو دون العشر فمات فما يكون ميراثه له حلال أم حرام عليه ؟

الجواب :

إذا كان قد أتى ذلك الحدث الذى تملد عليه فمات من أجله فهو في الحكم قاتله بما عندى ولا ميراث للقاتل لمن يرثه على وجه الهاطل .

• مسألة :

وعنه : وفي رجل هلك وترك بنتا وابنة ابن وثلاث بنات ابن ابن أسفل منهن أيسكون السدس لابنة الابن الأولى مع البنت نكحة الثلثين تماما ؟ أم يكون ما بقى من نصيب البنت بين بنات الابن وابن الابن جميعا للذكر مثل حظ الأنثيين .

الجواب :

عندي أن النصف للبهت والحدس لبنت الابن والهاقي بين بنات ابن الابن
هو ابن ابن الابن الأول للذكر مثل حظ الأنثيين . والله أعلم .
هذه الجوابات كلها صحيحة خارجة على معاني الحق فيما عدى . والله أعلم .
من التقير إلى الله سمع بن خلفان بن أحمد الخليلي .

رجع إلى كتاب التمهيد :

* مسألة :

وما تقول في رجل هلك أولاد بنت ابن أو يكون مكان الابن ابنة
أو أولاد أخ خالص أو يكون مكان الأخ أخاً عرفني ما القسم بينهم ؟ لك الأجر
إن شاء الله .

الجواب :

هو لأولاد الابنة على قول .
وعلى قول أهل التنزيل : فهو بينهما نصفان .

* مسألة :

ومنه : وفي امرأة ولدت إنساناً له رأسان وأربع أيد وأربع أرجل أيكون
بني الحكم واحداً أم اثنين . وإن كانا في الحكم اثنين وورثا مالاً ما القسم بينهما ؟

هذه وقعت في زمن الإمام علي بن أبي طالب فقال : إن كان إذا أكل
أحدهما يشبع الآخر وإذا جاعا يجوعان معا وفي الهول والفائط فهما شخص واحد
وإن كان لا فهما شخصان وعلى ذلك قياسهما في الميراث وغيره .

* مسألة :

ومنه : وفي رجل هلك وترك أما وأولاد أخت فذكورا وبسات عم وخالة
كيف قسمة ميراثه ؟

الجواب :

ميراثه لأمه . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وما تقول سهدى فيمن تزوج صبية وماتت عنده قبل بلوغها فما الذي
له وعليه في الميراث أو غيره ؟ دخل بها أو لم يدخل بها كان صبيا هو أو بالغا أو
كان هو صبيا وهي بالغة ومات أحدهما ؟ تفضل سهدى بيّن لي معنى الحكم بينهما
ولك الأجر من الله تعالى .

الجواب :

لا يرثها إن كانت صبية وماتت قبل البلوغ سواء كان صبيا أو بالغا إلا لائق
زوجها أبوها فيختلف فيها في الميراث معها للزوج .
وإن كان الزوج صبيا ومات قبل بلوغه لم ترثه الزوجة سواء كانت صبية
أو بالغة . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي رجل توفي وهو مريض أولاه . يرثه إن يكون ؟ زوجته أم
لمشيرته ؟ أم لافتراء ؟ أم لمولاه ؟ بيّن لنا مأجورا إن شاء الله .

الجواب :

ميراثه لزوجته .

وقهل : لجنسه وللزوجة الربع .

وقول : للفقراء وكله من قول المسلمين . والله أعلم .

• مسألة :

ومده : وما تقول ش.خدا في المرأة إذا احتلعت من زوجها المريض فرارا من العدة ومات وهي في عدة للطلاق ماذا لها وعليها من الميراث والعدة .

أتحرم الميراث وتلزم العدة لأنها فرت منها ؟ أم لا ميراث لها ولا عدة عليها ؟

الجواب :

يخرج للقول بذلك وهو وجه حسن ويخرج فيها قول آخر : إنه لا ميراث لها وليس عليها عدة أو وفاة لتجوز للطلاق عليها .

ويخرج في قول ثالث : إن لها الميراث وعليها العدة للأوفاة لأنه طلاق في المرض . والله أعلم .

جواب من شيخنا البطاشي رحمه الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بين قسم الموارث أحسن للفقير وجعل كتابه المبين .
وسنة رسوله الأمين . وإجماع المسلمين المحققين . أصولا تفرع عليها آراء أولو
الآبائ المهتدين . في كل حادثة لم تأت بها نص معتبر .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين . وآله وأصحابه وإخوانه
الغيبين والمرسين . وصالحى عباد الله أجمعين

(٢ - قواعد الإيمان / ١٣)

وبعد : فقد وصلني سؤالك السابق أيها الشيخ زهير بن فارس بن أبي
الغباري الفنجوي عن ملك وترك من الورثة أولاد بنت ابن وبنت أخيه من
الأب والأم .

فأجبتك أن لأولاد بنت الابن نصف ما ترك ولبنت الأخ النصف على تنزيل
أولاد بنت الابن منزلة أمهم فيما صح لها في إجماع المسلمين من قيامهما مقام
البنت في أخذ النصف مما ترك أبوها .

وعلى تنزيل بنت الأخ من الأبوين منزلة أبيها فيما صح له في سنة رسول الله
ﷺ وإجماع المسلمين من أخذ النصف للباقي بالعضوية لأن المسكوت عنه مردود
إلى حكم المنطوق به .

ثم جاءتني من بعد مراجعة بسؤال آخر من الشيخ حميد بن سالم الدرهمي
يريد إيضاح الحجة في ذلك ذاكرة أن السلف قالوا : ما دام أحد من الدرجة الأولى
فلا حظ عنده لأحد من الدرجة الثانية كأنه يريد أن أولاد بنت الابن من ذري
الدرجة الأولى فلا حظ له عندهم وبنت الأخ لأنه من ذري الدرجة الثانية في
قول أهل الدرهم .

فأجبتك بكلام حاصله تحريم الادعاء على السلف بهذه الدعوى وأوضحت
له بيان ما هم عليه في ذلك من الاختلاف بالرأى وظننت أن ذلك لا يخفى عليكم .
وأنا قد أجبتكم بذلك الجواب على علم مني بأن أهل زمانكم إلا قليل
منهم على خلافه قولاً وعملاً وحكماً ذاهبين في توريت ذوى الأرحام إلى قصر
الحكم على القول بالتدريج المذكور في تصنيف الشيخ محمد بن عامر المعولي
المسمى بالمذهب المشهور .

وفي الحقيقة أن مسألتكم هذه ليست من غوامض المسائل في الوارث

حتى نشغل بالبحث والكشف عنها ولكسها من ظواهرها التي ليس فيها من
حيرة على أدنى أحد من أهل البصيرة . إلا أنه لما أطبق أكثر أهل الزمان
من مصر عمان على تعلم التقسم بين أدنى الأرحام . من الكتاب المذكور للكائن
من اسمه في النفس أنه من تسمية الشيء بالمعكس لما فيه من قصر الحكم في
باب الأرحام على القول بالتدريج وكانوا من القول بما هو أصح منه في أمر مريب
صارت المسألة من أغصن المسائل . وكان البحث والكشف عنها من أعظم
الوسائل .

وهنا نحن نوضح القول في ذلك على حسب ما عرفنا واطلعنا عليه من آثار
المسلمين المخرج من حيز الدين توجه إليهم الإيعاد الشديد والإبراق والإرعاد
والتهديد على كتمان العلم عن يجب إبداله له من التهديد .

قال الله تعالى : « ولما أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب اقبضوا للذاس
ولا تكفمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فمئس ما يشترون » .

وقال رسول الله ﷺ : من كتم علما عن أهله ألجم بلجام من نار .

ومن أبيات شعر للشافعي :

فمن منح الجهال علما أصاعه ومن منع المستوجبين فقد ظلم

ولأن إيضاح الحجة لمريد سلوك حجة الحق مما تنوق إليه النفوس كما تنوق
إلى إبراز المقول في صورة المحسوس .

حكى جابر الله الزنجشري أنه قيل لبعض العلماء : فيم لذلك ؟

فقال : في حجة تدبخر انصاحا وفي شبهة تقطع انصاحا فبقول : قال الله تعالى

في آيتين : إحداهما في آخر الأنفال والأخرى في أول الأحزاب : « وأولوا الأرحام

بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .

فأول اسم لهو بمعنى صاحب الأرحام من جمع رحم بكسر الحاء وهى قرابة للنسب .

نظهر أن أولى الأرحام فى المعنى هم أصحاب قرابات للنسب وهم الجنس الموضع لاستفراق أنواع قرابات الأنساب من ذوى السهام والمصبات وغيرهم وهذا هو المراد من الآيتين الكريمتين لأنهما فاسختان لما كان فصدرا الإسلام من الموارثة بأنواع هذا الجنس وهم الذين لم يكونوا من ذوى السهام ولا من المصبات وهذا هو المراد من إيراد الكلام فى هذا المقام .

وإنما جاز استماع اللفظ الواحد لمعنيين مختلفين لعموم أحدهما وخصوص الآخر لأن اسم الجنس صالح لكله إلى أن يستفرقه بأسره وصالح لأن يراد به بمضه على ما تقرر فى كتب المعانى بدليل قوله تعالى : « رب العالمين » وقوله : « ليكون للعالمين نذيرا » .

فلفظ العالمين الأول عام يستغرق جميع ما خلق الله تعالى من الأجسام والأعراض ولفظ العالمين الثانى خاص بالجن والإنس وصورة اللفظ بحسب الظاهر واحدة .

فقد تقرر أن أولى الأرحام بالمعنى العام على ثلاثة أقسام : ذوى السهام والمصبات وغيرهم من ذوى القرابات .

فذوى السهام والمصبات قد وقع للمص على كيفية توزيعهم من الكتبة والسنة والإجماع فوجب التسليم له والاتباع لأن النص يرتفع معه حكم القياس إلا قليلا من عذير القسمين جاز عليه الرأى فصيح فيه الاختلاف بين الناس وبقي قسم من هذه الأقسام غير مخصوص على ما لأصحابه من السهام وأكثر مسائل الشريعة كذلك ولا بأس لما فى رد المفهوم على حكم المنطوق من زوال الاتباس ولذلك

قال الله تعالى : « وأنزلنا إليك الكتاب نبيا نأمر لكل شيء » لأن أحكام السبحة
ولإجماع والقياس خارجة عنه ومستندة إليه .

ولما كان أولو الأرحام الخارجون من حيز ذوى السهام والعصبات مسكوتاً
عن النص في الأصول الثلاثة على ما سلك منهم من السهام كانت مسائل مواريتهم
من مسائل الرأى فاحتلف المسلمون في توريثهم على قوانين : أحدهما أن توريثهم
بالقدرج لهم كتدرج للعصبات يهوز كل قريب كانت درجته أقرب إلى الميت
جميع ما ترك .

وهذا للقول كل ما أرادت الاحتجاج له ونقي الاعوجاج عنه لم أره إلا
مغلوباً باقول المأى قوة أساسه المحكوم المأى ولكن ضعیف نور البصيرة .
فالمراد من إخواننا الذين يذهبون إليه للكشف عنه بالحجج المنيرة وإلا
فليكن منهم التسليم لأعدائية القول المقصود بمأى الكتاب الكريم لأن القرآن
في حكم الكتاب والسنة والإجماع غير مقبلة عند وجود الإجماع من ذوى
السهام والعصبات في موضع ما يبق للعصبات شيء بلا نزاع .

ألا ترى أن العصبات يأخذون ما بقى من ذوى السهام ولو بعدوا عن الموروث
بآباء كثيرة ما دام للنسب معروف في سنته عليه أفضل الصلاة والسلام .

ولا شك أن ذوى السهام والعصبات هم الأصول لأولى الأرحام الذين تعلقوا
بهم وهم الفروع لهم فهم إذن مثلهم فيما أمانهم فيه الأثر الميقول

ومن باب الأدلية إلحاق الفرع بالأصل في مثل هذه القضية من أن يكون له
حكم آخر على انفراده والله الهادى لمن يشاء من عباده . إلى طريق رشاده .

والقول الثاني أن توريثهم بالتزويل لكل واحد منهم منزلة من تعاق به
من ذوى سهم أو عصبة .

فن اختلافهم في ذلك قول الشيخين الملا ومسيح في بنت بنت وعمه : إن
لبنت البنت النصف والعمه النصف .

وقول الشيخ أبي المؤثر : إن المال لبنت البنت دون العمه فانظر إلى
اختلافهم في ذلك مع أن بنت البنت من ذوى الدرجة الأولى والعمه من ذوى
الدرجة الرابعة في قول أهل الفدرج .

وقول الشيخين أبي المؤثر والفضل بن الحواري في بنت بنت وبنت أخ لعله
من أبوين أو لأب فإن المال لبنت البنت .

وقول للشيخ أبي عهد الله محمد بن محبوب : إن المال بينهما نصفان فهذا شيء
قليل من اختلافاتهم في ذلك أو زدناه مثالا ليعلم الواقف عليه أنه للعلماء
المقدمين لم يقصروا الحكم في باب الأرحام على القول بالتدريج كما قصره بعض
المتأخرين فتلقاه أكثر الناس بالقهول وأكثروا قول من يغيره يقول من للتورث
بالتزويل المشهور له معاني التزويل وسنة النبي التي تلقاها من الوحي بواسطة
الأمين جبريل .

وإجماع أولى الألباب الذين لا يجوز عليهم الفضائل فن للشهادة على ذلك
بمعاني الكفاب والسنه ما قد صح فيها من النص على سهام الذين تعلقوا بهم من
ذوى السهام والنسبات فإن منطوق القسمة بين هؤلاء يفيد مفهوم القسمة بين
أولئك .

ومن شهادة الإجماع قول المسلمين : إن كل حادثة عديم نص الحكم عليها
من أحد الأصول الثلاثة فإنها تناس على أقربها إليها وأى شيء أقرب إلى الصواب
من تفريع توريث هؤلاء على تأصيل توريث أولئك في نص الكتاب والسنة
وأى داع إلى العدول عن هذا الظاهر المكشوف إلى شيء غير مستند إلى شيء
معروف .

فإن كان أهل القدر يج قاسوا تدريج ذوى السهام والعصبات فكيف يقاسون على أحدهما دون الآخر .

وتدريج العصبات مستفاد من قوله **وَالَّذِينَ** : أحلقوا الفرائض بأهل فسا بقى فلاولى عصبة ذكر . فمسح أن قوله : أولى أهل تفضيل من الولي وهو القرب فيكون المعنى فما بقى فلاقرب عصبة ذكر .

ولذلك صح انفراد الأقرب فالأقرب يحتاز جميع الميراث الباقي من ذوى السهام وأولو الأرحام لا يشبهونهم فى ذلك فى كل موضع ولكن يشبهونهم فى موضع كونهم من نسلهم ولا يشبهونهم فى موضع كون بعضهم من نسل ذوى السهام وكون بعضهم من نسل العصبات لأنهم حينئذ فروع لفرقتهم .

فينبغى أن ينزل كل منهم منزلة أصله الذى تفرع منه : وإن كانوا يقولون : إن تدريجهم مستفاد من قوله تعالى : « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله » فيقول : قد تقدم هذا الكلام فى أولى الأرحام المذكورين فى الآية وأن المراد بهم الجنس العام .

فأنواع ذوى القربايات فيه مسوية الأقدام لأن كون بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله ناسخ لما تقدم من الموارثة فى صدر الإسلام إلا أنه مبهم فبين لإيهامه النص الحكم من الكتاب والسنة والإجماع فى ذوى السهام والعصبات فارتفع فى أكثر مسائلهم للنزاع وأهل ذكر أولى الأرحام الذين هم نوع واحد من أنواع الجنس العام لا يدراج أحكام تورثهم فى ضمن ما ورد فى أولئك من النصوص المهرجة فيهم باشتراك كل منهم فى الميراث على وجه مخصوص ولأنهم فروع لهذه الأصول .

والأصل يقاس عليه الأصل ما لم يمنع منه مانع بدليل قاطع فى الشرع

ولا دليل ثم يمدح من ذلك فنهض أن يشتركوا في موضع ما يكون آباؤهم وأمهاتهم كذلك .

وكثير من مسائل اللواريث وغيرها من الشريعة والمعلوم الجديدة يقول العلماء فيها بالمفهوم من مدطوق ما أشبهها فيقع منهم الإجماع على أشياء كإجماعهم على أن أولاد البنين وبني البنين وبنيهم إلى أن يفترضوا المذكور مثل حظ الأثنيين .
وعلى أن بني المصبات من الإخوة والأعمام وبني بنينهم وبني بنينهم إلى أن يفترضوا عصبة منهم مثلهم يأخذون بعد آباؤهم للباقي من ذوى السهام ويقع الاختلاف بينهم بالرأى في أشياء لتعدد المفهومات بعدد المفصوص التي تماثل تلك الدوازل فيقع التساوي بين الاختلافات في القوة ويقع التفاضل بينهما أخرى .

فإن قسم : إن تشبيه بنات المصبات من الإخوة والأعمام بآبائهن مدفوع بما جاء عليه أفضل الصلاة والسلام من تلك الرواية المأثورة أن المفهوم منهما أن شرط المصبات المذكور فالمشهور بهم ينبغي أن يكون من المذكور حتى يصح أن ينزلوا منزلتهم في جميع الأمور .

فنعول : إن اندفع في ذلك فما قابله من تشبيه ذوات السهام بأمهاتهم كذلك لأن الأبوثة فيمن شرط لكونهن ذوات السهام وأبائهن ذكور فلا يشبهونهن لانقضاء الشرط فيقتضي ذلك لانفراد بناتهن بالميراث عن أبائهن لأنهن المشبهات لأمهاتهن فيحصل من ذلك أن الإناث تحجب إخوتهن المذكور عن الميراث فيصح تفضيل الإناث على الذكور على اختلاف ما أنزل الله في القرآن .

ولكن الحق في هذا أن يقال : إن أنواع أولى الأرحام الذين نحن بصدده ذكرهم في هذا المقام في تشبيههم ذكورهم وإناثهم بآبائهم وأمهاتهن مستوية الأقدام فلا يشبهونهم في جميع الأحوال والأحكام لأن تشبيههم بهم على الحقيقة

قد اندفع ظاهر مفهومه بالادلة القاطعة من قول المسلمين ولذلك سقط حظهم عند وجود أحد من ذوى السهام والمصوبات ووجود من المشبهين لهم على الحقيقة الذين يسمون باسمهم ويسلكون مسلكهم في كل طريقة .

فظهر بذلك حصول التساوى بين أنواعهم في كونها محبوبة عند وجود أحد ممن يرث بالفرض أو المصوبة .

فلما تساوا في اندفاع الأخذ فيهم بظاهر المفهوم من منطوق ما جاء في آباءهم وأمهاتهم فجبوا عند وجود أحد من هؤلاء للمتقدمين ساوينا بينهم في الأخذ فيهم بظاهر المفهوم .

فتزلفا كلا منهما في منزلة من تعلق به عند ارتفاع المانع من قول المسلمين على أن تشبيهه بذات الذكور من المصوبات بآبائهن حيث لا مانع منه غير مستبعد ولا مذكور فلا يدفع تلك الرواية .

ولو حكمنا باندفاعه بها لجزأنا عن طريق الهداية لأن الحكم بالاندفاع يقتضى أن يقال في أولاد الأخوات من الأبوين وبذات الإخوة من الأب أن الميراث كله للإناث من أولاد الأخوات دون الذكور ودون بنات الإخوة من الأب كأنهن المشبهات في قواصم : لأمهاتهن في الأنوثة فيمكن مثلهن ذوات سهام وإخوتهن ذكور فلا يشبهوا بهن أمهاتهن لأن الأنوثة فيهن شرط لكونهن ذوات سهام والمشبهة بهن ينبغي أن يكون مثلهن في قولك .

وكذلك بنات الإخوة من الأب يسقط حظهن من الميراث في هذا الموضع من أجل أنهن إناث .

وهل هذا إلا باطل عندنا ومعدكم لانفاقنا وإياكم على الشريك بين أولاد الأخوات ذكورهم وإناثهم ولتفضل بنات الإخوة من الأب تنزيل آباءهن

فياخذ أولاد الأخوات من الأبوين الثلثين كأمهاتهن أو يأخذ بنات الإخوة من الأب للثالث كأبائهن .

وأیضا فإن الرواية وإن أخرجت للنساء عامة من حيز المصبات نهى مخصوصة برواية أخرى فی تمصیب الأخوات وتخصیص المام له شهوة كثيرة فلا یفكره إلا أعی البصرة .

وظهر أن تشبيهه للنساء بالمصبات حيث لا مانع . ليس له من دافع . ولو أرخهنا لكم للعنان . وجربنا معكم فی اندفاع هذا التشبيه الواضح الیهان وملنا معكم فی الجزم بقصر الحكم على تشبيه الإناث بالإناث والذكور بالذكور أن لحصل لنا المطلوب من اندفاع القول بالتدریج . المقضى للتفریج عن كل من به منكوب لأن لللازم تشبهكم هذا أن توافقونا فی بنات للبنات وبنات الأخوات من الأبوين أو من الأب فقطولوا : إن لبنات البنات للثلثين ولبنات الأخوات للثالث لاتفاقن على صحة المشابهة لأمهاتهن فی الأثونة فی قولكم .

فلا بد لكم من أحد أسرين : إما أن تثبتوا على تشبهكم فیهطل على قیاسه القول بالتدریج .

وإما أن ترجعوا عنه وتقرروا أن تشبهنا أصبح منه وكلا الأسرين لنسا مفید ولدینا مزید لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهید .

فقول أيضا إن بنات الإخوة ومن یمثلن من المصبات من القابل فی حقن أن یتمن مقام آبائهن عند قیام أولاد للبنات وأولاد بنات الابن مقام أمهاتهن فإنهم أقرب نسباً إلى الموروث لانسابهن إلى نسبه وكون إخوتهن وآبائهن من عصبة بخلاف أمثال هؤلاء من أولاد ذوی السهام فإن ذكورهم وإناثهم لا تمصیب لهم ولا إسهم وآبائهم قد یكونون من الزنج والموروث من صمیم العرب

في تقدير الكلام لأن الأموات أوعية مستودعة والأولاد آباءهم حقاً لا شك
 معه ومنه قول المأمون بن الرشيد في لكونه ابن أمة حيث قال لله دره ما أنعمه :
 لا تزدري بقى من أن تسكن له أم من الروم أو سوداء دعياء
 فإنما أمهات الناس أوعية مستودعات والآباء أبناء
 فإن صح منكم الإقرار بذلك ولم تقدرُوا على دفع كونهن أقرب نسباً إلى
 الهلك وإن تقدرُوا إن شاء الله إلى أن تكابروا لما أوردناه من البيان الواضح
 هنالك فاعلموا أننا قد سلكنا طريقة الإنصاف بينهما وبين أولئك في تنزيل كل
 منهم منزلة من تعلق به فيشتركون في موضع ما يشترك الذين به هم متعلقون عملاً
 بالمفهوم من منطوق المصوص الواردة في آباءهم وأمهاتهم عند زوال المانع عن
 العمل به من الدلائل التي طع من قول المسلمين .

فاتقوا الله أيها المفتون والقاضون والماملون فلا تفتوا ولا تنصوا ولا تعملوا
 بما لا تعلمون فإنكم مسئولون عما تعملون ولا يفرغكم ما ترونه في المسألة من
 اختلاف الرأي فإن من رجع أحد الآراء بلا مرجح في نقيا أو حكم أو عمل
 فقد فعل ما لم يؤذن به له وعليه طلب العلم لأعدلها منه أو من غيره إن لم تسكن له
 قوة بصر يفرق بها بين الراجح والمرحوح .

فإن ترك الأعدل ميلاً لموى نفسه إلى العمل بالأنزل نفى قول الشيخ أي
 صعيد : إنه أخذ بالجور . وزاد عليه الشيخ أبو نهمان جاعد بن خنيس فقال
 والآخذ بالجور جائر والجائر ظالم والظالم آثم والآثم مالك إلا أن يتوب وهذا
 للشيخان هما ما هما في الفضل والعلم فلا تجمل منزلتهما فتسكن من أهل الظلم .

وإنما كم أن تعرفوا الحق بالرجل فتكونوا معه وتسكن اعرفوا الرجال بالحق
 ثم كونوا معه فقد قال الله تعالى : « لا تقف ما ليس لك ما ليس لك به علم إن
 للسمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً » .

وفي كلام علي بن أبي طالب ما هذا لفظه : ألا وإن أبغض خلق الله إلى الله رجل
نفس هله فارا بأغهاش الفتنة عميا هما في عيب الهدية سماه اشباهاة من اللباس عالم
ولم يقن في العلم يوما سالما فاستكثر مما قل منه فهو خير مما كثر حتى إذا
ارتوى من آجن واكثر من غير طئل قعد بين الناس قاضيا متخلص
ما للباس على غيره إن نزلت به إحدى المهمات هيأ لها حشوا من رأيه فهو من
قطع للشبهات في مثل غزل الله مكوت لا يدري إذا أخطأ أنه لا يدري أنه أخطأ
أم أصاب خبط عشوات رتاب جهالات . لا يعقدر مما لا يعلم فيسلم . ولا يعض
في العلم بخرس قاطع يذرو الرواية ذرو الريح الهشيم . تبكي معه الدماء وتصرخ منه
الموارث فيسجل بقضائه للفرج الحرام والله بإصدار ما ورد عليه ولا أهل
لما فرط به انتهى كلامه .

واعلم أننا قد أوردنا في هذا المقام الكشف عن أعدلية القول بالتزليل بلا
تدرج . الأدلى الأرحام من غير ديدونة ولا تضليل لن قال بغيره في موضع جواز
للقول بالرأى الأسرى ضللا على ذلك وادعوا الإجماع من أصل الحق على القول
بالتدريج فإنه بالتضليل أحق .

ونحن نروم من كل من يقف على كعبا هذا من إخواننا في الدين لهم
قوة بصريرون بها أعدلية القول بالتدريج أن يكشفوا لنا هذه الغطاء لأن الحكمة
ضلة المؤمن ونحن نطلب الحق فمن حيث وجدناه أخذناه وليست رؤية العدل
بمقصورة على أحد معلوم فربما يكون العدل عند هذا أضعف عند الآخر وبالعكس .
والله أعلم .

فاظنوا في ذلك ثم لا تأخذوا منه إلا الحق وإنا نستغفر الله تعالى ونترحم
إليه من جميع ما خالفنا فيه المسلمين . وإيتمنا فيه غير سبيل المؤمنين .

والحمد لله رب العالمين - والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .
والسلام عليك ورحمة الله وبركاته من محكم :
المفتي إلى الله سلطان بن محمد البطايش .

• مسألة :

بسم الله الرحمن الرحيم
أسأل الشيخ الأجل الفقيه الثقة سيد بن خلفان بن أحمد الخالقي في هذه
القضية للدار في مراث أهل فنجنا قد اختلف فيها مثل العالم ناصر وغيره
والبطايش ورددوا الاختلاف إذ قال للشيخ ناصر : إن المال كله لأولاد بنات
الابن بالقرابة وفيه قولان بينهما نصفان لابنة الأخت ولأولاد ابنة الابن بالانزول
والبطايش استحسن كأنه يكون بالانزول وصار هذا المال في يد أولاد بنات الابن
لا يجوز نزعهم وإخراجهم منهم ويكون حكمه على ذلك القول الذي هو بالانزول أم
كيف يعمل المقل بهذه القضية لأنها مسألة رأى عرفنا للصواب بما تراه صريحا
صحيحا لازلت للمسلمين فينا وعونا والسلام عليك .

• مسألة :

وصل كتابك تذكر فيه من أهل فنجنا وما جرى بينهم من الشقاق
والخصومات والمزاع ومحامات المسألة الواقعة بينهم في توريث بنت الأخت الخاصة
مع وجود بنت الابن فقد تكرر السؤال منه على غير واحد حتى الحفير قد سألتني
غير مرة فأجبتهم فيها بالاختلاف بقلا عن الأسلاف وكفى بأمثالنا بذكر المقل
مع وجوده فقد مضى عليه علماء شادوا ممانيه . وأرضعوا ممانيه . فلم يرجع أحد
منهم عن رأى رآه .

وأما نحن وأمثالنا فبما لنا التمسك بأنارهم الموهبة اعتراظا بالمعجز عن مزاحمة
الأبطال في هذا المجال .

وعلى الحقيقة فقد وضع لى أن كلا من القولين له حجة في الشرع واضحة
يسوغ التمسك بها للمبصرين وجه العدل في ذلك .

فأما بالتفصيل فاقول بالتزويل واضح مأخذ للقواس فيه وعليه من علمائنا
الأرائل محمد بن محبوب رحمه الله ومن واقعه في ذلك ربه يقول فقهاء الشافعية من
قومنا على حسب ما اطلعنا عليه من كتبه .

وأما القول بالقرابة فقول شديد . ورأى حسن مجيد وأرجأ أن عليه
أكثر العلماء من أصحابنا وبه يقول أبو المؤثر والمفضل بن الحواري وغيرهم من
الأرائل . والقائل به من فقهاء قومنا الحنفية ومن واقعه على ذلك من علماء
المذاهب .

وأما شيخنا الشيخ العلامة ناصر بن أبي زهران فقد سأله عن ذلك مرتين
فأجابني مرة بالتزويل ومرة أخرى بالقرابة مرحا لها في هذه المسألة بعينها فقلت
أن القولين عنده سواء في كونهما حقا واضحا سائما التمسك به فهو مرة يرجح
هذا ومرة يميل إلى ذلك .

وكذلك شأن العلماء المتبعين للحق فإنهم لا يميلون إلا إلى ما فتح لهم من الحق
مولام في ذلك الحين . من رؤية الحق المبين . فيقولون بما فتح لهم من ذلك .
ومنى وردت عليهم لطيفة أخرى من الميض الإلهي . بالفتح الإلهامي فلا
يمالون ولا يأتون ولا يلون أن يعدلوا إلى ما به يدلون من الفتح الإلهي والفيض
الرباني . ولذلك قيل : إن للعالم إن عدل عن رأى إلى آخر فلا يكون رجوعه عنه
إبطا لامنه لأن الأول قد كان حقا فلا يتمتعول الحق من كونه حقا باختلاف الوارد
على العلماء فمن فتوح المرجحات .

واقعد حكى لي من أثنى به في ذلك أنه سأل المشيخ العلامة الأكبر سيدنا أبي
غهمان جاعد بن خميس رضى الله عنه عن خالة وابنة عم خالص فأفتى أن المال
للخالة . وعلى قياسه فهو قول بالقرابة .

وأما نحن فما ينهى مبالغ علمنا إلى ذكر التمديل وترجيح الأقاويل . ولكن
فإننا لو تركنا وما فتوح لنا من القياس لكان للقول عندنا بالقرابة أولى لحجج
تعضده . ومعان تؤيده . لأنما إذا قلنا بتوريث بنت الأخت الخالصة مع بنت بنت
وجب علينا القول بالتزويل مطلقا لئلا يلزمنا انحرام الأصل المهد ولو قلنا به قلنا
مثلا بنت بنت بنت بنت ومعهما بنت بنت أخت خالصة وغيرها بنت عمه جد جد
ولو علا ما لم يقطع رحم فإن الجدود كلهم من جهة الأب والعمه خالصة لجد جد
جد جد جد جد الميت والمال لمن ؟

فعلى القول بالتزويل فهو لبنت العمه البعيدة وإنه لشيء عجيب يثبت الميراث
لذلك البعدي وقد حوت الأحكام الأبعدية جميعا ولا تعطى بنت بنت بنت البنت
وقد أعطاه الله جميع أحكام البنات من حرمة تزويج وجواز نظر بما يباح إلى
ذوات المحارم .

فإن قيل : جد جد جد الميت أولى بميراثه ما كان من جهة الآباء ولم يقطع
رحم فصحيح لكنه مخصوص بحكم فيه منصوص بأصل مطرد ومتى قطع الله ذلك
الأصل من هيرثومه ولم يبق به متعلق للفرع بحال . فإن الرجوع في النظر المعبر
بالقرابة إلى الميت الموروث إلى من الرجوع إلى المفقود من هؤلاء الحدود فليس
هم الموروث المقنزع فيه بل هم حدود الموروث وقد قطع الله بالموت أحكامهم فلا
ميراث لهم من بعد تقديم إجماعا فما يصنع بأولادهم من بعدهم فيعطون ميراث من
حات قبل هذا الهالك الموروث .

فإن كان التمسك بأن لهم ميراث آبائهم مآلهم غير وارثين لإجماعاً لسبق

موتهم .

وعلى الحقيقة فلا أبصر هذا موضعاً للإطالة فالاختصار أولى . وللبسط مواضع أخرى . ونحن ضفاء علم فالنقل أولى بنا .

وأما قولك إذا كان أولاد البنات حازوا المال يجوز نزعه وإخراجه منهم فإن كان المال في أيديهم وهو معهم فهم أولى به ولا ينزعه منهم جبراً إلا حاكم يثبت حكمه في المختار فيه .

وأما أحكام دهرنا فقد وجدت غير مرة من فتاوى شيخنا الشيخ العلامة ناصر بن أبي نهبان أن المال لا ينزع من أيديهم ما تمسكوا برأى واسع لهم ويجوز منع الاعتداء والبطش منهم على بعضهم بعض لمن قدر على ذلك ويكون المال في أيديهم بفهم حكم حتى يأتي الله بحاكم يلزمهم حكمه بالإجماع .

والأسلم لكل حاكم في دهرنا إذا ابتلى بحكم بينهم أن يقر المال في أيديهم وينزع الخضم عنهم .

وإن كان قد قيل بجواز في بعض القول بشروط يطول ذكرها وقد أطلنا لك الجراب فانظر فيه نظر مفكر غير متدسكس فإنه ليس مستوفياً ولكن فيه من العبارة بعض الإشارة . يمكن القياس عليها لمن اعتدى إليها ولا ينظر في جميع ما قلناه ولا يؤخذ منه إلا ببدله . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل طلعت زوجته منه الخلاق وهي مريضة وأبرأته من صداقها

وتوفيت في المرض المذكور هل يصح له ميراث . ها أم لا ؟

الجواب :

قيل : برآن المريض لا يثبت ، وإذا لم يثبت والطلاق رجعى فهو وارث
منها إن ماتت في المدة .

• مسألة :

ومنه : وما قولك شيخنا في ميراث حمد بن مسلم مات ولم يخلف أحداً من
النسبات سوى بنت سالم بن عامر وبني أخوال . وكثرت بليغ الأقوال . وعرفناك
سابقاً سؤالاً من قبله ولا عرفنا وصلاً أم لا ؟

ونسبهم حمد بن مسلم بن حجبى بن سعيد .

وبنت سالم نسبها سعيدة بنت سالم بن عامر بن سعيد وعامر بن سعيد وحجبى
ابن سعيد إحوه .

ونسب الأخوال جد أمه سميرة بنت خميس بن مسعود وبني خاله سعيد
ابن راشد بن خميس بن مسعود .

وإن كان في هذه المسألة اختلاف عرفنا على ما نعمل عليه من الأقوال وسمعنا
من أمواه اللباس يقولون : على الأخ محمد بن سالم يقول : أمرنى الشيخ سعيد أن
أصاح بينهم ولا يمكن للصاح لأن بنت سالم بن عامر أجازك الله فليقله عقل وللصاح
لا يسقوى إلا برضاها .

الجواب :

قيل : الميراث كله لسعيدة ابنت سالم لأنها بنت عصبية فهي أقدم وأحق
بالميراث .

وقيل : لما التلثان من الميراث والتلث لأولاد الخال وهذا أكثر قول
المؤخرين .

وإلى القول الأول كان يذهب الشيخ سلطان بن محمد البطاشي . وبه يقول
الشيخ ناصر بن جاعد .

والقول للثاني أحسن وأرق على سبيل الصلح وهو أن يكون لبنت العم
للتلثان ولأولاد الخال الثلث .

والقول الأول كأنه أصح في الحكم أن يكون في الميراث لسميدة بنت سالم .
ويعجبنا أن يصطلحوا ويتراضوا فيما بينهم .

• مسألة :

ومنه : وفي رجل مات ولم يخلف أحداً من العصبات ولا من ذوي السهام
إلا أرحام بنى أخواله أحدهم إخوة أمه الهالك من أبيها وأمه الهالك من أبيها
أيكون الميراث لبني إخوة أم الهالك من أبيها وأمه كله أم يكون لإخوة أمه
من الإرث شيء .

الجواب :

يختلف فيه ولعل أكثر القول أنه لأولاد إخوة أم الهالك من أبيها وأمه
لأنها أقرب ولأن ميراث الأخوال أكثر من جهة الأمهات . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي الصبية إذا انفدت من زوجها في صباها ثم مات الزوج قبل بلوغها
هل لها منه ميراث أو لا ؟

الجواب :

لا تثبت البتة من الصبية وحكمها حكم المطلقة طلاقاً رجعيّاً فإذا مات زوجها
وهي في المدة نهى ترثه إذا حلفت مع بلوغها إنه لو كان حياً لرضيت به زوجها .
والله أعلم .

* مسألة :

ومنه في امرأة طلعت من زوجها الجماع وهي حائض فحرمها وهو لا يعلم
بحيضها ذلك ثم مات الزوج فورثته وبعد ذلك ندمت على ما فعلت وأرادت
الخلاص من ذلك فكيف يكون خلاصها ؟

الجواب :

إذا كانت متعمدة على ارتكاب الحرام من ذلك فعليها التوبة وترجع الميراث
والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفيمن تزوج امرأة فولدت له ابنة ثم ماتت فصح بعد ذلك أنها
أمه كيف الحكم في ميراثه ؟ أثرته ابنه بن طريقين أو من طق واحد وله أخ
غيرها أله شيء من الإرث ؟ أم لا يرث الأخ عندها شيئاً أم تمأجوراً إن شاء الله .

الجواب :

هي ابنته ولها منه ميراث للهنث ولا ترث بكونها أخته من الأم لأن الأخت
من الأم لا ترث مع للهنث . وكذلك الأخ إن كان من أم .
وأما إن كان أخاً من الأب أو خالصة له ما بقي وهو للنصف . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه في مهادث الفرق والهدمى كيف مصفتهم ؟ وقسم ميراثهم ؟ وبأتهم يبدأ ؟ صرح لما ذلك مأجوراً إن شاء الله .

الجواب :

إن لم يعرف أتهم مات قبل فهايم بدأ جاز . وفيهم ثلاثة أقوال : يعوارثان ولا يعوارثان ، ومن حالين يقدر وارثا وغير وارث والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وكيف ميراث الأرحام ؟ وما الذى تراه وبصحبك العمل بالتزويل أم بالقراءة ؟

• الجواب :

هما أصلان عظيمان يجوز العمل بكل منهما ومن رأى أحدهما أرجح من الآخر فعمله اتباع الأعدل إن بلى به إلا أن يتركه احتية طافى موضع جوازه والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفى رجل توفى وخلف أخفا خالصة وأخفا لأب وخلف ابن عم ثم لهم تشاجروا فى قسمة المال وقال ابن العم : يقسم المال بثلاث . وقالت الأخت الخالصة : أنا لا أرضى إلا أن يقسم المال بالنصف كيف الحكم بينهم ؟

الجواب :

يتقسم من سقة للأخت الخالصة للنصف وهو ثلاثة والملاخت من الأب سهم والباقى لأبى العم المصيبة وهو سهمان . والله أعلم .

قال غيره : وهذه مسألة من نبراس أهل الاستقامة إقليد أنفسه مبالغوا
أبواب العلوم . كعبه للطائفين بصفحة للنجاة باب الله أبى نهران - رحمة الله - فى
ميراث لأرحام على قول من يورثهم مع عدم العصبات وذوى السهام قد قول فيه
بالقربة فشكل من كان إلى الميت أدنى . فهو بميراثه على هذا الرأى أولى .

وقيل : بالتنزيل للفرع بنزلة أصله فيكون شكل واحد ما لأمه أو لأبيه
من قبله .

وقيل : إن افترقوا فى درجاتهم ورثوا بالقربة . وإن اتفقوا فيها أنزلوا
بنزلة آبائهم .

وقيل : بالرحم .

وقيل : على قهاده فهم فيه بالسوية .

ومضى قال : هذا إن كانوا فى درجة واحدة .

وفى قول أناس آخرين على أنهم لم يروا لهم ميراثا أحببنا أن نلحقها بهذا
الجامع لتكميل الفائدة . وهى هذه :

• مسألة :

وفيمن ملك وترك ابنة ابنة وابنة ابن .

قال : فالأولى بالميراث هى ابنة الابن ولا شئ الأخرى منهما .

قلت له : فإن ترك ابنة ابنة وابنة ابن ابن ؟

قال : نهى مثل الأولى لا فرق بينهما ولا أهم فيهما من قول المسلمين اخلافا

لأن تلك من الأرحام وهذه من ذوى السهام .

قلت له : فإن ترك ابنة ابنة وابنة ابنة ابن ؟

قال : فالأولى كلمة لابنة ابنة على قول من يقول بالقربة :

وعلى قول من يقول بالتزويل فلها النصف ولابنة ابنة الابن السادس . وما
بقى فهو لمن بعدهما وإلا ميرد عليهما وعلى من رأى الرد .

وعلى قول من يقول بدرجات الرحم فيكون كما في الوصية للأقربين لابنة
ابنة وابنة ابنة ابن للثلاث ولابنة الابنة للثلاث .

وعلى قول من يجعلهما لمعنى الرحم بمنزلة فهو بينهما نصفان .

قلت له : فإن ترك ابنة ابنة وابنة أخ لأب ؟

قال : قد قيل في المال : إنه يكون لابنة الابنة كله .

وقيل : لها النصف ولابنة الأخ للأب ما يبقى .

وقيل : إنه يكون أثلاثا فلابنة الأخ سهم ولابنة الابنة سهمان .

قلت له : فإن ترك ابنة ابنة وابنة أخ لأم ؟

قال : فهو لابنة الابنة على رأى من يقول بالتزويل ومن يقول بالقربة ولا

شيء لابنة أخ للأم لأنه لا مهرات لأبيها مع الابنة .

قلت له : فإن ترك ابنة ابنة وابنة أخ أو أخت لأبوين أو لأب ؟

قال : فعلى قول من يقول بالتزويل فلابنة الابنة النصف وما بقي لابنة

الأخ أو الأخت من الأبوين أو الأب .

وعلى قول من يقول بالقربة فالمال كله لابنة الابنة .

قلت له : فإن ترك ابنة أخ لأب وابنة أخ لأبوين ؟

قال : قد قيل : إن ابنة الأخ من الأبوين أولى نهى أحق بالمهرات أجمع

على القولين جميعا .

قلت له : فإن ترك ابنة أخ لأب وأم وابنة أخ لأم ؟
 قال : نفى قولهم : إنه لابنة الأخ الخالص . وقيل : إن لابنة الأخ للأم
 السدس وما بقي لابنة الأخ للأب وأم .
 وقيل : بينهما نصفان .

قلت له : فإن ترك ابنة أخ لأب وابنة أخ لأم .
 قال : يكون لابنة الأخ للأم السدس وما بقي فهو لابنة الأخ للأب .
 وقيل : بينهما نصفان .

قلت له : فإن ترك ابنة أخ لأم وابنة أخت لأبوين .
 قال : فهو لابنة الأخت الأبوين على قول فيه .
 وقيل : لها النصف ولابنة الأخ من الأم السدس على الرد من أربعة .
 وقيل بغير ذلك .

قلت له : فإن ترك ابنة أخ لأب وابن أخت لأم .
 قال : فلا ين الأخت من الأم السدس ولابنة الأخ من الأب ما بقي على
 قول .

قلت له : فإن ترك ابنة أخت لأبويه وابنة أخت لأبيه .
 قال : فهو لابنة أخت لأبويه .
 وقيل : إن لابنة الأخت من الأب على الرد مع الميراث وثلاثة أرباعه لابنة
 أخته لأبويه .

قلت له : فإن ترك ابنة أخت لأبيه وابنة أخت لأمه .

قال : فهكون في هذا الموضع ثلاثة أرباعه لابنة الأخت من أبيه وربعه لابنة الأخت من الأم على قول من يرى ذلك .

قلت له : فإن ترك بذات الإخوة مفرقين ؟

قال : قد قيل : إنه يكون لابنة الأخ للأم للسدس وما بقي فهو لابنة الأخ من الأب والأم ولا شيء الأخرى وهي التي من الأب لأنه لا ميراث لأبيها في هذا الموضع ويخرج فيها غير ذلك .

قلت له : فإن ترك ابنة أخت لأبوين وابنة أخت لأم ؟

قال : فلا بنة الأخت من الأم على الرد ربع الميراث ولا بنة الأخت من الأبوين ثلاثة أرباع .

وفي قول من : إنه لابنته الخالصة .

وفي قول ثالث : إنه بينهما سواء .

قلت له : فإن ترك ابنة الأخت لأبويه وابنة أخت أخرى لأبويه ؟

قال : فهو لابنة الخالصة .

وقيل : إن لابنة الأخت التي من أبيه ربع على الرد ولا بنة الخالصة ثلاثة أرباع ويخرج فيها غير ذلك .

قلت له : فإن ترك ابنة أخ وابنة أخت وهما لأبوين ؟

قال : فعلى رأي أهل التخييل فلا بنة الأخ الثلثان ولا بنة الأخت الثلث .

وعلى رأي من يقول بالفراة فهو بينهما نصفان .

وقيل : ابنة الأخ أولى بالمال كله .

قلت له : فإن ترك ابنة أخت لأبوين وابنة أخت لأب وابنة أخت لأم ؟
قال : فعلى القول بالتنزيل لابنة أخته لأبويه للنصف ولابنة أخته
للآخرين لكل واحدة منهما السدس نهى من ستة .
وتصح على قول من يقول بالرد عليهم كلهم من خمسة .
وقيل : إنه لابنة الخالصة كله .

قلت له : فإن ترك ابنة أخ لأب وأم وابنة أخ لأم ؟
فعلى القول بالتقاربة فهو لابنة الأخ للأب والام .
وعلى القول بالتنزيل فلا بنة للأخت للسدس وما بقي فهو لابنة الأخ .
وعلى قول ثالث : فهو بينهما نصفان .

قلت له : فإن ترك بنات إخوة مفترقين ؟
قال : قد مضى القول في ذلك .

قلت له : فإن ترك ابنة أخت وابنة أخ لأبوين .
قال : فلأبوين أخته ثلث ولابنة الأخ الثلثان .
وعلى قول ثان : فهو بينهما نصفان .
وعلى قول ثالث : فللأبوين سهم وللذكر سهمان .
وعلى قول رابع : فهو لابنة الأخ .
وفي قول خامس : إنه لابن الأخت كله لأنه ذكر .

قلت له : فإن ترك ابنة ابنة أخ لأبويه وابن أخت لأبيه ؟
قال : فهو لابنة أخته لابنته على قول .

قلت له : فإن ترك ابنة أخ أو ابنة أخت لأبويه أو لأب وعمه ؟
قال : قد قيل في المال : إنه يكون الأخ أو الأخت من الأبوين أو لأب لأنها
على قول من يقول بالقرابة من نسل أبيه أقرب من العمّة إذ هي من نسل جدهم .
وفي قول ثان : إن لها الثلث وما بقي فهو للثلثان للعمّة .
وفي قول ثالث : إن العمّة بمنزلة العم فهو بينهما نصفان .
وعلى قول رابع : إنها بمنزلة الأب فهي أولى به .
وكذلك على قول من يقول : إنها بمنزلة الجد .

قلت له : فإن ترك عمه وابن أخت لأبوين ؟
قال : فعلى القرابة إن المال لابن الأخت .
وعلى التنزيل فعلى قول من يقول : تنزل للعمّة بمنزلة الأب أو الجد فهو لها
وعلى من يجعلها بمنزلة العم فالنصف لابن الأخت وما بقي فللعمّة فهو بينهما نصفان .
في هذا الموضع على هذا الرأي ويخرج غير ذلك وقد مضى من القول ما يدل عليه
فاظر فيه .

قلت له : وعلى هذا الرأي فإن ترك ابنتي أختين لأب أو لأبوين ؟
قال : فلهما للثلثان وما بقي فهو للعمّة .

قلت له : وكذلك في عمّة الأبوين وابنتي أختين لأم وأم ؟
قال : لأمها والتي قبلها سواء لا فرق بينهما . فالقول فيهما واحد لكن ربما
من يحمل ابنتي الأختين بمعنى القرابة أولى بما ضده في هذا الموضع قول من يذهب
إلى أن الذكر به أولى .

قلت له : فإن ترك أخت لأُم وعمة ؟
قال : قد قيل : إن ابنة الأخ لأُم أقرب نهى أحق بالمال كله .
وقيل : لها السدس وما بقي فهو للعممة .
وعلى قول ثان : إنهما فيه سواء .

قلت له : فإن ترك ابن أخ لأُم وعمة ؟
قال : نهى مثل الأولى منهما ولا فرق . فالجواب فيهما واحد إلا ما زاد على
ما نرى الذكر أولى بالميراث من الأنثى .

قلت : فإن ترك ابنة أخت لأبوين أو لأب وخالة ؟
قال : قد قيل : إن الخالة أولى بالميراث كله .
وقيل : لها الثلث ولا بنة أختها لأبويه أو لأبيهما النصف نهى من سقة على
قياسه .

ويصح على قول من يقول بالرد من خمسة .
وقيل : إن ابنة الأخت هي الأولى بالميراث منها .
وقيل : إنهما سواء .

قلت له : فإن ترك مكان الخلة معها خلاها كله سواء ؟
قال : نعم على حسب ما يخرج عندي من قولهم .

قلت له : فإن ترك خالة وابنة أخ لأبوين وابنة أخ لأب وابنة أخ لأُم ؟
قال : قد قيل : إن للخالة ولا بنة الأخ للأُم لكل واحدة منهما السدس
وما بقي فلا بنة الأخ للأبوين ولا شيء لابنة الأخ للأب لأنه لا ميراث لأبيها
في هذا الموضع :

وعلى قول ثان : إن للخالة السدس وما يبقى فهو لابنة الخالص .

وفي قول ثالث : إن المال كله لابنة الأخ للأبوين .

وعلى قول رابع : فهو بين بنات الإخوة على ثلاثة أسكل واحدة سهم ولا شيء للخالة .

وعلى قول خامس : فللخالة نصف ما لواحدة منهن .

وعلى قول سادس : فهي كواحدة منهن في ذلك .

وعلى قول سابع : فهي الأولى به كله منهن والله أعلم . فينظر فيما أوردناه على هذا الوجه للتخريج له من قول المسلمين ثم لا يعمل به من قول حتى يصح عدله .

قلت له : فإن ترك همه لأبوين وعمه لأم .

قال : فلعنته لأبويه ثلاثة أرباع المال والآخرى ربع في الرد على رأى من يقول من المسلمين بالتزويل ويخرج فيه على قول : لهما سواء فيه .
وعلى قول آخر : فهو خاصة أبيه أجمع .

قلت له : فإن ترك عمه لأبوين وعمه لأب .

قال : فهي مثل الأولى من القول فهما سواء .

قلت له : فإن ترك من لعمات ثلاثا إلا أنها متفرقة .

قال : فهو خاصة أبيه .

وقيل : إن لها للنصف ثلاثة أخماس ولكل واحدة من الباقيتين خمس في الرد .

وعلى قول ثالث : فهو يبينهم بالسواء .

قلت له : فإن ترك حمة وابنة حمة ؟

قل : فالعمة أولى بالميراث لأنها أقرب .

وعلى قول ثان : لابنة العمة ثلاث : ثلاث وللممة ثلثان .

وعلى قول ثالث : فهو بينهما نصفان .

قلت له : فإن ترك ابنة عم وابن عم ؟

قال : فلي من يحملها ميراث آبائهما فلا شيء لابنة العم والمال كله لابن العم لأنه له أجمع ولو كان أحيا .

وعلى قول من ينزلها منزلة العصبات فهو لابن العم لأنه ذكر .

وعلى قول من يرثهما بدرجات بالرحم فالمال بينهما نصفان .

وعلى قول من يقول : يحملهما في الدرجة بمنزلة الأولاد فيكون للأُنثى سهم والذكر سهمان .

قلت له : فإن ترك ابن عم وابنتي عم وكلاهما لأب أو للأبوين يكون

للأُنثى مثل الذكر سواء ؟

قال : نعم في أكثر قول المسلمين .

وقيل : المذكر مثل حظ الأنثيين .

وعلى قول بعضهم : فالمال كله لابن العم دونها لأنه ذكر .

قلت له : فإن ترك بدأت أعمام متفرقين ؟

قل : فهو على التنزيل لابنة عمه لأبيه لأن الميراث كله لأبيها إن لو

كان حيا .

قلت له : وهي أحق بالمال على من يقول بالقرابة ؟

قال : هكذا يخرج فيه عهدي من قولهم على ذلك .

قلت له : فإن ترك عمه وخالة ؟

قال : فعلى قول من يحمل للعمه مثل الأب أو الجد أو للعم فلها الثلثان وللخاله الثلث لأنها بمنزلة الأم .

قلت له : فإن ترك عمه أخى أبيه لأمه وخالة أخى أمه لأبيها وأُمها ؟

قال : قد قيل للخاله الثلث وللعمه الثلثان .

قلت له : فإن ترك عمه وتسع خالات أو أكثر ؟

قال : فيكون لعمته الثلثان وخالاته الثلث في قولهم ،

قلت له : فإن ترك خالة وتسع عمات أو أكثر أيكون لخالته الثلث بتمامه

والعمات الثلثان لا يزدن لا زيادة عليهما ؟

قال : نعم هو كذلك في قولهم .

قلت له : فإن ترك عمه وابن خال ؟

قال : ففي قول المسلمين إن المال كله للعمه .

ويخرج على قول بعضهم : إنه يكون للعمه الثلثان ولابن الخال الثلث ويخرج

فيه غير ذلك .

قلت له : فإن ترك ابنة عمه وخالة ؟

قال : قد قيل : إن الخالة أولى .

وقيل : لها الثلث ولابنة العمة للثلثان .

وقيل : بينهما نصفان .

قلت له : فإن ترك ابنة عمه وخالا ؟

قال : هي مثل الأولى والفقول فيهما واحد فأنظر في ذلك .

قلت له : فإن ترك ابن ابن عمه وابن خالة ؟

قال : قد قيل : إن ابن الخالة أولى بالمال كله .

وقيل : له الثلث والثلثان لابن ابن العمة .

قلت له : فإن ترك خالا وخالة ؟

قال : قد قيل : إنه بينهما نصفان .

وقيل : للخالة الثلث وللخال للثلثان .

قلت له : فإن ترك ثلاثة أحوال متفرقين ؟

قال : قد قيل : إنهم يكونون بمنزلة الإخوة بمعنى القسمة فيكون على هذا
نحوه أخى أمه لأمه للسدس ، وما بقى لخالتها ولا شيء لخالة أخى أمه لأبيها
وهى في قول أبى معاوية رحمه الله من خمسة : ثلاثة لخالصة أمه واثنتان للهاقين
لكل واحد منهما سهم ولا أدري لأى حجة إلا أن يكون جعلهم بمنزلة الأخوات
خصى والأول أصح .

قلت له : فعلى هذا تكون الخالات المتفرقة بمنزلة الأخوات كذلك أيضا .

والمال على هذا الرد بينهما من خمسة ؟

قل : هكذا قيل .

ويخرج فيه على أن الخالصة أولى .

قلت له : فإن ترك خالة وابن خال .

قال : فإن خالة أولى بالمال فهو لها أجمع .

وقيل : بينهما نصفان .

قلت له : فإن ترك خالة وابن عمه أيسكون بينهما مهرات أمه ؟

قال : نعم على هذا من ذهب إلى التنزيل .

قلت له : فإن ترك ابنة عم وابنة خال ؟

قال : ففي قول محمد بن محبوب - رحمه الله - : إن ابنة للعم أولى بالمهرات .

وقيل : لها الثلثان ولا بنة الخال للثلاث .

قلت له : فإن ترك ابنة عم وابنة خالة ؟

قال : نهى مثل الأولى فيما عندي لأتاهما سواء .

قلت له : فإن ترك عما وعمه لأم وخال وخالة لأم .

قال : قد قيل : إن للعم والعمة الثلثين بينهما نصفان وللخال والخالة بينهما كذلك .

قلت له : فإن ترك من الأولاد الأخوات للأبوين أو لأب أو لإخوة للأم ذكرورا أو إناثا مسعوبين في النسب أيسكون فيه الذكر والأُنثى سواء .

قال : نعم في أكثر قول المسلمين .

وقيل : للذكر مثل حظ الأنثيين وقد مضى القول في ذلك .

قلت له : وكذلك القول في أولاد العمات والأخوال والجدلات ومن يكون

من أولاد الأعمام للأم ؟

قال : هكذا يبين لي في ذلك . والله أعلم . فيبظر فيه .

قلت له : وكذلك القول على هذا . فإن ترك سبع بنات إخوة ثلاثة وكلهم لأبوين أو لأب إلا أن لو أحد بنتا وللا آخر ثلاثا وآخر أربعا أيكون بينهم بالسوية ؟ قال : نعم كذلك قيل : لا استواء الآباء .

قلت له : والقول في بنت أخواته كذلك ؟ قال : نعم . لا على ما قيل على رأى آخر

قلت له : فإن ترك أربع بنات أخ لأبوين وثلاثا أخرى لأخ آخر من الأبوين وابنة خ لأم ؟

قول : مع الفزبة فالل لسفات إخوته الخالصين على سبعة . وعلى التبريل هلاية لأخ الأم السادس ولبنات الأخوين ما بقي يقسم ما بينهم بالصواء .

قلت له : لحده أى أمه من ماله ميراث مع أحد من بنيه أو بنى الذكور من بنيه ؟

قال : فى قولهم : لا . لأنى . له . منهم . ذلك ما لا أعلم فيه . من قولهم نفسه احتملا .

قلت له : ومع ل أخ لأحد من لأبوين أو لأب أو الأم ؟ قال : قد قيل إنه لا نى له مع أحد من هؤلاء .

قلت له : مع الأعمام الخوالص أو من الأب أو أحد من بينهم ؟ قال : فهو من الأعمام ولا نى ميراث له مع أحد من دوى السهام ولا من العصبات إلا مع الزوج والروحة .

قلت له : فإن تركه وحده لا غيره ؟
قال : فاللأهل على قول من يورث بأرحم من المسلمين .

قلت له : ومع ابنة الابنة ؟
قول : قد قيل : فاللأهل لها وهي الأولى به ولا شيء للأجداد معها .
وفي قول ثان : له للسدس ولها ما بقي .
وفي قول ثالث : له الربع ولها ما بقي .
وفي قول سادس : له الخمسان ولها ما بقي .
وفي قول سابع : له جميع المال ولا شيء لها .
قلت له : وما الذي عندك فيه ؟

قال : على قول من يقول بالقرابة فسكنها أدنى منه إلى الميت رحماً .
وعلى التزويل فلها فيه النصف وإن يعطى ميراث ابنته وهي أم الميت لم يكن
له غير السدس لأنه حققها مع الابنة .
وعلى هذا ولو قيل : إنه يكون فيما بينهما على الرد من أربعة لم أبعد من
للصواب من الابنة .

وعلى هذا ولو قيل : إنه يكون فيما بينهما على الرد من أربعة لم أبعد من
للصواب في الرأي إلا أن القول بالقرابة والعمول به فيما يذكر من المسلمين في آثار
الامة الآخرين .

قلت له : فإن ترك معه ابنت أخت لأم ؟
قال : فهو أولى به منها في قولهم .
ولو قيل : إنها هي الأولى لأن لها على الرد ثلثا فيكون بينهما أثلاثا لم أبعد
في الرأي .

قلت له : ومع العمة أو الخالة والخالة من الأبوين أو لأب فكذلك ؟

قال : نعم هكذا قيل .

وقول : آخر إن له مع العمة ثلث المال ولها ثلثاه .

وعلى قول آخر : فاعمة أولى به كله ،

وعلى هذا فيخرج فيما يشبهه على رأى أن يكون لبنت الأخ أو الأخت للأُم

الأولى به من الجدد لقول من يقدمها على العمة .

قلت له : ومع ابنة اللعم ؟

قال : فهو الأولى به في قولهم .

قلت له : فإن ترك معه أم أبيه ؟

قال : فهما من أرحامه ولكن أبا أمه أقرب درجة فهو أولى بالميراث كله .

قلت له : وكذلك معه أبو أبي أمه ؟

قال : نعم لأنه أبوه فيكون وارثا معه .

قلت له : فإن ترك جده أبا أم أبيه وجده أبا أبي أمه ؟

قول : فهو لجده أبي أم أبيه بما قيل .

قلت له : فإن ترك أبا أم أمه وحده أبا أم أبيه .

قال : فهو على قولهم فيما بينهم نصفان .

قلت له : فإن ترك معهما جده أبا أبي أمه .

قال : لا شيء له معهما في قولهم .

قلت له : فإن ترك مع جده أبى أم أبى جدته أم أمه ؟
قال : فهو لها دونه .

قلت له : ومع جدته أم أبيه كذلك ليس له شيء ؟
قال : نعم لأنه من الأرحام وهما من ذوى القسَم فلا ميراث له منهما ..

قلت له : فإن ترك أربع جدات لا غيرهن ؟
قال : فهن في المال سواء غير واحدة منهن لا شيء لها .

قلت له : وما هذه الأربع ومن التي لا شيء لها مع تاركهن ؟
قال : فهن أم أبى أم أبيه وأم أم أمه وأم أبى أمه وهي التي لا شيء لها لأنه لا ميراث لأبيها معهن .

قلت له : فإن ترك جدة وعمه ؟
قال : نفي قولهم إن المال للجدة .
وقيل : لها السدس وما بقى لها ثلثه ولعممة ثلثه .
وعلى هذا هي من ثمانية عشر .

قلت له : فإن ترك معهما خالة ؟
قال : فهي أولى بالمال من الخالة فانظر في ذلك . والله أعلم .

* مسألة :

وصفه : وسئل الشيخ جميل بن خنيس السعدي يوم مات وأصله من البهاسرة ولم يصح له وارث وابتلى بقبض مال أحد من الناس وأبى من وجود الوارث له هل يجوز لهذا الميت بقبض ماله أن يتصرف فيه ويقرقه على الفقراء لأنه في تركه مشقة عليه في حفظه وانتظاره زمانا طويلا فلم يجبه أحد يدعيه إن كانت رخصة توجد لهذا الميت بقرقه على الفقراء أحد عليه ما جورا إن شاء الله .

الجواب :

إني لم أكن من الله - لم في مكانة سامية - ولا رقيت مرتبة عالية . لكنني أقول حسب ما يوجد في الأثر : منقول . إن كان هذا الميت من الأجناد الذين يتوارثون من الأجناد ولم يكن له ذو سهم ولا عصبة ولا رحم فيراثه لجنسه على ما يعمل عليه أصحابنا ولعله لآمد له من أن يفسر عليه الرأي بأن يكون حكم ماله مجمولا .

وأما البياسة فلا يتوارثون بالأجناس .

وعلى هذا فإن أيس من وجود معرفة وارثه فإنه بفعل بملكه كما يفعل بالمال المجمول ربه وهو أن يفرق على الفقراء عند عدم الإمام وعند وجوده فإن دفعه إليه فهو وجه حق .

وفيه قول ثالث : فهو لجنسه من البياسة إنّه يكون حشريا أو بظهور وارثه : والله أعلم .

وسئل عنها الشيخ الخليلي فقال : أما من مات من البياسة ولم يعلم له وارث : يصح قتاله للفقراء .

وقيل : لميت المال مع وجود أهله .

وفي قول ثالث : فهو لجنسه من البياسة الموحدين في بلده .

فإن لم يكن في بلده بياسة فمن أقرب النرى سواء في قسمه لغيرهم والفقير والذكر والأنثى على هذا على قول من قال : إن البياسة من الأجناد الذين يتوارثون بالجنسية وفي ذلك اختلاف عن الأوائل موجود في المصنف . وعلى قول من يراه للفقراء في غير الميتى به أن ينفقه فيمن يستحقه من الفقراء كما يجوز في غيره من أموال أهل الميت فلانها من باب واحد . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفيمن مات وخلف مالا ولم يعلم له وارث من عشرته إلا بدعوى
غير مقبولة في الشرع وابتلى بقبض ماله أحد من المسلمين ما يصنع هذا المقتل .
بهذا المال ؟ أيجوز له أن يفرقه على الفقراء مع عدم الوارث أم لا ؟
وأين أرجح الأقاويل فيه ؟

وهل يجوز لذا أن نأخذ بقول أقاويل المسلمين مع كون عدم الوارث ؟

الجواب :

إذا لم يصح له وارث بصحة أو شهرة أو بئس للقباض من معرفة المعرفة بمسند
الاجتهاد في المبحث والاستقصاء في الطائفة فهو جواز له الأخذ بما فيه من قول المسلمين
وهو أن يفرق على فقراء المسلمين أو في عز دولتهم .
وقيل بتوقيفه حشرها .

إذا افرق على الفقراء فمختلف في وجوب الوصية به على الصفة فقيل : عليه
أن يوصي به نفسه أن يعرف الوارث يوما فيكون الخلاص عليه في ماله حتما
فقيل : لا وصية عليه لأنه قد أنفذه بحسب ما أمره الشرع فيه .
وقيل : إذا فرقه بحكم فلا وصية عليه وإلا فعله الوصية به .

وقيل : لا غرم عليه إن كان بحكم أنفذه ولو علم الوارث من بعد .

وقيل في مثله : إنه لا غرم عليه على حال إلا أن يتمدى فيه حد الجائز وإلا
فلا تلازمه الوصية إذا لم يفعل فيه غير ما أوجبه للشرع فيه كذلك يخرج فيما عندي
من معاني قولهم وكل قول المسلمين صواب يجوز الأخذ به والعمل عليه . ومن
توسع فيه بما جاز له من رأى أبصر عدله واستعان عليه فيه بمن عدله من أهل
النظر فيه فقد واثق الحق في الجائز لمن بلى به ومع انعدام القدرة على معرفة الأعدل .

وانعدام من استعان به في التمديل فعليه أن يهجره الأسفل من صحيح الرأي
والنجيح . لئلا يكون في محل بلواه مقبها لخواه .

وقيل : إن له أن يأخذ بما شاء من أقوال المسلمين الصحيحة فكلها في
الأصل . غير خارجة عن العدل . بل هي عدل وحق وفضل . والأخذ به المن
وافق له فضل ما لم يعتمد فيها ما جاز بهلة أخرى تمنع من إطلاق الأخذ لما نفع حق
كالحكم في موضع النزاع لنفسه على غيره . وإن جاز للمكس نظيره . وفي موضع
فضل الخطاب بين الخصوم يلزم الاجتهاد لطلب الأعدل من السداد والاستماناة
بما قدر عليه من ابتلى بالحكم بين العباد . والله خير معين وهاد

■ مسألة ١

وما عندك فيما يوجد عن ابن عباس في قسمة الموارث إنه لا يرى العول فيها
فلى رأيه هذا ما يكون وجه القسمة على قياده إذا كانوا كلهم ذوى فرائض وإن
لم يقسم فيها بالعول لابد أن يفرط أحد منهم فما الذى يكون أولى بذلك من
صاحبه .

وذلك مثلاً ماتت امرأة عن زوج وأختين لأبوين وأخوين لأم وأم وأصل
مسألهم من سعة وعالت إلى عشرة لأن النصف ثلاثة للزوج وللثان الأختين
للأبوين وهو أربعة والثالث للأختين للأم وهو سهمان والسادس للام وهو
سهم واحد فتلك عشرة .

وإذا لم يكن عول على رأى ابن عباس فما يبين لك من وجه القسمة فيها
على ذلك .

الجواب :

على قول نهى من ثلاثة وأصح منها المخرج نصفها ثلاثة وللأم سدسها واحد وللأختين من الأم ثلثها سهمان ولا شيء لأختها من أبيها .

وفي رواية أخرى : إن هذا الثلث يقسم بالسواء فيما بينهما .

وفي قول آخر : على قدر سهامهن فمذا إلا العمل على رأى من قال بالمول طاعنه والله أعلم .

* مسألة :

ومن غره : وفي رجل تزوج بامرأة في حال صحته وكال عقله وهي قئمة بما يجب له عليها إلى أن مرض مرض موته طلقها قصده ضرارها فمات بعد أن طلقها بسبعة أيام أو هي في العدة هل عليها عدة الموقوف عنها زوجها ؟ وهل لها للصدقات والمهرات على هذه الصفة أم لا ؟

قال : قد قيل : إن لها للصدقات والمهرات في الرجعي ومختلف في ميراثها مع البائن من طلاقه لها إلا أن القول بأنها توفته هو الأكثر . والله أعلم .

* مسألة :

وعنه : وأما الوصية إذا لم تصح شاهدي عدل أو خط العدل على قول من أجاز خط العدل من المسلمين فلا يلزم الوصى إنفاذها . وإن أراد أن ينفذها قدر عليه برضى الورثة إذا كانوا ممن يجوز رضاه في ذلك فجائز وما أراد تركه لله .

قال الشيخ جاعد بن خنيس : هكذا يبين لي في هذا وعندى أنه صحيح وفي جوابه : إنفاذ ما صح معه بطله اختلاف من القول بالرأى . وما أوصى به عليه وحده فجائز على قول ما لم يكن له هناك معارض له فيه بالحق . يكون له الحجة عليه بالمنع حتى تقوم به الحجة وإلا فهو على المنع . وعليه في الظاهر أن يمنع ويجوز له في السر إنفاذه إن قدر على سره على قول من أجاز له ذلك في الأصل وخط الموصى مثل خط العدل على الأصح إن لم يكن أثبت وأصح . والله أعلم .

• مسألة :

في رجل نسكح أمه بلا استبراء ووضعت منه ولداً أيبكون ولده في الحكم أم مختلفاً فيه .

وإذا كان مختلفاً في هذا الولد أنه يرث أم لا يرث ما يوجبك من هذه الآراء ؟
عزنى وجه للصواب .

الجواب :

إذا ثبت أنه ولد زنا بغير احتمال فيختلف في توريث ولد الزنا وأنا يوجبني في هذا الموضع أنه يرث إذا أقر به . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي بقاء غاروا على أهل بلد فوجد بعضهم قتل من يقوارثون ولا يعرف أيهم مات قبل صاحبه مثل رجل أولاده ثلاثة فصحب خبر قتلهم ولم يصح من مات منهم قبل الآخر ولأولاده أولاد وورثة .

وكذلك الأب الأكبر ورثة كيف حكم ميراثهم أيبكون كالنرقى والمدمى .

الجواب :

حكمهم حكم الفرقى والمدمى وغير خاف عليك ما فى الفرقى والمدمى من
الأنفول فهى ثلاثة فبما عرفنا لهم من رأى فى جدال .
وقيل : إن أكثر القول توريت كل واحد من الآخر كأنه حى .
وأصح ما فيه عندى تقديره حيا فى حال وميتا فى حال . لما فيه من الشبهة .
والإشكال قدر وارثا أو غير وارث .
ولا يبعد من الصواب قولهم الثالث : لا يرث ميت من ميت . والله أعلم .

البَابُ السَّادِسُ عَشِيرُ

في القتل والمأقلة والقسامة وأحكامها

وما جاء في ذلك

مسألة :

ما تقول شيخنا الخليلي في الفرق بين برآن القتل عمداً والقتل خطأ فسر لنا كل شيء بعينه .

وأيضاً أسألك كيف وجوب ضمان القتل إذا اجتمع أناس على قتل رجل مؤمن ففهم من ضربه ومنهم واقف ينظر فيعبر به من نظر سواد رأس القاتل لزمه ضمان أو من نظر القاتل رأسه فسر لنا إياه كل شيء . مناه .

الجراب :

يوجد في الأثر : من نظر سواد رأس المقتول فقد أشرك في دمه .
ويوجد أيضاً في بعض اللو ضع من نظر إلى المقتول سواد رأسه فقد أشرك في دمه .

فقد وجد هذا وهذا كما قهل به إلا أن نظره هو إلى المقتول أثبت حجة عليه وأوضح دليلاً لأن نظر المقتول إياه مع عدم قيام الحجة عليه كأن الوجود مقمدر في نفسه . وأما نظره ففريقين ولهذا كان هو أكثر للقول أسكنه في ظاهر عمومته يقبل الخصوص فيما عدى إليه خاص بهي كان في أصله من اللبقة مشابهاً للأناتل ومشاهدة المقتول ولو كان مقتراً هذه لا يراه إلا من خلال الباب . أو مما يشابه مما يعلم أن المقتول لم يشهده ملا قول بلزوم ذلك عليه لأنه بمجرد النظر ولا بنفس الرؤية منه يكون قهلاً أو لا ؟

وكذا من كان في محل العذر فأرجو أن الله في عظيم فضله لا يؤاخذ في عدله . بما لم يكن له سبب ولا منه عون ولا به رضى ولا تسكيرا أسوأ البغاة وصحبهم لأن في صحيح حكمه لا يكلف نفسا إلا وسعها ولا تزر وازرة وزر أخرى فليُنظر في ذلك إن صح ما فيه أرى .

وأما البرآن الصحيح فجاز في العمد والخطأ على سواء إن لم يكن في تنية ولا حياء مفراط على قول .

ولا بأس من التوصل إلى ما لم من حق على رأى آخر مع اشتراط كونهم ممن يجوز عليه أسره ورضاه إلا أن البرآن في الخطأ من نفس المال لا غيره وفي العمد من دمه لا من المال إلا أن يشترط من له الحجة فيه فهو برأ من التقصاص فقط ويرجع به إلى أخذ الدية فهو مما له والله أعلم . فليُنظر في ذلك كله .

• مسألة :

ومنه فيمن رأى رجلا يقتل رجلا نفياً وعدواناً وهو يقدر على منعه من الظلم فلم يمنعه مقدمداً لقتله أو غور مهال فيما يلزمه من منعه قتل ذلك الرجل وأراد هذا للتوبة أيتكون ذلك الإجماع من العلماء أم باختلاف .

وهل بين هذه المسألة ومسألة من استسقاء رجل أو اسقطمه أو استرشده على الطريق فلم يسته ولم يطعمه ولم يرشده وهو قادر على ذلك حتى هلك الرجل من الجوع أو العطش فرق لأنى أحسب أنى وجدت مسألة بالفرق فيمن تعلق دمه على أحد وفيمن ذهب دمه هدرأ .

وكذلك شيخنا فيمن سمع أناساً يواعدون على قتل رجل ظلماً فلم ينذره حتى قتل وهو قادر على إنذاره فهل قيل بالتوبة مجزية له لأن دمه قد تعلق على القاتلين

ولما على هذا الرجل التوبة لأجل تقصيره فيما عليه من الإنذار ؟ تفضل اشرح
لما هذه المسألة شرحا نهض به من العمى . ورتقى به الدرجة للعالم ، ولما سألته
من ذلك متعقبين لا عاتين ولا متسقين . ولا طالبين الرخصة قبل أن تكون فيها
من الواقمين .

الجواب :

الله أعلم . وأنا لا أدري إلا أن عليه دية والتوبة من تقصيره والقود
على القاتل .

وليس كل من تعلق دمه على أحد تجرى منه القوبة . فقد قال الشيخ أبو سعيد .
- رحمه الله - في الدار إنه ضامن وعليه الدية بلا خلاف .

وفي معنى كلامه : إن بعضا يسقط عنه القود للشبهة وكان في هذه المسائل كلها
يجرى معنى الاختلاف في وجوب القود وأخاف أن تكون الدية تلزمه به في اختلاف
الاهم إلا أن يكون شيء . لا أحفظه فينبغي أن يطالع فيه الأثر . فإن ما لم يحضرني
منه لا شك أنه هو الأكثر ويجوز أن يفرق ما بين المسألتين المذكورتين
في القود .

وأما من سمع أناسا على قتل رجل يتواعدون وهو قادر على أن يخبره فلم يقتل
فقتل فليست من هذا الباب .

ولما يجري الاختلاف في تضييفه وإلزامه الدية من حيث قول : إن تلك
المواعدة محتملة لأن تكون لا من المقطوع به فقد يجوز أن تكون أو لا تكون
بخلاف مشاهدة الفعل مع وجود الدفع والقدرة عليه وعدم المذر منه في حال
ما تجب الإغاثة في الأصل إلا بنفس المشاهدة والحضور فما كل قتل بظلم ولو كان
القاتل معروفا بالظلم ولو كان القاتل لا تعلمه مسقعة للقتل بوجه فقد يجوز أن يخفى
عليك ما ظهر لغيرك :

ويجوز أن يقال : ما عليك منه شيء . ولو زعم أنه مظلوم لأنه في هذا مدع ومُدعى عليه .

وفي قول آخر : ولو استغاث بك هو كذلك

وفي هذا المقام لا بد من معرفة ما تقوم به الحجة من غيره مثلاً يلزم للعهد نفسه أو غيره ما لا يلزمه على رأى أو دين . فيكون بذلك من الهاكين . وإنما يجب نصره إذا استغاث بالله والمسلمين ودعى الخصم إلى حكم الشرع فيما له وعليه .

فإذا امتنع الخصم كان من العقدين . ووجب على كل قادر دفعه عنه ومنعه منه فإن قصر في ذلك كان من الآثمين . وما سوى ذلك يجوز الدفع فيه بغير قتال نظراً لمصالح المسلمين

ومن عامته مظلوماً بلا شك فمكن لزوماً مع العدة ووجوب الدفع له من الناصرين . وإنما قلناه أولاً في المحتملات لتكون عليه من المذهبين . إليه أصل كبير . وشأنه في الحق خطير .

وقد تركت ما وراء هذا من التفسير بحسب الخصوص والعموم اللازم لمفهوم بقيمة المسائل كمألة للطريق وغيرها . في كل منهن مقل لقل . وتفاصيل مفتحة إلى نظر طائل . ليس هذا محلها فالذر أيها السائل

• مسألة :

ومنه : وما تقول شيخنا إذا جازى قتل أحد في السريرة ففتلته وخشيت ظهوره على أو أخذ به كيف أصنع بإخفائه وستره بحيث لا يلزمنى . شيء أكون سالماً من تهمة تعميته فإن طرحة في دار قوم ولزمتهم دية أو في بلد فلزمتهم للقسامة فيه أو دفنه أو غيبته في الأرض فصار حكمه غائباً فورث من مات من أقاربه وبقي له حكمه الحي وهو ميت ألى بأس بفعل شيء من هذا ؟ بين لنا ذلك بهائماً شافياً مستوفياً .

الجواب :

الله أعلم . وأنا لا أدري وهذه قد أشكلت على الشيخ الصبحي مع سمة دلهة
بوصفاء ذهبه . وقوة فكرته وتمتجه في العلم وتبقره في الفهم فكيف بأهل الصنف
والهلافة من أمثالنا !

والذي عندي أنه إن تركه بحاله نلزم فيه قسامة أو غيرها بحكم الظاهر
فليس ذلك من فعله إذا لم يعتمد بذلك أحداً بعينه وإن طرحه في الأرض دينياً
بحيث لا يعلم به أحداً إلا الله تعالى فعندي أنه غير مسئول بما يقتل من بعد من
ترائه ولا مخاطب به لأنه ليس من فعله وإنما فعل هو أسراً أجازته للشرع له .
وقد فعل ذلك المسلمون بأعرابي قتل بعض المسلمين على دينه بأسر الجبار
بهيبة الله بن زياد الفاسق فرغموه لما وجدوه في شراء ناقة وضموها له سار معهم
في طلبها حتى أدخلوه بيتاً وقتلوه ودفنوه به ولم يعلم بذلك أحد غيرهم ولم يقاتلوا
من الحكم بفيئته وتنقل مبرائه ولا عاب عليهم في ذلك أحد من المسلمين ولا
ألزمهم فيه غراماً ولا ضماناً ولا عدت ذلك من مثالبهم بل جاءت بمدحهم آثار
السلف ومن بعدهم من الخلف وعدت من مدحهم وشدة شكيمتهم في الدين .
وأجمع العلماء على جواز ذلك لهم إذا لم أن أحداً حطام فيه ولا قال :
إن الحق في غيره أبداً .

وتعجب الشيخ الصبحي من مثل هذا لا يدل على جهله بجوازه ولا أن عنده
برأياً فيه يوجب المنع منه ولكن لسمة نظره في مصالح المسلمين وشفتقه عليهم كان
يخشى وقوع مثل هذه الأحوال التي لا تخلو في الأصل من وجود الضرر في
المواقب بنوع ما ولو جاز ذلك لفاعله في الأصل وكان مباحاً له في الشرع
ولكن ترك قوله ذلك في مسائله مع عدم النفسه به والتنبيه عليه مزية تقدم

أكثر المتعلمين ومظنة بأن ما أورده مقتض لمدم الجواز والحمد لله الذي هدى
لإيضاح الصواب فيه بوجود الأثر الصحيح الذي لا دافع له . والله أعلم . فليحظر
فيه في ذلك .

قلت له : أرايت إن وجدته في بيتي ليلا أو نهارا إلا على ما جاز له تقتلته
فإن أصبح قبيل فيه أو أخذ به في الحكم من قومه أو دية أم لا ؟
وإن توقعت اشتغال الفتنة ومؤاخذتي به لأعلى حق لمدم اللذل والإنصاف
أفيجوز لي أن أعمد طرحه في منزل قوم أو في سكة محلة أو في مدينة أو مسفحة
من المساف أو في نهر أو طريق أو في السوق أو في الجامع أو في صحراء من الصحارى
ولا يلزمى شيء من قبله ؟
وأن يلزمهم شيء من الدية أو شيء من التبعات أم لا ؟

الجواب :

الله أعلم وأنا لا أدري بالمراد بالعمد الطرحه في دار قوم ونحوه وقد مضى في
الجواب ما دل على أخف الوجوه وأسلمها عاقبة من تقييده ودفنه وكون ذلك من
فعل المسلمين في ذلك ومثله وكفى به وأسهل منه رموه في مسجد الجامع أو في
السوق حيث لا يخفى على وارثه ولا تجب القسامة فيه ويندفع الضرر عن الجميع إن
أمكن ذلك وحكم في الطريق أو في القرية والصحارى القريبة من البلدان كله
سواء في معنى وجوب القسامة فيه وإن تعمد لرميه حيث تجب القسامة فيه على
الذاس فيه يكون تولد القسامة منه حدثا آخر وجناية غير الأولى وأخاف أن يكون
ضامنا فيه وعسى أن لا يبعد من وجود الاستتلاف فيه من غير نص يحضرنى فيه
إلا بما يروى من قضية امرأة اغتصبها رجل في نفسها فتقتله ورمته في الطريق
على عهد عمر بن الخطاب إن صح الحديث .

وأما إن قتل وهو داخل بيته وتركه أهل حاله فوجد قتيلا في بيته فليس له أن يقر بقتله مخافة أن يؤخذ بقتله ويلزمه القود منه لا على قول من يقول : إنه لا يلزمه شيء إذا كان القتل في بيته لأنه في حكم الظاهر مفتك حرمة البيت وهو حلال الدم ويؤيده الحديث فيمن رمى رجلا بمشقص لما نظر إلى ولج بيته من الكوفة فقال النبي ﷺ لو أصابه لأعذرت دمه .

وفي حديث آخر : كفى بالسيف شاهدا ذكره ابن جعفر وأحسب أنه مذهب عمر وهو قول حسن صحيح على قيامه على أقرب بقتله ولم يلزمه شيء إذا وجد في داره إلا أن الأول هو أكثر القول وعلى ظاهره فإن أقرب بقتله أقيده وإن لم يقر بقتله كانت فيه القسامة عليه وعلى موافقه فيما أرحو وكان له في دفعه سدوحة عن وجوب ذلك عليه كما مضى القول به . والله أعلم بالصواب .

• مسألة :

ومنه : إذا وجد ففعل بين قريبين يلزم قرية واحدة أم يلزمها جميعا ؟ وكذلك إذا وجد عند قرية واحدة يلزم أهلها شيء م لا يلزمهم شيء ؟ وإذا لزمهم ماذا عليهم في الحكم أيضا ؟ وإذا احتج أصحاب القتل أنه من القرية قد قتل وقال أهل القرية : لا نعلم أنه قتل من هذه القرية ماذا لهم وعليهم ؟

الجواب :

إذا لم يدعوا على أحد بعينه فهو قسامة على أقرب القرى منه إن استقرت كان قسامة على أهلها جميعا ويحلف خمسون رجلا ويسلّون الدية في قول أصحابنا والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : قلت له : وإذا ادعى ولي المنتول أنه لا يعرف قاتله من أهل القرية أو
البلد أو الحلة ولا يدري من قتله أصلا وإنما رماهم به أو ساءم قتلة لما وجده
قتيلا في محلتهم أو بلدهم أو قريتهم فما يكون له من الحكم ؟

قال : قد قيل في مثله بالقسامة عليهم على ما للقسامة من الأحكام ويكلفهم
الحاكم ذلك كما أئزم للذي عليه السلام أهل قهء لما وجد مقبس مقتولا بها .

قلت له : فإن وجد بين الحلتين أو بين البلدين فسا يكون حكمه إن كانت
الحالة هذه ؟

قال : قد قيل : إن الحكم بالقسامة فيه يكون إلى أقربهما إليه .
فإن استوت الحلتان أو البلدان في القرب منه حكم بالقسامة على أهلها جميعا
فيعكون حكم الحلة الواحدة أو البلد ولا يضم دمه هدرا فيما قيل . والله أعلم .

ومن كفتاب إغاثة الملهوف عنه - رحمه الله :

ودرنك القول في ذلك : أما العقل على العمدة فهو أعظمها جرما . وأشدّها
إثما . وأكبرها في العقوبات نكالا . وأكثرها في الآخرة وبالاً . وأعظم حرمة
وشأنه . ونهايت أهل الزمان فيه بالمدوان . وجب تقديم العناية به في الهداية .
والله نسأله الإعانة إلى النهاية . فهو إما مجهول الفاعل أو معلومه .

فالعلوم تفتد الأحكام فيه بمقتضى كفتاب الله وسنة رسول الله عليه السلام وإجماع
أهل العدل والاستقامة . واختلافهم في الرأي لمن أصر عدله فجزله الحكم بمنتهاه .
وأما المجهول فنثبت هاهنا بيان أحكامه في مقالتيين للقال الأولى في القسامة .
وإنما تعرضنا لذلك في هذا المقام تنبيهاً وتعليلاً وحشاً وإرشاداً ولما نرى علمه

من ميس الحاجة وكثير الجهل حق سبق إلى الظن أن الأكثر من الناس به
جاملون . وعن أحكامه غاملون . إلا من له في العلم قدم راسخة وقهول ما هم وهذا
ينحصر بحمد الله في أربعة أذكار :

ذكر صفة القسامة :

فالقسامة في القتل تكون إذا لم يدع أولياؤه على أحد معين فإن كان القاتل
في قرية أو محلة ولأولياء القاتل أن يختاروا من أهل تلك القرية أو المحلة خمسين
رجلا يحلف كل واحد منهم : ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا .

وفي المروى عن شريح في لفظ اليمين : ما قتلته ولا علمت له قاتلا وهو حسن
إن لم يكن في المحلة خمسون حلف من وجد بها وضعت عليهم الأيمان حتى
يكلوا خمسين يمينا

إن كانوا خمسة وعشرين ضمنت عليهم جميعا . وليس لأولياء القاتل أن
يجهلوا التضييف على رجل واحد إذ ليس عليه تضيف مع وجود غيره إلا إذا لم
يف أهل الدار بهام الخمسين فلا أولياء القاتل أن يختاروا منهم : نية - إلى عدد
ما بقى لهم من اليمين .

وهكذا ثالثا ورابعا إلى أن يتم لهم خمسون يمينا موزعة على أهل الدار أو
المحلة أو القرية وحيث زادوا في عدد رجولهم مما وجب عليهم من الأيمان فالخيار
فيه لأولياء القاتل على ما قيل .

فإن لم يكن في الدار إلا رجل واحد فالأيمان عليه مكررة خمسين مرة .

وفي ظاهر بعض الآثار أن اليمين على عاقلته حتى يتم خمسين رجلا .

ولو كانت العاقلة في غير الدار فإن ظهر ما يوجد في الأثر أن من وجب
عليه شيء من الدية في القسامة على عشرته أن يستحلفوا أيضا هكذا ورد مطلقا
في قول من رواه . والله أعلم بمذله .

وفي قول لأبي عبد الله فيما يوجد أن عليه يميننا واحدة لا غيرها وليس هو بالشهير .

وكذلك على أهل القرية والحلقة كل واحد يمين بلا تضييف .

وفي ظاهر بعض الآثار أن أهل القرية يحلفون جميعا ما كانوا ومقتضاه ولو زادوا على خمسين يمين عليهم أجمعين . وليس هذا بالشهير ولا نعلم أنه المعمول به ولا نقوى على الأخذ به . وإن كان في ظاهره غير بعيد من صواب الرأي فإنه كما قيل في التفتيل بين القرية إذا استقوتنا وقد اختلف هل يحلف من كل قرية خمسة وعشرون أم خمسون فهكون الجميع مائة على هذا القول الثاني . فإن كان بين ثلاث قرى أو أربع أو خمس وهكذا يتضاف زائدا خمسين خمسين ولعل القول بالتوزيع هو الأكفر . فإن كان بين الحل فكمما بين القرى بلا فرق .

وعلى قول ثالث : فلا قسامة فيمن كان في الفلوات ولو بين القرى والقول بالقياس إلى أقربهن إليه كأنه لا يظهر . فإن استعين قريبا وزع قسامة ودية .

فإن وجد في دار فملى صاحبها أو في حسكر فعليه أو بين قبياتين مستويا فعليهما أو بين فسططين في غير القرية مستويا فعلى أصحابهما . ومن أدرك بين عسكريين في حال القتاء المصفوف قتلا فعلى المدعو منهما أو في عرفات فعلى من كلف بها قياساً على ما قيل في المعسكر .

وقيل : في بيت مال الله . أو قتييل زحام في الطواف أو الرمي أو نحوها فكذلك الاختلاف فيما يظهر لي .

وقيل في قتييل الدابة أو السوق : على أهل القرية .

وقيل : في بيت مال الله وعسى أن يخرج له بالمشابهة معنى ما قيل في
المسكر والسجن إن صح هذا في النظر .

كما لا يبعد في الاعتبار أن يخرج من القول في الطواف ما قيل في غيره من
المساجد فيكون على أهل القرية لاتحاد الالة وعدم الفرق فإن المساجد كلها فما
وجه التفرفة .

وقيل الحبس على المحبوسين إلا من كان قتيلا للمقوبة وهكذا القول في
الحصر بأن وجد به .

وعلى أهل السفينة جميعا قسامة يليل وجد بها إلا أن يصح لأحد فيها أو
الحصر ونحوه دار متهمنة .

فإن وجد القتل بها فله حكم المنازل قهاسا على منازل أهل الحلة ولا قسامة
في بحر أو نهر عظيم كدجلة والفرات وسيمون وجيحون فإن كان في طوى
ليست هي في دار أحد أو كان في جدول أرض أو دار مملوكة فإن كان في القرية
فعل أهل القرية أو في الحلة فعلى أهل الحلة .

وقيل : إنه على أهل الطوى أو الجدول أو الأرض .

إن نزل بتلك قوم فهل يكون على القوم أم على صاحب الأرض أم على أهل
القرية إن كانت في القرية ففي ذلك يخرج الاختلاف .

وإذا وجد للقتيل على دابة ولها سائق وقائد أو راكب فعليه القسامة والدية
فإن كانوا عليها جميعا فهو على جميعهم .

وهكذا إذا حمل الإنسان قتيلا فعليه فيه القسامة والدية ولو كان في قرية أو
محلة فعليه وحده دون أهل القرية القسامة والدية يتبع بها العوائل .

وفي قول للمسلم ومسيح : إنه إذا كان يدعيه على غيره فلا قسامة عليه

ولا دية وهذا كآه بقاء على العمارف في المصطعبين ونحوها إذا قتل أحدم فلا بد للآخر غالها من حمه أو القيام عليه أو به وهو حسن ولكن لا يصح هندی إطلاقه في الحكم إلا في موضع ما يصدقه أولياء القتيل ولا يطالبونه بقسامة فيه .

وإذا ثبت هذا فكذلك القول في المائتي واللفئد والراكب . ولو صح هذا القول على إطلاقه ففهمه له شأن عجيب في النظر لأن مقتضاه إبطال القسامة عن أهل المأزل أو الحلل أو القري إذا ادعوه على غيرهم ولو لم تكن لهم بيعة وإني لا أرى صحة ذلك إلا أن يصدقهم أولياء القتل أو يأنوا بشاهدي عدل من غيرهم . وقيل : بإجازة شهادة المعدلين منهم ذكورا أو امرأتين عن أحدهما .

وفي قول ثان : فلا يقبل منهم أقل من ثلاثة شهود عدول واستعصمه بعضهم وأطفه الشيخ أباهم سعيد - رحمه الله .

وفي قول ثالث : فلا تقبل شهادتهم ولو كثروا لأنهم يدعون المغم عن أنفسهم .

فإن وجد للقتيل على دابة واقفة به في دار أو محلة أو قرية فقد قيل : إنه على أهل الدار أو المحلة أو القرية على الترتيب .

وإن كانت الدابة تسير به فمختلف في القسامة فيجسه هذا إذا لم يكن مع الدابة أحد .

وإذا جار الاختلاف فيها حال السير فلا يبعد أن يدخل الاختلاف فيها حال الوقوف ما لم تكن موثقة بالربط أو نحوها . وإن حركة الدابة وسكونها أمر اختياري لها فلا معنى لتحديد الأحكام به وكله قابل للاحتمال نعم إذا صح أنها جاءت به من الأمكة الجعيدة حسن بطلان القسامة إن عرف ذلك بأنه من حيث لا تجب القسامة فيه على أهل الدار إن خرج ذلك على معنى الصواب في النظر وإلا فالحكم حيث وجه للقتيل لا غير ولا معنى للاحتالات الممكنة .

ولو وجب الاستقصاء في هذا ومثله لحكمنا بإبطال للقسامة لأنها أمر مبني على غير صحة ولما كان ورد به الشرع خاصة كذلك عن رسول الله ﷺ . فبطل الاعتراض ووجب للتسليم .

ذكر توزيع الدية ومن يجب عليه :

وقد قيل فيمين وجبت عليه للقسامة فأبى عن اليمين فإنه يستودع الحبس حتى يحلف أو يقر فيسكنون عليه ما يقترب على إقراره من قود أو دية أو ينفي إقراره السجن .

وفي قول آخر : فيستبرئ حبسه على ما يراه الحاكم بالعدل . ثم تفرض عليه الهدية في ماله ولا يكون قسامة على أهل القرية ولا الحلة ولا على عاقلة شيء من ذلك وإن يمين للقسامة فيما قيل : تثبت العقل على المواقف ولا تبطل الدية .

فإن ثبت العقل بالقسامة قسمت الدية على من وجبت عليه من أهل الدار أو القرية أو الحلة فنجمه عليهم في ثلاث سنين من يوم يقضى بها لا من قبل ذلك فيما قيل .

فإن بلغ على كل واحد أربعة دراهم أو دونها لم ترفع على غيرهم من المواقف فإن زادت على هذا قسمت بينهم بالسواء وأنعم كل واحد عاقلة حيث كانوا يتقسمونها بينهم بالسواء أيضا ولو على كل واحد دنانير أو ما دونه وما هو في ذلك إلا كواحد منهم إلا أن يتبرع هو أو غيره بتسليمها تفصيلا عنهم ولا يكرن على واحد من المواقف أكثر من أربعة من الدراهم .

فإن بنى منها شيء فاضلا عنها فقد تفازع فيها العلماء على أقوال فتقيل : بتوزيعها بينهم .

وقيل : بتضمينها ثمانية على كل واحد أربعة دراهم بتقديمه هو في ذلك إلى حيث ينتهي وهكذا ثانيا وثالثا .

وعلى قول آخر : فما مضى فهو في بيت المال وعسى أن يخرج في رابع
الأقوال أن الفضل يكون في ماله ولا تكون له أقل من ثلاثة رجال
، ومختلف في الاثنين . وإذا وجبت على الأبي قسامة فهو أخذ به أهل الحق
فالخويسي على الجوس وحدهم دون اليهودي وكذلك في اليهود والنصارى كما
صرح به الأثر . وفي هذا دلالة : أن عقابهم لا يكون بالنسب فإنه يكون بالمذهب
إلا الإسلام فإنه عشرة المردم الذين يعتقدون منه دون الأرحام إلا الموالى فقد
حضت للسنة أنهم يقتل منهم بالولا . ويعتقون به أيضا .

فإن كان موالى واحد من طائفتين ضل عشيرته كل من الماهين نصف
العقل عنهم عنه ولهم مثل ذلك منه وما زاد فهو حساب والمقوارثون بالخفس من
المسلمين كل يقتل عنه جزه بإهم لمشايرهم .

ذكر من يجب فيه القسامة :

أجمعوا فيما فصل على وجوب القسامة في آدمى كامل الخلق حر مسلم معلوم
القتل مجهول القتال . موجود الذات في القرى وما يلتبس بها وبشائها فتلك
ثمانى قرأ عدد وفي غيرها مجرى الاحتلاف فلا تجب القسامة في غير بنى آدم
كالدواب والأنعام ولا في غير كامل الخلق كالضفة والسقط ونحوها ولا في عهد لأنه
مال ولا قسامة في الأموال .

والقول بالقسامة في العبيد كأنه يشبه للشاذ . والمدبر عبد وهكذا أم الولد فلهما
أحكام العبيد والمساكن حر بإجماع أصحها بخلاف من خالفهم .
ولا قسامة على المسلمين في دمي .

وقيل : إن القسامة لهم وعليهم .

وقيل : عليهم لا لهم ولا يجوز لله - كس الإجماع ونهيم قول آخر فيماد إن

”شاء الله. ولا قسامة فيمن به أثر القتل كالعالم بموت أو حرق أو غرق أو هدم أو ترد أو نطح أو أكل سبع أو قطع سم في أمثالها .

وإنما القسامة فيمن به أثر الأسباب للقتال كضرب بسيف أو رمح أو سهم أو تفق أو خنجر أو سكين أو رجم بحجر أو خشب أو نحوه مما يعلم القتل به . وهكذا ما كان من علاج يهد كالخفق ونحوه إن ظهر من أسباب ذلك ما لا يرتاب في القتل به .

فإن كان القتل لا يوجد منه إلا بضعة كيد أو رجل أو نصف مشقوقا فلا قسامة فيه على ما يوجد في الأثر . وإنما يعتبر الأثر . فإن وجد أكثره فاقسامة فيه على ما قيل .

ومختلف في الرأس إن كان وحده .

ولا قسامة في الاهدن .

وقيل : لا قسامة فيه إلا أن يكون منه من الاهدن ما يصير به حكم الأثر وعلى هذا فإن وجد الأثر أكثر من الاهدن ففيه القسامة ولو ذهب الرأس . وعلى هذا الخلاف يقترب الحكم إن وجد رأس القتل في دار أو محلة وبدنه في موضع آخر .

وعلى كل قول فإ وجهت فيه القسامة على قياها فهو المأخوذ به دون الآخر . نعم إذا وجد في دار نصف القتل مشقوقا ونصفه في دار أخرى أو محلة أو قرية فيجب أن القسامة بينهم نصفان فلا أرى معنى يبطل القسامة بذلك ولو أهمه مطلق لفظ الأثر . فإن فيه مجال للنظر .

ومن وجد صريحا والدم يخرج من أنفه فهو ميت ولا قسامة فيه ولعله كذلك ولو من بعد ما تسمى للشدائد فيجب القسامة فيه .

ولعل أكثر القول : لا تجب القسامة فيما يشبه ذلك . وإذا ادعى أولياء القتل على أحد بعينه بطلت القسامة . وإن اتهموا ملا تهل على الأصح وهل لهم يمين على من اتهموه أم لا ؟
في ذلك قولان . وعسى أن منع اليمين بالتهمة من مخفارات الشيخ أبي سعيد رحمه الله . ومن لا ولي له فالإمام وإياه وهو المطالب فيه بالقسامة والدية إن لم يصح قتاله .

وإن صح أنه أن يقاد به أو أن يغفو عن القود فيأخذ الدية فتكون عنده كالجهول في الأموال بما فيها من الأقوال لبيت المال أو للفقراء أو في حكم التوقيف إلا أن يصح له وارث أو تبقى حشربة لا ينتفع بها وهكذا حكم ما صار إليه من الدية بعد القسامة بإنها على أصل واحد .

باب من تجب عليه القسامة :

وهو باختلاف المحل ينقسم إلى موجود في دار أو غيرها وأما الدار ونخصها في هذا الموضع للبيوت والمنازل دون المحلة أو للملد أو للقبيلة وإن كان يطلق اسم الدار عليهم لغة وتأتيها الاسم أشهر من تذكره ولا بأس بذكر هذا تنجيماً للفائدة . ونسب الدار في هذا إلى من سكنها ملا قسامة على صاحب أصلها على الأصح إن لم يكن هو الساكن ليسه بالشهير .

ولما ثبت للقولان فبالمنخرج منهما يصح أن تكون القسامة والدية عليهما جميعاً فيقتضى الحكم بينهما التوزيع لشموله الكل أو يقتضي بهما إنصافاً بينهما لاسقواء العائنين في إلحاق الجهتين فالينظر في هذا التفريع من له الدار . ثم يقضى برفع ما خالف الحق المعتبر .

فإن أتى القتل في دار ولو كانت لابنه أو لأبيه أو زوجته فلهيهم القسامة والدية ولو كان في الدار رجال ونساء من الأحرار والعائنين فلهيهم جميعهم تكون

وعسى أن لا يبعد في النظر إخراج النساء عن القسامة في هذا الموضع كما أفاده إطلاق لفظ الأثر إن صح ما نعتده من ذلك وإلا فليرجع إلى تصريح ما قيل من وجوبها عليهم في المفازل خاصة وكان الأول لا يخرج من حواز الرأي لمعان تزيده .

فإن كانت الدار للنساء وحدهن فلهن القسامة والدية بلا خلاف نرفه عن أصحابنا .

وإن وجد للتصريح بخلاف في ذلك من بعض القوم أو كانت الدار لليتامي بلا بالغ فعلى عاقلتهم

وقيل : لا شيء عليهم إلا بالصحة .

ويشبهه على قياد قول ثالث أن تكون للدية على العاقلة بلا قسامة .

وكذلك للقول في العبيد فقبل بالقسامة عليهم وعلى عاقلة سيدهم الدية .

والأصح أن العبد المملوك لا يقتل عنه كما لا يقتل فلا يؤخذ إلا بالصحة ولا يحفى على سيده أكثر من رقيقه .

فإن كانت الدار لليتامي وعبيد ونساء فعلى النساء القسامة والدية .

ويجوز الاختلاف في عاقلة اليتامي وهكذا في العبيد من شواذ الآراء وإن

كان للصحيح المنع .

وإن كانت الدار للمجنون فسكالصبي حكمه أو الزمير مقعداً أو مريضاً فعليه القسامة والدية لا من صار في حاة لا تجرى عليه الأحكام فيها كغفيرة عقل أو ذى حجة في ثقل المرض لا يدري وراءها من غفلة فسكالمجنون في حكمه أو كالأبكم صحيح فعلى عاقلته الدية .

وعلى الأصح فلا قسامة عليهم بإجماع فإنه كالصبي أو المجنون ولكن عليه مثلهم من الدية جزماً .

وختلاف في الجدون هل عليه من ذلك شيء ؟ ولا نعلم قولا يوجب ذلك على
الصبي في حال أو كانت الدار لدى فطيه للقسامة والدية على الأصح .
وإن وجد العهد قتيلا في دار سيده فلا قسامة فيه على الفولبن جميعا .
وكذا من وجد في دار نفسه .

وقول : إن الدية على عاتقه وعلى أثر هذا كما يجب البحث عن الموجود
قتيلا في دار من لا قسامة عليه كالصبي فهل تبطل للقسامة فيه على قول من لا يرى
قسامة عليهم ولادية على عاتقهم أم يجب على أهل القرية إن كانت الدار بها .

الجواب :

لا نعلم فيه قولا بالصرح من الأثر وظاهر الأنظار منهم في إطلاقها تدل
على أنه لا قسامة فيه ولا دية على أحد إن صح حوارها في الرأي
وأما مقتضى الأصول فإنه يكون على أقرب موضع إليه من محلة أو قرية فإن
فلك الدار في الأصل موضع يشابه سائر المواضع التي تحب للقسامة عليهم وإنما
تخط عنهم إلزاما للأقرب فأهل الدار أقرب من المحلة بمقتضى الحق ألا يكونوا
سواء .

ومتى أعطى للتكليف بذلك عن أهل الدار جعلناه في حكم المدوم وبقي
موضع الدار كغيره من المواضع التي لم تسكن ولم تحدد للهيم والصبي ونحوه علة
تبطل للقسامة عن سائر القرية بعد ما وجدت عامهم في سائر المواضع حتى في ديارهم
على أكثر النول كما يروى عن عمر بن الخطاب - رحمه الله - فله نظر في ذلك .

وأما أحكام القرى والحلل فإذا كانت القرية محلة متميزة وحد العقيل بها فهو
على أهل المحلة دون أهل القرية أو بين محلتين فعلى أهلها وفما يحكى عن أبي المؤثر
أنه يكون إن صح على أهل القرية جميعا في الوحيين ولا يبعد في رأي ثالث يخرج

بالاستعطاء منهما إنما خرج عن نفس الحجة فعلى جميع من في القرية كما أن ماخرج
عن أهل الدور لا رد عليهما إنما بالقياس خاصة وكان هذا القول في حد لوسط
من الأطمين فهو أدى إلى العدل إن ثبت في الرأي جوازه وهكذا الحكم في من
كان في ط في القرية ونحوها وقد مضى القول في الأسواق والمساجد والفلوات
ونحوها وكفى . ولا بد في القدية أو الحجة إما أن يكون لقبيلة معروفة وإما لا في
الوجه الثاني فالقسامة على كل دى دار يملكها فيها من الرجال للبتخ أحرار دون
من لا قسامة عليه في إجماع من القول كالنساء والعبيد والصبهان .

وهكذا قيل في مسامر وسكرى منزل وحاضر قهض وعابر طريق إذ لا تجب
فيما قيل إلا على من لا له أصل منزل في الحجة أو القرية .

ونحوها في المجنون هل عليه من القدية ولا قسامة عليه بإجماع لا يخطأ

الإنسكاف

ومختلف في القسامة والدية على الأعمى والزمن والنقط والمرضى المتسل إلا
من صار في حد من لا عقل له فيكون الاختلاف في القدية عليه دون القسامة
كالمجنون وقد جرى الاختلاف أيضا في الوالى والقاضى والإمام .
وعلى قول ثالث : معاقبتهم من القدية بلا قسامة .

وعلى قول أبى معاذة رحمه الله عليه : فعلى القاضى التمين دون الإمام .

ولعل الذى في قيد هذا القول بمنزلة القاضى ولا فرق وهكذا اختلفوا في
المجنون إن كان للمجنون حصنا وفي القالب أيضا .

وعلى قول ثالث : وإن كان في موضع لا يمكن الوصول منه إلى هناك في ذلك

الحال فلا شيء عليه .

وقد قيل : إنه لا قسامة على فقير أيضا وأولى أزيد عليه شرطا عن نظر وهو

إن لم يكن له أصل منزل وإلا فلا يبعد من دخول الاختلاف فيه فله نظر .

وإذا كانت القرية لاسمأة فعليها القسامة والدية .

واختلفوا أيضا في أهل الدمة فقيل : إن القسامة : لهم وعليهم .

وقيل : لا لهم ولا عليهم

وقيل : عليهم لا لهم . والعكس ممنوع لا سبيل إليه .

وفي قول رابع للشيخ محمد بن محبوب رحمه الله : إذا لاقسامة عليه لمسلم إلا إذا لم يكن في القرية مسلمون ولا قسامة لهم على مسلم إلا إذا لم يكن في القرية أهل دمة فإن كان في القرية ولو بيت من المسلمين فعلى المسلمين القسامة والدية لأنفسهم ولو في القرية بيت واحد لأهل الدمة فعليهم القسامة لأنفسهم

وقيل أيضا : لا يلزم أهل ملة منهم قسامة لأهل ملة أخرى كاليهودى على نصرانى أو نصرانى لمحرمى ولا يبعد أن يدخل الاختلاف في هذا كما كان الاختلاف فيما بينهم وبين المسلمين لأنهم أولياء بعضهم بعض ولا شك في الحقيقة أهل ملة واحدة يجمعها الشرك كما أن المسلمين أهل ملة واحدة يجمعها التوحيد وإن اختلفوا .

أم هل يصح أن يكون لهم قسامة على المسلمين دون بعضهم بعض ويأبى الله ذلك .

نعم لا يجوز في بعضهم بعض أن يقال : إن القسامة لأحد منهم على الملة الأخرى دون العكس كما قيل مع المسلمين : إنه عليهم لا لهم تبقى بينهم ثلاثة الأقوال أحدها : لا لهم وعليهم
والثاني : لهم وعليهم .

والثالث : على زياد ما جاء عن الشيخ محمد بن محبوب وكفى به لمن تأمل . وأحكام الحلة والقرية في جميع هذا في السواء . ولكن نرى القول إذا كانت الحلة والقرية لقبيلة تعرف بها فلها من الأحكام جميع ما مضى بلا فرق في شيء إلا في معنى واحد

قيل به فيهما خاصة إنه لا يؤخذ للفریب فیها باقسامة ولا دية ولو كان له فیها وطن ودور وأصول وحتى يوجد فیما قبل إنه لو بقى من أهل تلك الخطة بیت واحد فالدية علیهم دون الحادین ولا یبعد عندى فی هذا من أن یتبر الأکثر والأغلب .

إن غلب الأخلاط على القرية وكان لهم الأمر والاستیلاء فیها فهی دار اختلاط فلها حکم المختلط إلا إذا لم تملکها الغرباء وصار أهلها بمنزلة للفریب للساکن فیها فقد انعکس الأمر .

وقد بدخل فی الدار بعض الأقویاء فتکون له الید على أهلها ولا یعطى بذلك حکم الدار عنه لوجود الفهر علیهم وهذه معان فیما عندى تحتاج إلى الفطر ولهذا أحبت إبراد مثل هذا الكلام المعتبر زیادة على ما یوجد من ذلك فی الأثر فلینظر فیهِ والله أعلم .

البَابُ السَّابِعُ عَشَرَ

في الديات والأروش والجراحات

والقصاص والقود وما أشبه ذلك

• مسألة :

عن شيخنا الحلبي : إذا ضربني أحد بنيا ضربة ليست فيها قصاص كالمشمة
وأمثاله وكان من لا تجرى عليه أحكام المسلمين ووجدت شيئا من ماله وقدرت
على الانتصار منه بقدر أرش ضروبي أو لم أقدر فهل لي أن أضربه انتصارا بعد
ظلمي على هذا أم لا يجوز إذا كان في الأصل لي أرش لا قصاص .

قلت : كذلك إذا كان الضرب فيه قصاص كالضربة الموضحة والملحمة
وأشبهها أم لا ؟ تفضل على الجواب .

الجواب :

الله اعلم والذي عني في مثل هذا على العمدة أنه نهي فيه بين الأرش
والقصاص فإن شئت أخذ الأرش منه دية جاز لك وصار ذلك ضمانا في ماله .
فإن انتقم من تسليمه جاز لك أن تأخذه من ماله لأنك إنما سلمته لك .
وله اعلم .

• مسألة :

وهذه دية الجنين وتسعى غرة إذا وضعت أمه نقطة فديته مائة درهم .
وإن وضعت عنقه فديته مائة وعشرون درهما .
وإن وضعت مصفاه فديته مائة وثمانون درهما .

وإن وضعت عظاما فديته مائتان وأربعون درهما .

وإن وضعت لها ثمن التلق وهي أبق فديته ثلاث مائة درهم .

وإن كان ذكرا فديته ستائة درهم .

وإن وضعه حيا فأت فديته دية الحامل . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ويجوز لأدرياء المتقولين أن يأخذوا ركاب الهاغين على وجه الانقصار منهم بالدية إن رجعوا إليها ورضوا بها فالحق للدية بامة مائة من الإبل على أسنانها المذكورة في الأثر .

ودية العبد قيمته لا غير وما بقي فهوكون على الهبة الدية يؤخذون بها متى يتدر عليهم وما أخذوه من ذلك على وجه الانقصار بحقهم فهو حلال لهم ولين أخذه منهم ممن صبح ذلك معهم على الوجه للمباح . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : شيخنا قد نظرت في جوابك سابقا أن دية اللقاص فلو ص ودية المراجعة ثلاثة أبرة وثلاث بعير على ما معنى ما يوجد في المسألة بفضل علينا بقصر بيع ثمن للفصوص وثلاثة الأبرة وثلاث البعير كم قرش يكون ؟ وثبقى إن شاء الله صاحبهم عن تراض منهم لأن الفاعل والمفعول فيه بينهم قرابة نسب إلا أن ولد المفعول فيه لا رضى بالبرآن يريدون منا طيبة نفس يأخذوا حجهم من غريمهم وأنا أكفهم عن الزائد ما فيهم بما لهم بالشرع وأحب أن أكون عارفا بما يوجب لهم بالشرع لا أكون في صاحبهم على بصيرة .

وكذلك إن تطلب على أحد منهم لارضى بالصلح ولا بالشرع هل يجوز لي إكراهه على الشرع رضى أو لم يرض إن كنت قادرا . إلى ذلك ؟

(٦ - قواعد الإيمان / ١٤)

الجواب :

قيمة البير فيما قيل مائة وعشرون درهما فيحسب له على ذلك ومن وجب عليه حتى تلزمه شرعا بما لا يخلف فيه فوجوز جبره لكل قادر لكن بمعنى لك إن قدرت على صلاحهم بالتراضي على ما جاز وإلا ردهم إلى أحكام المسلمين بكموك ذلك فهو أولى بحاله .

* مسألة :

ومنه : وما قولك في رجل أقر بقتل رجل وادعى أنه أراد أن يذمه عن نفسه لأن المقتول أراد أن يضرب هذا الماثل على رعه هل يكون مدعيا عليه وعليه بيعة بذلك ؟

وهل يبطل القود عنه بقوله هذا ونلزمه الدية ؟

وإذا أخذه السلطان باعقوبة وكان له مال قليل وأراد ورثة المقتول الدية قبل أن تستوفى عقوبته وأراد أن يبقى له ماله يأكل منه إلى أن تنقضي عقوبته وقال الورثة : نخاف أن يبقى له شيء من ماله ألهم للدية في الحل أم بعد انقضاء عقوبته وزوجة المقتول لها الميراث من دية زوجها إذا كان عمدا أم لا ميراث لها منه ؟

وإن حكم للورثة بالدية واجتاحت ماله كله وبقي في الحبس فن ابن طهم أم يجوز إطلاقه إذا صار فقيرا ؟ أنعم بالجواب .

الجواب :

هو مدع لذاته دفاعا عن نفسه فإن صح له ذلك بوجه وإلا حكم عليه بالقود أو الدية كحكم قاتل العمد .

فلو إذا أراد ورثة المقتول الدية من ماله فلم يملك ذلك وبطل القود وهم أولى بالمال

والسلطان مخير في عقوبة إن شاء عاقبه وأطعمه من بيت المال إن كان لهم بيت مال وإن شاء عاقبه وترك له وقتاً بطأنه كل يوم بقدر السعي لقوته ثم يرجع إلى عقوبته وإن شاء تركه أطعمه إذا خاف عليه الضرر لأن نفس للعقوبة ترجع إلى نظر السلطان ولو تركها نظراً للإصلاح لم يأتى . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وما قولك أيضاً في المرأة إذا جذبت امرأة أو رجل شيئاً من خلق أذنها فانشترت أياكون هذا الشتر بمنزلة الدائمة وله ثلث دية الأذن والشتر سواء اتسعت مسامته في الأذن أو قلت .

وإذا كان في أكثر من ثلاثة مواضع أبكر أن يسكل شتر أو نامذة ثلث الدية أم ماه من الأش ؟

الجواب :

لسكل شتر أو فائدة في الأذن ثلث ديتها سواء اتسعت مسامته أو قلت . وإذا قطع شيء من عروق الأذن .

* مسألة :

وما قول شيخنا في جرح اليد اليمنى المصروية بامتق من أسفل المنكب من اللعيل وكاسره للعظم . وقد بين اليميني الجواب للتأني كيم يلبس من الأرض على ما شرعه المسلمون من الدرام في المعص من الباهل ؟

وإن كان خطأ كيف الحكم في الخيط ؟

وإن جبر للعظم بعد المدة هل له حكم آخر ؟

وكذلك إن مسدت اليد أبداً ما الحكم فيها ؟

وإن مات المضروب من الضربة أو محسوب على الفاعل بعد المدة والأيام
أم لا ؟

وكم مدة الجروح التي إذا مات فيها محمول على الفاعل وإن دأها فبخلاف
ذلك ؟

وإن كانت الضربة نافذة في اللحم ولم تكسر العظم دخلت وخرجت ما أُرِش
للضربة دون هشم العظم ؟

وإن كانت الضربة في اليد من الدبر وخارجة من القُبُل وقال المضروب بخلاف
قوله فالقول قول مَنْ منهما في ذلك ؟

وهل على أحدهما يمين لصاحبه ؟ تفضل شيخنا صرح لنا جفيع ما ذكرنا
مشروحا مفصلا ولك جزيل الأجر لأن هذا حدث وربما بلغك علمه ولا نعتكف
حق تكسب عظيم الفضل وأنت لذلك أهل وعلمك هذا جزيل السلام بما أنت
أهل وزيادة .

الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم

إن السائل لم يصرح لنا طول هذه الضربة وعرضها وكم لها من نقطة بحساب
الراجبة طولاً وعرضاً .

فإن كانت في الطول والعرض بقدر راجبة الإبهام وهي ثمانية أعظام وثلاثة
عنه إلى الجانب الآخر فلها ثلث دية لأمه ولو كانت أوسع من الراجبة أو أضيق
فليس لها أكثر من الثلث ولا تنقص عن الثلث فيكون لها من الدرهم إلا درهم
لأن الدية في العمدة اثنا عشر ألف درهم ولأيد نصفها سبعة آلاف درهم ولتاقبة للهد
ثلث ذلك .

وفي الخطأ لا يد خمسة آلاف درهم في بعض القول .

ولثاقبة لا يد ثلثا ألف درهم وستائة درهم وسقون درهما وستة دراهم
وثلثا درهم .

فإن كانت منزلة للعظم ونافذة من اللحم والجلد من الجانب الآخر فمعدى
أنها تكون منزلة من جانب وموضحة من الجانب الآخر إن بقي للعظم واضحا
بغيره من الجانب الآخر .

وإن كانت للفشة مائة عليه من الجانبين سمحاقان إن لم تنقل غير موضحة
وإلا فوضعتان إن أزلت الفشة ولم تنقل .

وإن كسرت من أحد الجانبين نهى هاشمة ولها من الجانب الآخر ما لها من
حكم سمحاق أو موضع أو غيره .

فإن خرقه أو قطعه من جانب شترا نهى نافذة ولها حكم الثاقبة .

فإن لم يكن للظلم وإنما خرقت اللحم فخرجت من الجانب الآخر فلهما
واللهما ثمان في اليد ثلاثة أبرة . والسمحاقان أربعة أبرة . والهاشمة عشرة أبرة .
واللهما ثمان خمسة عشر بهرا وللنافذة ثقباً أو شترا ستة عشر بهرا أو
ثلث بهير .

فإن اجتمعت هاشمة وموضحة أو هاشمة وسمحاق أو موضحة وسمحاق أو
سمحاق أو غير ذلك فيعطى كل شيء بحسابه .

وإن زادت الضربة على طول الراجبة وعرضها فتزاد بحساب على قياس ذلك .
وإن قصرت فينقص من ذلك إلا الثاقبة وما في حكمها ملا تزداد عن الثلث
ولا تنقص .

وقيمة للبهير في هذا كله مائة وعشرون درهما .

وقيل : مائة درهم وبحسن أن يكون الأول في للعمد والثاني في الخطأ . فإن

فسدت لليد كلها وقصرت من هذه الضربة حتى لا تبلغ اليقظ ولا كل والدرج
للفضل وله دية اليد تامة دية فتيل .

ودعوى المضروب أن للضربة من قدم اليد وخروجها من مؤخرها أو
بالعكس لا فائدة منه له وإنما تقاس للضربة من الجانبين فتحسب ضربتين إذا
كانت نازلة في اللحم .

والسمحاق أو الموضحة أو الهشمة إن هشمت أو وضحت من الجانبين وإن
لم توضح أو لم تهشم من أحد الجانبين فيجب لها من أحد الجانبين ما بلغت إليه
من الجانب الثاني ما انتهت إليه .

وعقدى أن المميز لذلك والمعارف به قليل في زماننا هذا ولا سيما بعد دم
الجروح وزلازتها ومداداتها والاطلاع على حقيقتها ودواحلها كأنه أعسر .
وفي مثل هذا يكون للصلح على ما جاز أرى ائتمذر الأحكام وعدم الحسام
بالعدل في الإسلام . وربك أعلم فينظر في ذلك كله ثم لا يؤخذ إلا بعمده .

* مسألة :

ومنه : في رجل جرح رجلاً خطأ وعلى ولي الجروح دراهم للجراح لم يعلم بها
الجراح أيجوز أن يعطى الجراح من هذه الدراهم أرش الجراحة بغير إذن الجراح
وإن كان لا يجوز إلا بإذنه يخرج عليه إن علمك أرش هذه الجراحة دماً وإن
أبى كان جائز التسليم عفو علم الأداء أو لم يعلم أم ماذا ترى الحجة عليه ؟ أوضح لنا
للتمج للعدل مثاباً إن شاء الله .

الجواب :

لا يجوز وعلى الجراح أن يسلم ما عليه فإن أبى رفع إلى حاكم المسلمين إن
وجدوا وإلا إلى جماعة المسلمين إن وجدوا وهم يقيمون عليه الحجة .

فإن امتنع عنها ظلمًا جاز لهم أن يأصروا هذا الذي عليه يدفع حق الخروج من مال الجارح حكمًا منه بذلك بعد الامتناع عما يصح عليه وذلك واسع للجاءة بلا خلاف نعلمه، وخلاص لمن عليه الحق، الإلغ لحق الخروج .

فإن تمذر ذلك فلا نعلم وجهًا إلا أن يدفع له حقه فليس هي أول مظلمة في الأرض وليس لمن عليه حق أن يحتسب على من له ذلك فهو في حقه ديونه وضمانه إلا بحكم من حاكم أو من يقوم مقامه أو حوث يجوز الاحتساب مع غيبة من له الحق إلا في حال حضوره وليس هذا من باب الانتصار إلا أن يكون لنهر للنفس فيما عنده ولا يظهر لى فيه غير ذلك على حسب ما أعرفه . والله أعلم فاینظر فيه .

* مسألة :

ومنه : وما تقول في ضرب للعبد إذا أثر في الجسد حتى يدهى ماذا على صاحب العبد تحزبه التوبة أم على قصاص العبد أم به صيانة شئنا من التوازي حتى يطيب قلب للعبد أم لا ؟ ماذا ترى عليه في هذا رب العبد ؟

الجواب :

عليه التوبة من ظلمه ولا قصاص ولا أرش عليه في عبده ولكن يطيب خاطره بشئ يعطيه إلاء من ماله استحسنًا من الفقهاء له في هذا . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وما تقول في رجل تعدت عليه زوجته في الخروج وشترخت ثيابه وأهافت للشراب فوفته وضربها ضربًا مؤثرًا غير دام ما ترى على الزوج عليه قصاص أم لا ؟

وماذا عليه في هذا للضرب المؤثر ؟ بين لنا ذلك جزاك الله خير الدارين إن

شام الله .

الجواب :

لا قصاص على الزوج لزوجته في مثل هذا وإنما يجب عليه الأرض حكم ذلك
للنبي ﷺ لما أنزل في ذلك قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما مضى الله
بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » الآية . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ما تقول في رجل تهدي على رجل وقبضه من لحية وأخذ منها قدر
عشرين شعرة نقفاً حتى جرى الدم من موضع الشعر ما ترى على الفاعل من الأرض؟
بين لنا ذلك .

الجواب :

لا أعلم في ذلك أرضاً محدوداً وإنما فهو سرق عدلين إلا أن لا ينبت إلى معنى
الحول وأمكن قياس موضعه بالأجزاء من جملة اللحية فلها في الجملة الدية قامة وما
نقص منها بقدره . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ومن الأثر ومن دلى ابتغى من فوق عريش فانطلق الحبل بها فتملت
فانقصت رقبته فماتت فماتت دية الخطأ يؤدبها إن طال به وارثها وإن أبرأ فهو
برئ عند الله ويصوم شهرين كفارة ويتوب إلى الله وإن لم يطالبه وارثها فلا
دية عليه .

قال غيره : الله أعلم . والذي عندي أن عدم المطالبة لا تنزل حتماً أوجبه الله
وأثبته إلا أنه إما أن يكون القتل هاهنا عمداً فتلزمه الدية لأن في الأثر لا يقاد
وللد بولده .

وأما خطؤه فقلزمه الدية بنص السكفاب ولولا ذلك لسكانت المطالبة من الورثة لا تفقد شيئاً لا يثبت بدمها على حسب ما بان لي بفضل شيخنا انظر: في هذا وعرفنا الاصواب فيه جزاك الله خيراً .

قال الشيخ في هذا : هي كما تقول في هذا . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : من أبى عهد الله : وعن تمدي على رجل فضره أو جرحه ثم إن التمدي عليه رجع فضرب التمدي وجرحه جرحاً مل يبطل جرح التمدي ؟
مأقول : إن للباغى منهما يبطل جرحه إلا إذا كانا في موضع لا تقوم فيه أحكام المسلمين . وإن كان في موضع تجرى فيه أحكام المسلمين جاز لكل واحد منهما مطالبة على الآخر . شيخنا وجدنا هذه المسألة ولم نعرف تأويلها لأننا وجدنا مطلقاً أن للباغى يبطل جرحه بفضل عليهما بقا وبطل ذلك .

الجواب :

معنى جواب الشيخ أنه إذا جرحه ذلك الباغى في موضع يدرك فيه حكم المسلمين وانصرف الباغى عنه ولم يكن هو الآن في محل الدفاع عن نفسه ولا يبطل حقه لوجود الأحكام فهو ممنوع من قتال ذلك الضارب في غير ذلك الحال .
وإذا لقيه ثانية فضرب هو ذلك التمدي من قبل فلذا حكم بينهم الحاكم أخذها بعضهم بعض بما جفاه فيهما .

وإن كان في موضع لا تقوم فيه أحكام المسلمين ولا يدرك فيه أخذ حقيقته من الباغى إلا بيده فله ذلك منه ويكون للباغى على حكم الهفى ودمه هدر مالم يرجع إلى أحكام الله تعالى .

وإذا ضربه في ذلك الحال فدمه هدر على هذا . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه أيضاً وجدنا أن رسول الله ﷺ يوم الخندق وجد امرأة فتيلاً فقال صلوات الله عليه وسلامه - فيما أحسب - مَنْ قَتَلَ مِثْلَهُ ؟ فقال بعض المسلمين : أَنَّهُ قَتَلَهَا بِدَأْنِي بِالْفَقَالِ فَسَكَتَ الْخَبِيبُ .

أَيَكُونُ سَكَوتُهُ هَذَا لَدَمِ الْمَطَالِبَةِ مِنْ أَوْلِيَائِهَا بِدَمِهَا ؟ أَمْ قَوْلُهُ مُصَدِّقٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ؟ بَيْنَ لَنَا ذَلِكَ .

الجواب :

يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُصَدِّقٌ وَلَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ لِأَحَدٍ تَوْجِبُ الْقِيَامَ بِهَا فِي الْأَحْكَامِ .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

• مسألة :

حذف سؤالها .

الجواب :

لَا يَكُونُ الْقَوْدُ إِلَّا إِلَى الْعَصَبَةِ وَهُوَ ابْنُ الْعَمِّ فَهُوَ الْوَلِيُّ دُونَ الْأَحْوَاتِ .
وَإِذَا اخْتَارَ النِّقْلَ فَلَيْسَ لِأَحْوَاتِهِ دِيَةٌ لَسَكَنَ يَخْتَفِ فِي الْقَوْدِ مَعَ غَيْرِ الْإِمَامِ .
وَيُعْجَبُ جَوَازُهُ مَعَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَامٍ .
وَإِذَا مَاتَ مِنْ يَوْمِهِ فَفِيهِ الْقَوْدُ .
وَقِيلَ : إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .
وَقِيلَ : مَا لَمْ يَدَاوِ إِلَّا دُورِيَّ أَوْ حَدَثَ فِيهِ حَدَثٌ مِمَّا يَزِيدُ الْوَهْنَ عَلَيْهِ
بَطْلُ الْقَوْدِ .

وَقِيلَ : لِلدَّوَاءِ لَا يَبْطُلُ إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِدَمِ الْمَضْرُوعِ وَيُؤْمَرُ ابْنُ الْعَمِّ أَنْ يَنْظُرَ
لِلْوَرِثَةِ الْأَصْحَابِ وَلِأَهْلِ أَحْذِ الدِّيَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

• مسألة :

ومنه : وقد سألتك شيخنا شافعا فيمن لزمته الدية فسكران معنى جوابك في ذلك أن يؤديها إلى ورثة الهالك أو المقراء فالملح على عرضنا لم نجد لذلك وارثا واستحسن أن يؤديها إلى الفقراء فأنتق مضها على فقراء بلده ثم إنه وحسب علمه حج بيت الله الحرام يحوز له أن يسافر بها وينفقها ههناك أم لا ؟
وإن طلع للهالك وارث من بعد ما أنتق المبتلى للدية كلها أو بعضها على الفقراء وذوى الجنس أيلزمه بعد ذلك ملواث شي . أم لا ؟ فنصل شيخنا بالجواب
يرحمك الله .

الجواب :

إن أخذنا في فقراء بلد الهالك ؟ فهو مما يؤسر به وإن أنفقها في فقراء غير أهل بلده جاز ذلك وأجزى سواء في سفر الحج أم غيره إذا أنفقها على من جارت له من المقراء كما جاز .
فإن ظهر له وارث من بعد نفى الأثر في مثل هذا ما دل أن الوارث محيّر بين الأجر أو الغرم مأهما احتار هو له
وقيل : لا شيء له بعد تفريقها وإنفذهما فيا أسر للشرع به وأجازه فيه وكاه من قول المسلمين إلا أن الأول أكثر ما فيها من قول والله أعلم

• مسألة :

ومنه : في رجل أخفر رجلا فجاء خصمه فقتله . أتفى الخفر ولم يدركهم الخفر حال قتلهم له وهم قتلوه بغير حق فهل له أن يقتص عن صاحبه المقتول ممن قتله بعد ما رحلوا إلى بلادهم أم لا ؟
وما يلزمه إن أراد التوبة والخلاص مما توسط فيه بظنه أنه قادر على حقيقته ؟

الجواب :

لا أدري وهذا الخفر لا علم عهدي فيه . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفهمن تزوج امرأة فوطئها واختلط القُبُل والدبر وكذلك إن اختلط موضع البول والجماع وهو لم يعتمد لذلك أمر صائب في ذلك أم لا ، كانت صبية أو باقة ؟

وكذلك إذا صحت من بعد أمر في حال الفحصان أم لا ؟ وكذلك الواطئ إذا لم يعلم بذلك لزمه أن يسألها أم لا يلزمه سؤالها حتى يعلم بذلك . وكذلك وجدنا في الأثر إذا اختلط موضع القبل والدبر عليه الدية . وإن اختلط موضع الجماع وموضع البول عليه ربع الدية صرح لنا الحق مأجورا إن شاء الله .

الجواب :

نعم إذا صح معه أنها اختلطت بين وطئها فهو ضامق وتلزمه الدية دية الخطأ ويحرم عليه جماعها إذا اختلط السبيلان للقبول والدبر وليس عليه أن يسألها عن ذلك إلا أن يصح معه ذلك أو يدين له . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : إذا اختلط موضع الجماع وموضع البول ثم برئنا من بعد أعليه الدية ؟

الجواب :

إذا برئ الأرض سوم عدل بقدر الحرح . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي رجل قتل خطأ فحضر أحد من المقاتلة فأعطى ولي الدم قرب

عشرين قرشا أو أقل أو أكثر ورضى وليّ الدم بذلك ولم يشاور هذا المسلم العاقلة
في هذا التسليم وأراد هذا الذي سلم العشرين القرش من بقية العاقلة أن يرموا له
من هذه العشرين من الدين سلم من لوليّ الدم فأبوا أن يلزمهم أم لا ؟

الجواب :

يلزمهم ذلك . والله أعلم .

قلت له : ولو كان الجاني بنفسه من مسلم العشرين أو أكثر منهم لا يلزمهم
أداء ذلك إلهة لنفسه عوضا عما دفعه من ماله لأنه جائز له أن يسلم ذلك لنفسه
من ماله وليس عليهم شيء إلا إذا طلب إليهم العقل عنه في موضع ما يجب من
العقل وهو من قبل أن يسوق للدية إليهم من ماله لزمه ذلك ، إن طلب إليهم
ذلك بعد انقضاء الأصر لم يلزمهم لأنه طلب ذلك لنفسه لا للعقل فليأمل .

قلت له : وجواز تسليمه عنهم يبطل ما قد وجب عليهم من العقل وقد صرح
به في الأثر أن عليهم ما عليه من العقل بغير زيادة تلزمه دونهم في بعض القول
والوصى والوكيل والشريك إذا سلموا شيئا من أموالهم عن أوصى إليهم أو
وكلمهم أو شاركهم فلم يأخذ به خلاف قوله .

قلت له : ولا شك أنه يجوز لهم التصریح والتفرع في هذا الموضع كما للجاني
كذلك أم بينهم فرق لم يظهر لنا .

قال : إنه ليس بل لازم عليهم في الأصل مثل الحقوق الواجبة من الضمانات

وغيرها

وكذلك لا تلزم الوصية به إجماعا ولا يلزم العاقلة أن يسلموه إلى ورثة المقتول

ولا أن يدينوا به إنما هو إذا نذر الجاني إليهم فعليهم إمداده به مع القدرة

وليس هو في ذلك شريكاً لهم. المعنى ولا هم شركاء فيهم لأنهم لو كانوا شركاء لوجب أن يحكم به عليهم به غير مطلب من الجاني ولما لم يحكم عليهم به ولم يجب عليهم فيه دية ولا وصية صح أنه شيء يجب عليهم ويحكم عليهم به إذا طأ به الجاني لبدله في موضع وجوبه عليه .

وإن طأ به بعد ذلك فعند طأه في غير موضعه ولم يحكم به عليهم لأن الحكم بهذا لنفسه بعد انقضاء اللزم خاج عن الأصل الذي يحكم به فلا وجه ولا معنى وليس حكم الوصي ولا الوكيل كذلك . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ترك اللحوال .

قال في جوابه : بوجد أن الجرح في محارة الصدر وفي فقرات الظهر وهو صلب الظهر وفي قضيبة الذكر لأنها تشبه مقدم الرأس ويحكم لها في ذلك بما يحكم به في مقدم الرأس .

وإن أبضت الجلالة ودخلت في اللحم فهي ملحمة ما لم يبين السمحاق وهي للفرقة التي على المظم ولا تعرف إلا بالنظر بالعين والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : من رحل خرج من بيته بسلاحه قاصداً إلى صانح وقع في البلد بين فرقتين من أهل البلد كادت تقع بينهما وأطأ الله نارهما ثم انتزعا كل إلى شأنه ولم يكن بينهما شيء إلا أن الرجل رجع من قصده ووقع في الفرقة التي بمن غيره وهي خصم فرقة التي خرج معهم فوجد من بينهم جرحاً . وعلى وجه الأرض طأ بها ولم يعلم من اللواغى منهم على صاحبه . أي تكون له أرض عليهم أو دية لمن مات على هذه الصفة أم لا ؟

الجواب :

فأدى عندنا أن عليهم له ما يجب في الأصل من قصاص أو دية حتى يصح
حنه البنى وعليهم الدية ببغوه فإن لم يكن بديته فليس إلا الين .

أثبت إن صح بالشهرة التي لا دافع لها أنهم اعترضوه فطمواله ولم يعلم
حق منهم ابتداء صاحبه بالضرب وإشهار السلاح فهو يكون الحكم في ذلك سواء
أم لا .

قد مضى الجواب .

وإن تهم أنهم قنادوا وأشهروا أسلحتهم عليه قبله فأخذ يذب عن نفسه
فيهم أيكرن ما أصاب منهم من جراح أو قتل أمه دورا عنه أم عليه فهو شيء
من الغرم أم لا ؟

الجواب :

إذا صح فيهم أحذر عنه ما أصاب .

وإذا لم يصح فهو مؤاخذ بحدته رم مؤاخذون بأحدائهم حتى يصح إنازل
هك عنهم .

أرايت إذا صح الأرض لبعضهم بعض والأحد منهم دون أحد ثم لم يقس في
حين ذلك إلا بعد وضع الدواء بعد يوم أو يومين أيكرن للقياس هذا ليس له حكم
أم حكم - غير هذا للقياس ؟

الجواب :

ما لم يتغير الجرح فلا يمنع القياس فيما عدى .

وإن ورمت الجارحة لم يكن القياس ورجع إلى السوم .

أرأيت إذا تضرر حكم القياس فيه بعد ذلك فيصح بالنظر من أهل النظر فيما
يرونه لذا وله حكم شرع باق لشيء مقدر مخصوص أيضا في الأمر أم لا ؟

الجواب :

ترجع إلى نظر أهل العدل وهو السوم نجا عندنا والله أعلم ولا يؤخذ إلا أن
ينظر فيه ثم يؤخذ منه بالعدل .

• مسألة :

ومنه : في رجل غره شيطاناه وهواه حتى قتل رجلا من طائفة أخرى ثم قتل
رجلين من طائفتين أخريين . ثم قتل رجلين من طائفتين أخريين ثم أخذ مالا من
طائفة أخرى ثم أخذ مالا من طائفة أخرى ثم فاق من غيبه وهواه ثم أراد
الخلاص عما جهاه . وهؤلاء الطوائف مفترقة عن بعضها بعض ولم يقدر على جمعهم
وما بقي في يده من المال لم يكفهم كلهم ولم يقدر على جمعهم بمحولة أبدا كيف
الحيلة في الخلاص بين لنا بيان شائنا كافيا يزيل عنا صدى الشك والسلام .

الجواب :

الله أعلم وعليه يتوب إلى الله تعالى من ذلك .
وإذا كان القتل عمدا ظلما فعليه أن يقود نفسه الأول ثم الثاني والثالث على
هذا ويكون الباقيون عليه ديات في ماله إن قتله الأول .
وقيل : لا قود عليه إلا بحضور الجميع فيضربه كلهم .
وقيل : يوكون من يقتله إن أبراه بعضهم فعليه الخلاص من الباقيين .
وعلى الأقوال ما إذا لم يمكن اجتماعهم لم يلزمه القود حتى يجتمعوا .
وإذا أكتفه القود فقتل قائلين والمظالم في ماله والله أولى بالعدل إن عجز عن

أد : إلا ما كان باقيا بهينه فلا عذر من رده لصاحبه ولا أرى الحقوق للناس تمنعه من القود ولو كان غير واجد لها لأن ذلك حق في نفسه وهذا في ماله فلا تزاحم بينهما .

فإن كان القتل خطأ رجع ديات فصار مالا وإن كان هو مسددا فلا ذلك فليس عليه بعد للتوبة دية ولا قود . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في رجل لزمه أرش لولده أيجوز له أن يبرى نفسه .

الجواب :

قيل : له أن يبرى نفسه من مال ولده وهو أكثر مافي الأثر والله أعلم .

• مسألة :

ومنه في الجرح إذا كان أرشه أقل من أرش المؤثرة مثلا أن يسكون أرش الجرح نصف قرش وأرشه - لو كان اثرا - قرش أيسكون هذا على الأغلب ويمطى الجروح أرش مؤثرة أم لا فيه اختلاف ؟

للجواب :

له أرش جرح ولا يجوز أن يعطى أرش مؤثرة إلا أن تسكون المؤثرة خارجة في موضع منها ومؤثرة في باقيها فلا مؤثرة أرشها ولا جرح أرشه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : فيمن لزمه قود ولم يكن أحد قائما بالعدل ودلى الدم غير ثقة ولا مأمون فتمدر عليه القود من أجل ذلك فما يجب عليه والحالة هذه تسليم أو الانتظار لحالة تلزمه القود ؟ أو يجوز له إذا كان لولى لم يرض بالدية .

وإذا حضره الموت ما الذي يجب عليه على هذه الصفة ؟

(٧ - قواعد الإيمان / ١٣)

الجواب :

والذى مى فى هذا أنه على قول من لا يوجب عليه القرد على هذه الصفة أنه يرجع إلى الدية وليس عليه غيرها .

فإن قتلها ولى الدم نهي له وإن أبى لم يسطل حقه من الدم لأن المسألة اخذت لاهية لا إجمعية فبقى كل منهما على ما جاز له فى رأى ولم تنقطع حجة أحدهما إلا أن يحكم له أو عليه فيها .

وإذا حضره الموت لم يبق عليه إلا الوصية بالدية من ماله وليس هو بمقتصر على التأخير والانقضاء مع عدم قبول الوارث للدية . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وإذا كانت ضربة مؤثرة فى وسطها دام أو باضع بقدر ربع واجبة أو أقل أو أكثر أبكون الأرض فيها الجرح بقدره ويحسب للباقي بقدر الضربة المؤثرة ويكون لها أرشان أرض الجرح وأرض التأثير .

وإذا كان الجرح متوسطا فهل ينداغ أن تغطى أرض مؤثرتين من غير أرض الجرح أم كفى أرض هذه الضربة على هذه الصفة أيضا إذا كانت ضربة باضمة بقدر نقطة أو أكثر هل يجوز أن تغطى أرض ضربة مؤثرة غير جارحة إذا كان ذلك أدنى أم لا ؟

أم ليس تغطى إلا بقدر ما تستحق ولو كان أرشهما أقل عن أرض التأثير .

الجواب :

إذا كانت الضربة المؤثرة فى وسطها جرح دام أو باضع أو ملحم وهو من نفس الضربة المؤثرة محبطة بالجرح متصلة بهما بعض فله فى نظرى أرض ضربة مؤثرة .

ويزاد أرش جراحة باصمة أو دامية على قدر ما يستحق لأنه زيادة على المؤثرة
والجراحة التي بها لا تبطل أرش المؤثرة وأرش المؤثرة لا يمزى عن أرش الجراحة
الزائدة عليها هكذا يخرج عندي في النظر إن صح . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه في أهل بلد اجتمعوا في أيام العيد في غي إلا أنهم يسعدونه عزوة وصح
نقع نفق كثير مما لا يحصى فأصيب من قتلهم رجل ذئب أو جرح ولم يعرف ممن
منهم قتال عشيرة المضروب يربدون دية حالسكم فكل من اتهموه وطهروه
أنسكروا بمض أهل العزوة يقولون : النجيلة للعلاية للصاربة والمقتول فيها بذلك
منكرة كيف الحكم في هذه النهاية أيسكون على جميع أهل العزوة الله إذا صح
ذلك من الجملة إلا أن النعمين قذر ؟

أم كيف الجهول بقصر يح ذلك أرا كان أو نظرا ؟

الجواب :

إذا ادعى أو لواء المقتول على أحد بعينه عليهم للبيعة .
إن لم يكن لهم ينة على المفكر البين .
وإن لم تكن لهم ينة فيحسن أن تسكن دية على الجميع ولا يغيب دية
هدرا بل يكون عليهم قسامة إن صح ما يقجه لي فيه . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : ما معنى مسألة ابن مهيديان من تفسيره الدرجات الجروح مثل بعد
للوصحة ثم الماشية وهي التي تهشم العظم وتسكسرها لها في لوجه عشرون بهرا
إذا تمت راجحة عرضا وطولا انتهى .

ومن كلام أبي سعيد الموحّد عنه في الأثر من مسألة إذا هُشمت قايلاً أو كثيراً قلما ديتها ولو راجحة .

وعنه في موضع آخر يشابه هذا التفسير . وكذلك الموجد عن أبي نهمان وهذا نص كلامه على أثر مراتب الجروح عهد أن الهاشمية والفاطمية على حيالهما ولا مدخل للفظ فيهما لأنهما كذلك وإن صفرنا . وكذلك المذلة انتهى .
أيسكون هذا غلطاً من الشيخ ابن عبيدان أم المعاني متعددة وأنا لم أهتمها أم المسألة مختلف فيها ؟ تفضل أوضح لنا ذلك .

• الجواب :

إن قول ابن عبيدان يخاف قول الشيخين في إلفاه ومضاه وما أظفه إلا غفلة منه والصواب فيما قالوا .

• مسألة :

ومنه : وفيمن جبر إنساناً ليسير مع قوم بغة على المسلمين ففنى الرجل خوفاً على نفسه وماله فقتل هل يلزم الجابر له في دية أم لا ؟
كذلك أيضاً إن جبر أحد أحدًا ليحفر له بئراً أو يعمل له بعض الأعمال فانهارت عليه لآثر أو أصابه بعض الأسباب من مائة الحفريات أو مات من غير سبب هل يلزم الجابر دية ؟

وهل يحسن الفرق بين الأعمال التي تقع فيها التقية وبين التي لا تقع فيها التقية فيتميم الضمان على الجابر في غير الجائز التقية فيه وعكسه في محذور التقية ؟
تفضل سيدي بحل هذه المسألة بكشف عيها وإيضاح عيوبها .

الجواب :

والذى عهذى فيمن جرح أحدا للجبر لموضع القتل فيها وعدواها قتيلا إنه ضامن لما أصابه فخرت به فى ذلك إلا كراه من جراح أو قتل أو مادونه من سلب ولا سلامة له إلا بالخلاص مما يجب عليه فى ذلك .

وكذلك إن أجبره على حفر بئر فاهارت به أو ركوب بحر فغرق فيه أو لقاء سبع فأكله

وأما إن مات بسبب غير ما أجبره أو ما يقوله منه كمرت فجاءة أو بالم عرض عليه من قبل الله فلا أبصر عليه ضمان النفس فى هذا وإنما عليه أجرة الاستعمال ويكون حكمه كحكم بائع الحر إذا مات عند المشتري فلم يوجبوا عليه الدية فيه إذا لم يمت وإن كان الحر المبيع مجبرا على ذلك ولم يحضرنى فى التفريق بين ما جازت التقية فيه أو لم تجز شئ اعتمد عليه فى هذا والمسألة المذكورة لأعما يجوز فيه للتقية لفاعله الجبر بالبغى لمن قهره وإن جازت التقية فيها لذلك الخرج الجبر بالتهور بها . لا فاعول فيها فلا يبين لى فى هذه حجة نسقط الضمان عن جبره على ذلك . والله أعلم .

• مسألة :

وسمه : وفى من ضرب على أفة أو رأسه فادعى هذا ذهاب للشم أيتل قوله ويكون له الدية كاملة كانت للضربة لها أثر ادعى ذهاب شم منضربه جهوما أو أحدهما ؟ فنفضل بتصریح ذلك .

الجواب :

لا أدرى ما عدد أصحابنا فى هذا نصا أراه يخرج إلا على معنى أن النول قوله فيه مسح يمينه كما قالوا فيمن ادعى ضرف بصرف إحدى عينيه من ضربة فيها أن

يوضع له خطوط ببصرها بعينه الصحيحة في بعد حد ما يبلغ نظره ثم تعبر عينه
الأخرى فيحسب له قدر ما بينهما فالقول في ذلك قواه مع يمينه مكذا قالوا .
ومثله في مسألة اليد إذا ادعى نقصان قوتها وبطلان عملها ومعلوم أنه
يمكن أن يحلف فاجرا ولكن ذلك لا يعلمه غيره إلا الله تعالى :

وإذا ثبت في النظر فالسوء مثله وللشم كذلك .

وقد بررى من باب المدينة على بن أبي طالب في مثل هذا الأمور أنها اعتبارية
كما يحكى أن رجلا في عصره ضرب ضربة ادعى فيها فغاب سمعه وبصره وماء
صالبه ولكن فقهاءنا لا يثبتون ذلك واعلمها لم نصح معهم عنه أو لم يروا وجه
ذلك والله أعلم بهذا وذلك وغيره ولا ينظر فيه .

• مسألة :

ومنه : وفي جنابة للصبى في الأروش تكون مهدورة أم على أبيه ؟ أم على
عاقلته ؟

الجواب :

إن كان في الدماء نهى خطأ على عاقلته قوت أو كثرت .

وقيل : إذا باغت خمسا من الإل .

ومن غير الدم . فيختلف فيه قيل : على عاقلته .

وقيل : هي هدر .

وقيل : في ماله إن كان مما أبسه فأبلاه أو أكله فأفناه أو فرج ابتصره على
سبيل القهر أو الغلبة فأفضاه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفيمن رأى الإمام يقتل رجلا هل له الإنكار عليه أو عليه ذلك لازماً .

وكذلك إن رأى ذلك من نبي أو ولي . وما إنكار موسى للخضر عليهم السلام أماله أو إلزامه ذلك لنفسه أم خير ذلك تفضل علينا بالجواب .

الجواب :

أمله الإنكار عليه ما لم يكن المقتول يدعى قتل نبي الإمام عليه ويستفيث منه بالله وبالمسلمين أن يفيثوه منه ويعتموه عنه حتى يظهر الإمام حجته للمسلمين بالكسبر ولو كان محمداً فيما بينه وبين الله وإلا صار خصماً للحجة مخلوعاً بخلافه حجة الله عليه . وإلا نفي هذا الوضع وما يشبهه لا يلزمه الإنكار ولا يجوز معارضة الدل فيما هو مؤتمن عليه في حكم الظاهر .

وإذا كان هذا في الإمام فكيف بالأئمة عليهم السلام فهم المصدقون في دعواهم ولا يكونون خصماً وليس لأحد الإنكار عليهم ؟

ولو ادعى المقتول عليهم النبي فدعواه عليهم باطلة وهم المصدقون والمؤتمنون وحكم الولي يشبه حكم الإمام في هذا .

وأما قضاء الخضر مع موسى عليهم السلام فذلك يخرج من موسى عليه السلام على سبيل المؤول والاستعانة لا على معنى الإنكار والله أعلم .

• مسألة :

الأولى الدية الكاملة هي دية التتيل الذكر الحر المسلم وإن كان التتيل ليس بذكر وإنما هو أنثى فلها نصف الدية أو خشي . شكل

فثلاثة رباها . وغير الحر هو العبد ودبته قيمة لا غير وغير المسلم هو القمى سواء
السكراني وغيره .

فإن كان القتل ذكراً فله ثلث للدية ونصف هذا للذمية الأثني وهو سدس
الدية وثلاثة أرباعه للخنثى وهو ربع للدية كاملة .

وفي قول آخر: فدبة الذمي ثمانمائة درهم لذكر فالأثني والخنثى فبحسابهما .
وبهذا قد عرف أن الدية المشروعة سقة أنواع . فالسكاملة وثلاثة أرباعها
ونصفها وثلاثها وربوها وسدسها ولا سابع لها إلا الغرة في الجنين ولا ثامن إلا النجعة
في العبد ولا تاسع لها في مطلق الأرواح البشرية .

وإن انقسمت الغرة إلى ثلاثة أنواع بين ذكر وأثني ومشكل إلى السقة
الأنواع أيضاً كون الجنين مسلماً أو ذمياً فذلك من الفساربع المنيرة فلا يمد به
في الأصول هنا لأنه شيء آخر قائم بذاته ليس هو من هذه الدية من شيء كالم
يمقد بالتقول الآخر في أصل الدية .

وإن كان أصلاً في بابه لكن على تقديره فسكاه خارج أيضاً عن معنى
الذمى بالدية الإسلامية إلى حكم آخر كما تقيمة في العبد .

وعلى قياده فتكون الدية في المسلمين من صاحبه وما ألقى المشرك بالعزل
عن المنايسة بيده وبين أهل الإسلام بجماع بينهما ولكن الأول أشهر ولم نعرض
لذكر ما يجب في القتل من قود أو غيره إذ ليس الغرض هنا إلا كشف الحجاب
عما يتعلق بهذا الباب العجيب من نوع علم الشريعة المستطاب .

• مسألة :

الذمية ثبت من رسول الله ﷺ أنه قال : للدية مائة من الإبل .
وقد يوجد أيضاً في بعض آثار المسلمين أن النامية الثاني رضوان الله عليه قد

خرب الدية في كل نوع ما في يده أو يقدر عليه من الأصناف الخمسة الإبل
والبقرة والغنم والذهب والفضة . يقال : هي مائة من الإبل أو خمسة منها من البقر أو
ألفان من الغنم أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم .
وقد رها بعض المسلمين اثني عشر ألف درهم .

وفي قول ثالث : فهي بالنظر إلى قيمة الإبل في غلاتها أو رخصتها على أن
في قول من حددها بما في رأيه من مبالغ الدراهم أو الذهب لم نجد من صرح فيها
بزيادة تضمين عمد على خطأ كما لا نعلم لهم قولاً بأنه أوى بينهما في الأسنان اللهم
إلا أن يخرج في الأول على قياد رأي من قاله بالنظر إلى قيمة الإبل فلا بد أن
يخرج بينهما للبون في القيمة فليعتبر .

وعلى هذا لم يقل باثني عشر ألف درهم في العمد وعشرة آلاف في الخطأ
لكان في النسياس سديداً .

وقد خرجنا عن حد المقصود فالترحم إلى ما نحن بصدد من بيان قسمتها على
الأسنان فهي المسألة الثالثة : في قتل حر مسلم غير حلال الدم مائة من الإبل كما سبق .
وقسمتها في العمد على ثلاثة نغماتها ونصف الخمس من بذات البهون ومثلها
من الحقائق . وخمساً من الجبذة إلى بارل عامها كل من لم يث لا ذكر فبين .

وزاد الشيخ أبو المؤثر شرطاً آخر وهو كونهن خفّت أي حوامل وبعضهم
لم يذكر شرطاً كأنهما قولان وتفسير هذا التقسيم فثلاثون من بذات البهون
وثلاثون من الحقائق وأربعون من خمسة الأسنان تقسم ثمانية ثمانية أي ثمانية من
كل من الجبذة والثنية والرابعة والسديس والبارل .

وأما شبه العمد ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه كما عمد فله حكم في الدية وغيرها حتى للفرد لأن ما أشبه الشيء
منه بالإجماع .

وثانيها : يقسم بالأرباع خمسة وعشرين [من كل من بقات المحاض] وبذاته
اللبون والحقاق والجذاع .

وثالثها : في التجربة كهذه لكن تقسم الجذاع والثنايا والرابع واللبون
والجاذل .

وأما الخطأ فتقسم فيه بالأخماس عشرين عشرين من كل بقت محاض وبقت
لبون وابن لبون ذكر وحقة وجذعة . والله أعلم .

(فصل)

ولم نجد في اللبقر والنم تفصيلا لما مضى من مجمل القول فيهما كما هو على إجماله
في الدعائم وغيرها .

وعندى أن في آثار الشيخ أبي سعيد ما يستدل به على إلحاق حكم اللبقر
للإبل للثابت من قوله في باب الزكاة : إن اللبقر ولو لم يأت فيها أثر ولا صح فيها
خبر لما جاز عند أهل العلم بدين الله إلا أن تلحق بالإبل في حكمها لتبوت استوائهما
في كتاب الله تعالى كاستواء الصان والمعر فيه .

وإذا ثبت هذا مع أحكام القنارى بينهما في الهدايا والضحايا والزكاة فقيه
ما يقادى بقصوح المقال . عن لسان الحال . إن كان من أولى الأبواب . باطوار
العمة في هذا الباب . وتسويغ المقايضة بينهما في هذه الأسباب . فإنها كلها
بعضها من بعض فلا يخرج لكل منهما عما ثبت في البعض ما لم يتخصص بدليل
ولا تخصيص ما هنا

فوجه العموم فيهما كما ظاهر للعيان لا يكاد يذكره إلا من لا فائدة في خطئه
فلا يظن فيه .

وإذا ثبت هذا في اللبقر وقد تقرر أن الدية للقائمة منها مائتان فصمة قسمهما
على هذا في العمدة ستون من الجذاع وستون من الثنايا وثمانون من الرباعيات

إلى سالف أعوام ثلاثه أى تقسم الرباعيات وما بعدها بالأخماس فستة عشر من كل
سنة من الرباعيات والسدسيات وسالف عام وعامين وثلاثة ثم كونهن للكل إنانا
شرط معتبر كما فى الإبل .

وهل لزم كونهن من أولات الأحمال فيخرج فها القولان وتقسيم فى شبه
العدد أرباعا أى خمسين خمسين من كل من اللقاع والجداع والتغايا والرابع
وكونهن إنانا شرط فى للكل كما فى الإبل .

وهل لزم قسمة الرباعيات بالأخماس إلى سالف أعوام ثلاثة قولان . وتفسير
القسمة فى قول من أوجبها فهى عشر عشر من كل من الرابع والسدس والسالف
عاما وعامين ، ثلاثة وكونهن إنانا شرط معتبر كما مر .

وفى قول آخر : فهو كالعدد وقد سبق

وأما الخطأ فلا خلاف فى قسمه أخسا أى أربعين أربعين من كل من اللقاع
والجدعات إنانا ومثلها ذكرانا من الجداع ومن السدس إنانا كذا ومن الرابع
وقد تمت اللتان .

وأما الغم فلم يحضرنى فيها شيء من الأثر فأننا فيها ناظر وعنها سائل ولها
من الآثار مطامح إن شاء الله وإنها لا تعدو على حال عن وجهين اتعارض الشبه
فيها من أصلين لكن الجزم فيها بتجويزها أو بأفراد أحدهما قد تعارض فيه
النظر بحجج فى كلامهما لا يبعد من الصواب وقد عزمت على ترك بسط المقال عليها
فى هذا الموضع اعسى أن يفتح الله ذلك فى محله والله الموفق .

للسألة الرابعة :

فى كشف القياس على الأسنان فيما يصح ذلك فيه من أرش الجراح فى عمد
أو شمه أو خطأ كالبيير فى أرش الباضمة من مؤخر رأس المسلم الحر أو قديم
رأس المسلمة الحرة أو وجه الدميمة الخبي وبهيران فى الملتحمة من كل هؤلاء على

للقريب وفي غيرهم بالحساب مع اشتراط ما بينهم الراجبة طولا وعرضا في كل مادكر
لأن ما زاد أو نقص في كل فبسطه .

وضابط ذلك أن يعطى الوسط من الأسفل الموهودة في الدنيا الكبرى
هكذا في قول أهل الفقه والفضل ولا يستقيم غيره لخروجه عن دائرة العدل في
الفضل فالهيمير في الخطأ يحكم به ابن لهون ذكر لأنه الوسط من بنت لهون وحقة
وقهلهما بنت مخاض وجذعة والهيميران في الخطأ يحكم فيهما بنت لهون وحقة أو
بنت مخاض وجذعة .

فالأوليان هما ما يليان الوسط والأخريان هما الطرفان الأدنى والأعلى وكل
ذلك وسط ولا يجوز أن بنت مخاض وبنت لهون لأههما أنقص وأدى ولا حقة
وجذعة لأههما أشرف وأعلى وقس هكذا .

ولو قيل من كل سن تقسطها لكان وحما يخرج في العدل لما ثبت في الهيمير
من العمدة أن ثلاثة أعشاره من بنت المخاض ومثلها من بنت لهون وخمس خيم
انخا من أربعة أعشاره من كل من الجذعة والثنية والرابعة والسادس والازل
فذلك هو الهيمير الكامل وما لم يتم من شرط فهو ما هذا بعينه ومثله شبه العمدة
على قول من بالعمدة الخفة .

وفي قول من بقسمها بالأرباع فالهيمير نصف بنت مخاض ونصف جذعة أو
نصف من بنت لهون وشطره الآخر من الخفة مهما سواء كما تقدم

وعلى قول من يوجب قسمة الجذاع بالأحاس إلى بازل طامسا فيجب على
قياده أن يكون شرط الهيمير من بنت المخاض وعشره بعين من الجذعة وعشر
من الثنية وعشر الرابعة وعشر السادسة وعشر البازل مائة .

وقس هكذا فيما دون الهيمير أو ما زاد عليه .

المسألة الخامسة :

اعلم أن ما ثبت له الأثر بعينه فكذلك يصح فيما عدى أن تكون له بقرتان ولهما من السن والقرتين في القياس إن صح ما يتوجه لى فيها من المظهر مثل ما للإبل حذو النمل بالفعل إذ لا يصح أن يحوز ذلك في الدية الكبرى ويمنع فيما يخرج منها من أجزائها وتعارفها التي هي بعضها لأن كل فرع يرد بالحكم إلى أصله السكلى الشامل على جزئياته جهل ذلك من جهله وعلمه من علمه فإنه الحق الواضح الذي لا ريب فيه وما ثبت من هذا للقر على نحوه يكون الحكم في الفم لا اتحاد الدلة فيهما على سواء في العدل .

وبما مضى يستدل على علاقة مسائل الدماء جزئتها وكلها من دية تامة فإدونها بهذا الأصل الشريف الذي هو معرفة الأسماء الموصلة للحكم . إبرهان ولم نقعرض لذكر هذا العلم هاهنا لقصور الداع عن الخوض في بحر بحره لدى تكاد تفرق فيه صفات العقول إلا من الموقنين من أهل العلم اراسخين ثم لا محل هاهنا لذكره وإنما تعرضنا لذكر أمودج منه كثرنا لما ادعاه من شرف هذا الباب وتعلق كثره من أحكام الشريعة به أصولا وفروعا

• مسألة :

ومنه : ما تقول في رجل قتل امرأة وبها حمل وتقرل النساء : لها سبعة أشهر وللقاتل تاب إلى الله تعالى وأقر أنه فكسها بعد ما قتلها وأنه رعى بها في بئر فوجدها للناس في البئر فكثير من أعصائها مكسرة ولا يحيطون بالكل حتى يشهدوا بذلك وللقاتل ما يجب عليه ولم يكن بى زمانه من ينصف من الظالم المظلوم والجنين في هذه المسألة يرث من أمه أم لا ؟

ومنى يستحق دية وكم تكون دية ؟ وتكون لوارثه أم تكون لولائه ؟

الجواب :

إن قتلها على العمد فتيل : وإم مخير بين القود بعد أن يرد عليه نصف للدية
وبين أن يأخذ ورثتها منه دية المرأة تماماً وهي نصف دية الرجل الحر المسلم إن
كانت حرة مسلمة .

وما أحدثه بموتها من كسر من أعصائها أو قطع لا امذر فعليه أرشه
وعلى من نكحها بعد موتها صدق مثلهم من نساها كما لو اعقصها حبة فحجر
بها ثلثة وما كان لها من مزا من دية أو أرش أو صدق فهو لورثتها على حكم
ميراثها لا لولها إلا أن يكون هو الواث أو من الوارثين وإلا فلا شيء له .
والجنين إذا أدرك حياً بعدها ميراثها ولا فلا ميراث له منها ولا من غيرها
ما لم نصح حياته .

وإذا مات بنتلها قبل أن نصح حياته فديته على قاتلها إن كان الجاني ذكراً
تمام الخلق مدّة غرة بما قيل وللغرة في عبد قيمته في قولهم ستائة درهم والآن في
نصف ذلك بما عندنا . والله أعلم .

قال : الناظر في الحديث في هذه المسئلة مثل الخنثى . والله أعلم .

قلت لشيخ الخليل : نحمد في لآخر فلوما لدماء ما هو القتلوس ؟

قال : القتلوس والبعير بمعنى واحد .

قلت له : البعير كم ؟ والدرهم كم ورثنه ؟

قال : يختلف في ذلك وأكثر القتل مائة درهم والدرهم ثلثة مثقال فضة .

والله أعلم .

الباب الثامن عشر

في الإمامة وأحكامها وفي ولاية الأئمة وفي أحكام العدل

وفي بيع مال بيت المال للإمام لإعزاز الدولة

وفي صفة الحماية للدار

وفي أحكام الجور وتأدية الخراج لهم

وفي دفع الجباية إليهم

• مسألة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أبدى الأحكام الشرعية . سيوف الأئمة . وجعل طاعتهم على
جميع الأمة . وحمل الحجة لهم وعليهم في ذلك عاماء الدين الذين بهم كشف
الظلمة . وكشف بهلهم . وأفوار هدام حمة من الجور المدلومة . فهم الدعاة إلى
الله تعالى والمدة لإله وبهم أكمل دينه وآمنه .

وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله للجمع العالمين رحمة . وعلى آله وصحبه
الذين لا تنكر هضمتهم لجة . ولم .

وتنهي إبلاغ السلام الوار وتجدد النفا . الفاحر ونشر هذا الخبر للعاطر
إلى كافة من أرجاء المغرب و قطار الأرض من المسلمين أهل الاسقةمة في الدين
من أهل العلم والنقل والجسم والنقل والمقد والخل وأرباب النقل والنقل من
التناجح لكرام وجهابذة الأعلام . وأهل الاجتهاد في الإسلام . ومنهم خيرة
الأمام . والدعاة إلى دين الملك الأعلام .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد : فإلهات لتحرير الكتاب يا أهل المغرب إعلمكم بأن إخوانكم من أهل عُمان قد قاموا لله تعالى في هذا الزمان جهادا في سبيله وإقتفاء مرصاته لما كثر الظلم . وانتشر الإثم . وانتهكت الحرمات . وعطلت الحدود . وسفكت الدماء وتمطت الأحكام وخربت المساجد . وقُربأس النفقة . وتعاظم الجحيلة . فاقُتدب لذلك أهل العالم وبقية السلف وأولو الغيرة على دين الله وذوو الحمية فيه فهاجروا أنفسهم لله تعالى وخرجوا على سلاطين الجور . فأمكنهم الله من رقابهم وأذل بهم شوكة الجبابرة فأخرجوهم من الملك صاعرين وكانوا لهم بحمد الله قاهرين . فقدموا لهم إماما ذا ثقة ودين وعقل وشهامة وبطش شديد لامة قدين . وهو الإمام الأوحى . والمقدم المزيدي والمام السدد ذو اللسعات الهائلة . والذلمات الموية بفصر الله تعالى إمام المسلمين عزان بن قيس . ابن عزان بن قيس ان الإمام فهو الآن القائم بهمان يأمر المروء ويسوى عن البسك ويظهر الدين ويميت البدع . ويفيث الملوف . ويرشد الضال . ويقص الخمر . ويقبض على يد كل جبار عنيد . وفاسق صريد . فيهدمهم حكم الله السديد . ولا يتجاوزهم إلى ما لم يأذن الله به من الوعد .

ولما كانت هذه من أكل السم الدينية . والعارف الإلهوية اظهور ما كان دَرَس من الأحكام الشرعية . وجب أن نعرفكم بها لأنكم شر كاه فما كان من الأسرار الدينية المحمدي .

هذا ما أزم بهانه والسلام عليكم من كافة إخوانكم أهل عمان وإمام المسلمين عزان بن قيس والمغاربة وصالح بن علي البخاري وسالم بن عديم الرواحي وحمد بن سليمان اليمحمدي وكاتب الأحرف بأمرهم أحمكم سييد بن خلقان الخليلي بيده .

• مسألة :

ومنه : وفي حدة الحماية إذا قام هذا العالم بجميع شروط الحماية غير أنه مقصر عن الإنعام بأموال الوقوفات والأيتام والأعمى وإصلاح الطرق لنلة الأمناء أو لتساهل منه أيكون مقصرا عن شروط الحماية أم لا يكون هذا الذي ذكرته من شروطها ؟

وما حدة الحماية التي يجب أن قاموا بها الجبر على الزكاة ؟ تفضل احصرها لنا .
يلفظ موجز مفهوم لنا .

الجواب :

حماية الرعية فيما عدى منع الظلم عنها وحمايتها عن تعدى الظلمة والجهازة .
عليها ومنع ظلمهم لبعضهم بعض بردهم إلى أحكام الشرع في ظاهرها .
إذا قدر على ذلك فهو الحماية .

ومن قصر عنه فقد عجز عن الحماية .
ونترك أموال الوقوفات لمذره وتساهله في للطرق تفصيل منه لا يؤثر منه في .
الحماية ولا تبطلها هكذا في نظري فينظر فيه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول شيخنا إنا جملنا بريك بن سالمين واليا في أطراف الظاهرة .
وبقى وسواس في النفس من قبيله إذ اليوم الدنيا وعددا الآخرة . ونحن وإياك
لا تكلفنا هذا الشأن إلا رجاء من الله تعالى أن يئن عايضا بأجره . ونحن لم نر
إليها عليه شيء وقد أظهر لنا المقاب . وأعلن لنا بما كان عليه المسأب .

فهل يسمع تركه في حل الولاية على هذه الصفة إذا لم تشك منه الرعية شيئا
فيجب عزله وإنما بقي على حاله التي ذكرتها لك والمسرورة إلى مثله داعية إلا
إذا منعها عدم الجواز ؟ صرح لنا برحمك الله . وقد جعلنا عمدا ومحمد عليه عيون
رقباء غير أن نظره أبعد من نظرها وأنت تعرف أحوال الجميع .

الجواب :

يترك على حاله ولا بأس بذلك ما لم يرفع عليه ما يلزم عزله واستخبروا عنه
اللعيون فإنهم أعلم بما منه يكون . والله أعلم .

• مسألة :

وما قولك في للمعسكري إذا كان مستقبلا يدخل أيجز تخريجه في مثل هذا
الوقت إذا كان يراد من هو أحسن منه أم لا يجوز إلا بعد ما يأخذ غلته

الجواب :

إذا كان لا يخشى منه فساد في الدولة أو وهن فيها أو وقع منه تقصير يستحق
به العزل فلا أرى وجه لإخراجه إلا أن يكون برضه وطيبة نفس منه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وهل يجوز ويسع أن يشارى الإنسان عند دولة أهل الفسق والعافيان
فيحرس بالليل في معاقلمهم ويقعد بانهار كذلك تفصل عرفى ذلك .

الجواب :

لا يجوز له قطعاً لأن فيه إرهاباً لعدوهم وإزهاقاً لعدوهم وتعظيماً لشوكهم
وفي جميع ذلك مذلة للحق وأهله وتقوية للباطل وأهله ومن أعان ظالمسا ولو بمدة
دواة حشر في زمرة . فكيف بمن كان من جدرده وأهل نصرته .

فدع ذلك إلى غيره . واسمعه بالله من ضيره . ولا تقبض منهم وليا ولا نصيرا
فأهم إلا بقمة نخشى . بلا نفع دين يرحى . إلا لمن نفر عنهم أبدا . وما كفت
مقبض المضلين عضدا . وكن في الحال قريبا للأبرار . وبائنا عن الأشرار . في هذه
الدار . خوفا من ربك الجوار . إذ قال : « ولا تركبوا إلى الدين ظلموا فتمسكم
الدار » .

وأما من كان على ذلك مقهورا . ولأمر كان به معذورا . فإنه كان
للأوابين غفورا . سبحانه وتعالى .

ومما هو مضاف إلى الشكاية عن شيخنا البطاني :

■ مسألة :

وهي تجوز للشكاية عند السلطان الجائر أم لا ؟

الجواب :

إذا لم يزد في الشكاية إليه على القضية الواقعة عنده فيختلف في جواز ذلك .
والله أعلم .

■ مسألة :

ومنه : قلت له فيما بلغني من إخراج الزكاة فقال : لا بأس عليك إن شاء الله
إن وصلت مع ثريي فل له : لا سويتهم ترنيها في إخراج الزكاة مادام للقيض تراه
للعموم والآن جرت المراس وأدبر الثر مكفورا بفضل علينا بالساححة هذه للسفة
وإلى القدر حير عن النزاعة بين المستقدم وأهل اللهد . فجوابه لي أن هذا الكلام
يكفي لتعريضه إن سمح بها فالمطوب ذلك .

وإن لم يسمع بها قل له : على الذي يخصني بنفسى وتفضل اعذرني من أهل
البلد وبما على أنا وأديه .

قلت له : فما تقول : إن سمح بها وأهل البلد أكثر منهم لا يخرجها والذي يخرجها يخرجها في خير موضعها ؟

قال : لا بأس عليك في ذلك ولا يلزمك شيء والمستولون هم منها وأنت مأجور إن شاء الله إن كفت عنهم يد الظالم فهم المستولون عن إخراجها ونأدبها إلى أهلها فإن ظلموها نأدبهم أنفسهم .

قلت له : ما تقول في تأديتها لهم أعنى الجباية وقبضهم لها أبيرأ صاحبها بتسليمه لهم أم لا ؟

قال : لا يبرأ ويلزمه إخراجها ثالثة إلى الفقراء المسعتهين لها .

* مسألة :

الآثار مشحونة بأن الجباية على غير الحماية حرام من أعمال الجباية .
وقد تقرر أن من رأيته مضميا لفرض فواجب عليك الإنكار عليه فما بال من علمت منه أنه لا يخرج الزكاة الواجبة عليه لا يحمل لك جبره على إخراجها وقبضها منه وصرفها في مصارفها حتى يكون إماما مستوليا على المهر كله حاميا له ناشرا فيه الأحكام الشرعية . اكشف لنا هذا الالبس . وارفع عنا . هذا الوم حتى نرى وجه الحق فيه مكشوفنا .

الجواب :

سبحان الله وأى تعجب من هذا وعلى أى وجه ترتب هذا للسؤال أهو على مسألة الجباية بغير الحماية . أم على مسألة إنكار المفكر وهما ليسا من باب واحد ولا في معنى فإن متتضى إنكار المفكر أن تأمره بإفاد الزكاة إلا أن تقبضها منه وتنفذها أنت لكن من إلزامه في الزكاة أنها فرض موسع

في إنفاذه غير محدد بوقت معلوم فبطل إنكار المنكر في هذا الموضع إذ لا يلزمه إنفاذها في تلك الساعة بعينها إن كان دائما بأدائها وناولها وأمر الله لا يطلع عليه أنت فبطل عليك وجوب إنكار المنكر عليك هذا إن لم يكن لإمام يلزم دفعها .

فإن كان لإمام يجب دفعها إليه فمن يقول : إنه لا يجوز له جبره على قبضها . وإذا كان لإمام ولم تكن له قدرة على تنفيذ الأحكام فقد تعين مجزه عن الحماية وبمجزه عن الحماية لا يحل له الجبر على الجباية . واختلف في حد الحماية فتيل : حتى يحمى المصر كله وعمران كلم مصر واحد . وفي قول بعض السلف : ولا يأخذ الزكاة على الجبر حتى يكون حاكما يحمى برنا وبحرنا فيدل أنه ما لم يحمى المصر كله برا وبحرا فلا يحل له الجبر على الجباية وكأنه قول ثان .

وفي قول ثالث : فإذا حى للأكورة جازت له الجباية لوجدان الحماية . فنل صحا روما يتعلق عليها من البلدان ويقبها كورة . وكذلك الرستاق وما يقبها من الأودية والرعالي . وكذلك نزوى وكذلك سمائل وما يتعلق بها وكذلك في الباقي . وفي قول رابع : فإذا حى القرية جاز له الزكاة منها بالجبر . فنل سمائل قرية بدون ما يتعلق عليها من البلدان والأودية . وهكذا في الرستاق وسائر القرى الكهار . والأخذ بهذا في الابتداء أقوم للدين وأظهر لأمر الله لأن الشيء قد يبدو صغيرا ثم ينمو فيصير كبيرا . ولا أقل من هذا في حد الحماية فلا يعتد في البلدان الصفار .

فلو حتى يوشر مثلاً أو للذن أو أفلاج عرعر أو فرق أو كرشا لم تكن حامية .
ولذا تم بها ولو إماماً صحيح العقدة من الأعلام إذا عجز عن غيرها فحكمه
حكم المغلوب عليه العاجز عن القيام بأعباء الإمامة . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : إذا شرط المظني على المظني له أن يخرج عليه . وكان قد شهر في
البلدان أن أهل الخراج يأخذون للعشر ثم إن المظني طلب أهل الخراج للمعذر
فمذروه هل على المظني رد العشر إلى المظني له لأنه أخذه بأقل من ثمنه إذ شرط
عليه الخراج ؟

الجواب :

إذا كان أظني ماله كله واشترط كون الخراج عليه فعلى قول من ثبت مثل
هذا الطناء فهو المظني وقد أراحه الله من الخراج وثبت الطناء له .
وإن كان أظناه تسعة أعشار المال ونترك سهم الخراج معه ليدفعه للجهار موهباً
فهو المظني إذا عذر منه . والله أعلم

* مسألة :

ومنه : وفي وكيل الإمام إذا كان على يده مخارجات من بيت المال وما يحتاجه
الدولة من القهض والبسط ثم كل الذي قبضه من بيت المال ما أراد أن يتدين من
عند الناس لقيام الدولة فلما عرف زيادة الدين أعطى للدولة من ماله بتلك الزيادة
من ثمره أدر هل يجوز له ذلك ؟

وهل تحمل له تلك الزيادة مثل ما أخذ من عند الناس أم لا يجوز ؟

الجواب :

أما في الحكم فهذا غير ثابت . وليس له أكثر من قيمته بالحاضر هكذا في
الأثر وهو صحيح عندي في النظر والله أعلم .

* مسألة :

ومنه من كتاب العدل والإنصاف :

ومن وراء هذه الداهية العظمى أهل الالسة دلال والإبالة ضنيع أمير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسنته في أهل للشورى وإن أسرها طلحة عم أنس
ابن مالك أن يدخلهم داراً ويقعدوا على بابها وينظرهم ثلاثة أيام فإن لم يتفقوا
على واحد بعينه أن يدخل عليهم وأعطاه سيفاً فنهطهم عن آخرهم وكان أبو طلحة
من يقرم على رأس رسول الله ﷺ بالسيف إذا حضرت الوفود وهي ولاية
أبي طلحة معروفين بذلك عند المهاجرين والأنصار .

وحكم عمر بهذا الحكم بمحضر من الشورى ولهم القدرة ولم ينكر عليهم
أحد وفي محضر المهاجرين والأنصار ولم يخلف عليه منهم رجلان فمن أين حات
دعاء هؤلاء ولم يتفقوا بل أن يولوا واحداً منهم ؟

وأى مصلحة ارتكبوها وأى مظلمة لأحد من الناس عكسهم ؟ بل إن عليهم
الأسر بالمعروف وللهي عن المنكر وقد تعينت عليهم الولاية لأن أصاعوها أضاعوا
أسرا عظيماً فما هذا تعرضت المسائل في توليتهم .

أرأيت لو اتفق أربعة على راءد ومنع السادس لسكواوا يقتلون جميعاً أو
يقول الاثنان ؟

وإن كانوا ثلاثة وثلاثة ما الحكم فيها ؟

وإن اتفقوا جميعاً من الولاية أتركون أم يقتلون ؟ وهذه مسألة استبعاد ؟ لم

يقطع فيها عمر رضي الله عنه بجواب إلا الله يقب .

وأى إباله وأى سياسة أعظم من اصطلاح الاثنيين بالثلاثة .
وحسبك اختصار عمر رضى الله عنه لإبائهم من الأمة وهم أهل السابقة في الإسلام
والعلماء بالله والأئمة والاندوة في الدين وبقية للعشرة ونجوم أصحاب رسول الله ﷺ
فأراد عمر أن يصطلح بهم أو باش هذه الأمة فلو أفق أحد مثل جبل أحد ذهبها
ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه .

فكيف اصطلاح بهم الفقهاء والفروغاء والمامة يصنعون على الناس ويفلون
الأسعار وهذه الأمة أحكام إبالية تعجز عنها البصائر عن معرفتها فضلا عن من
دونهم لكن تلقنها الأمة بالقبول عن السلف الصالح ومنها مصادمة المصوص
في مصلحة المصوص لإباله وجهالة والله المستعان . انفضى ما كتبناه من كتاب
العدل والإنصاف .

قال غيره : تفضل أيها الشيخ بين لنا معانى هذا الكلام فإننا لم نعرف صحته
ولا تأريله إن صح لأى معنى أسر الأمر في هذا بما أسر وما الدليل على ذلك
أيضا ؟ ولم نعرف ما أراد صاحب الكتاب بقوله : ومنها مصادمة المصوص في
مصلحة المصوص إباله وجهالة فكيف ذلك وما أشبهه وما نظيره ؟ تفضل ببيان
هذا كله فإننا لاللاك مفتقرون نسأل الله أن يجبر مصيبتنا . ويجعل لك مصباحا لظلمتنا
وقدوة لامتتنا وخاصتنا . وهو الولي على ذلك .

الجواب :

الله أعلم . وفي الظاهر أن هذا حكم من عمر عليهم بالتقتل إذا ضيعوا أمر
الإمامة وتركوا للنبيام بأمور الإسلام لعلهم بأهم الحجة في ذلك وفيهم من هو
أهله وهم قادرون عليه لغير عذر يصح لهم في ذلك وكان هذا الأمر الجرد في
الله شديدا في الحق جريئا في أمور السهامة بصيرا لحكمه في هذه السياسة المظنية
كتفه له المناق الذي لم يرض بحكم رسول الله ﷺ .

والقصة مشهورة . وقد كانت على عهد رسول الله ﷺ فلم ينكر عليه ومن
بلغت همة إلى ذلك والنبي ﷺ بالحل الأدنى منه فلم يستأمره فيه ولم يكن منه
إلا عدم الرضى في حكم واحد .

فما ظنك به فيمن يرى أنه بعدم انقياده وامتناع أمره قد فشل الإسلام .
وعطل الحدود والأحكام . وهدم قواعد الشرائع وهدأ أركان الدين كله لا يتجاسر
على الحكم بقتله غضبا لله تعالى .

والجماعة إذا اجتمعوا عن عقد الإمامة والحالة هذه فقد صاروا بهذه الثابتة
واستغنوا عن الانتزاع في رأى هذا الأمر لعدم انقيادهم للحق وقيامهم به كما استحقته ذلك
الميثاق بعدم رضاهم بحكم واحد بل هم في ذلك أشد منه وأوجب وبه نزول
حجبتهم وتبطل منزلتهم فكأنه يذهب في هذه المسألة إلى أنها فرض عين
ومعطل الفروض كافر يقتل بها . وقد قال بهذا بعض علمائنا . والله أعلم .
فيمنظر فيه .

❦ مسألة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى . وسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد ، فهذه مسألة في أخذ الخراج من الساحل وتنقسم إلى فصول :

الفصل الأول

في عدم الساحل إذا احتاج الإمام إليه وهو من مسائل الفروع النظرية
الاجتهادية التي لا يجتمع على ثبوتها ولا على بطلانها وإنما يرجع فيها إلى النظر
واحتياط الأثر .

وقد اختلف في ذلك الشيخان العلامة الصبحي وحبيب بن سالم . قال الصبحي
وحبيب بن سالم بجوازه فكان هذا القول الثاني في محل النظر وإن لم يخرج من
الصواب بدين فمضى أن يلحق بالأثر .

وفيما رفع الشيخ حبيب أن هذا التقيد كانت الأئمة تفعله والفتهاء
لا تفكره .

وإن صح هذا فهو الحجة القيمة والبرهان الواضح لكن الصبحي صرح إلى
ذلك . وكان أكثر نقها وأعظم قدراً ولهذا شك للناس في هذه المسألة .

والحق أن لا يرد قوله ما لم يخالف الأصول الثلاثة وبيان الفروع الثلاثة فإن
جاز أن يشبه شيئاً منها لم يجوز أن يخطئ ، قائله وللعامل به ووجب إلحاقه به في
الحكم بما يشبهه في المعنى لأن ما أشبه الشيء فهو مثله بإجماع فهو في محل النظر
لمن رام الاستنباط له من دلائل الأثر .

وبالجملة فإن أرض هذا الساحل التي هي حريم للبحر لا تخلو من أحد وجهين :
إما أن تكون مواتاً ويحكم لها بأحكام الموات كما صرح به بعضهم وإنما
تصرف الأيدي والأحداث عنها مخافة للضرر نظراً في المصالح فعلى هذا فنعدها
غير جائز .

وإما أن تكون موقوفة وقنا حكماً ينتفع بها المسلمون آخر بعد أول فتشبه
بذلك حكم الصوافي .

وأرض بيت المال من حيث إنها موقوفة للمصالح غالباً والمنافع الإسلامية
فتجوز أن تحقق بها في الحكم لأن ما أشبه الشيء فهو مثله بإجماع وبهذا
الاعتقاد يجوز قعدما والإمام أولى بمصالح الإسلام . وله النظر فيها وقد ثبت من
قول بعض الفتهاء أنها وقف على معنى الإباحة للانتماع بها كل واحد .

ولا يحق أن أصل المسألة الاجتهاد والنظر وليس هي من باب الأملاك الموقوفة
التي لا يجوز تبديل وقفها مما أوقفت له لعدم ثبوت الملك في هذه الأرض المذكورة
ولهذا قلنا : إن توقيفها حكى فقط .

وتلخيص القول فيه أنه ليس بوقف حقيقة وإنما أشبه الوقف في حكمه فنبت له
حكم الوقف واسمه عند مضي ولولا ثبوت حكم الوقف له لجاز أن يحكم بمالكه
من إحياء بالماء أو عمرة بالبناء ولما لم يكن كذلك في هذا القول أشبه الوقف
وأعطى حكمه لم يبق ريق بين الوقف المسمى . وهذا الوقف الحكي . إلا من
حيث الوصف فإما ملأته بحث غريب وقاعدة لم تشرح كذلك ونعلم أن
أكثر الناس لهم بها وفرط غياوتهم عنها لا يسألونها . إلى ذلك إذ لم يجدوه
فصا كذلك عن الشيخ فلان فسمى أن يورد لهم من الأثر ما يشهد بذلك فهناك
من بيان الشرع .

• مسألة :

عن حريء البحر من حيث يمد وكذلك بعد الموضع الذي يمد إلى أربعين
ذراعا بعده

قال : معنى أن ذلك مباح الانقضاء به ولا يجوز منعه .

قلت : فإن بقي فيه بقاء فأراد آخر أن يسكنه أو يسكن معه فيه هل له
منعه ؟

قال : أقول : يؤخذ للباني بكسره ولا يعمه أحدها .

قلت له : إن لم يؤخذ بكسره هل له أن يسكنه أعني الباني له ؟

قال : معنى أنه لا تجزئ له الإقامة على ما يؤخذ به ولو لم يؤخذ به انتهى .

فانظروا يا معاشري المسلمين في قوله هذا فإنه قد أخرجه عن حكم الموات إذ لا قائل : إنه بعد الانتهاء فيه والإحراز له وثبوت اليد فيه أنه يؤخذ بكسره ولا يصلح له تملكه وسكونه .

وهذا الحكم لا يصح إلا إذا ثبت أنه وقف .

وحكم إحوائه بالماء يكون على هذا القول كذلك قياساً لا حفظاً وهذا يفيد أنها أرض موقوفة بلا شك عند من أبصر معنى الأثر وقابل ما هم .
إن للصبي قد صرح بنفس التوقيف وإن كان يذهب إلى منع القعادة كما سبق وهذا نص كلامه من كتاب اللباب .

* مسألة :

للصبي في حريم البحر بعد استقراغ مئة مائة من جميع الدواحي من بغدر وغيره وقد جاء الأثر أن حريم للبحر خمسمائة ذراع .

وقيل : أربعون ذراعاً ثم الطريق ثم البيوت وقد جاء الأثر بإباحة جميع الناس في هذا الحريم لجميع مفائهم ومراقهم لا يجوز لأحد قعاده ولا كراؤه ولا بناء الحرت فيه وهو موقوف إلى يوم القيامة انتهى .

فقد ثبت توقيفه قياساً وحفظاً لكن بقي النظر فيه من وجوه آخر فية ل : من أين ثبت توقيفه كذلك وليس في الكتاب ولا في السنة ولا الإجماع ما يدل على ذلك وهو كونه من الأملاك التي ثبت وقفها لنفس القول بالتوقيف على هذا يحتاج إلى نظر لعدم الدليل عليه وهذا إشكال واضح ؟

والعلی أن أجيب عنه فأقول : إن نفس القول بحكم حريم للبحر وإثباته وإنما هو من باب مجرد الإيالة للفقهاء نظراً في المصالح الإسلامية لا غير ولا أصل له غير مجرد الاستحسان والنظر في المصالح للمائدة على المسلمين وصرف المضار عنه .

وفي مثل هذا الموضع يقال : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن .
ومع انه قهيم علمه فقد اختلفوا في تحديد من أربعين ذراعاً إلى خمسمائة ذراع
هل أن الأربعين كفافة والقول بخمسمائة ذراع في البلدان والقرى أقرب إلى الضرر
بأهلها كما يعرف بالمشاهدة .

وانظر إلى قوة جرائهم في أحكام الإيالة والنظر أن جملة حكمائنا
ووفقاً لازماً وعارضوا به الأصلين المجتمع عليهما إن الأرض لله فن أحيا مواتنا
فهو له وذو اليد أولى بما في يده ولأحكام الإيالة والنظر في المصالح الإسلامية
ودفع المضار أبواب عظيمة في القواعد الفقهية اعتمدها الفقهاء وأثبتها السلف .
ومعنى الإيالة بكسر الهمزة والهاء المثناة من تحت وتجاوز بالهاء الموحدة
هي السياسة ويراد بها في هذا الموضع مجرد النظر للمسلمين بحسب المصالح فيما لم
يثبت من الكذب ولا في السعة كحريم البحر والأملج والطرق والمنازل والنخل
والشجر وغيرها .

ومن أعظم الإيالة مسألة العقود بقولها ومسألة طلاق زوجة الغائب
ونحوه إذا ادمت الضرر ولم يكن له ما ينفق عليها فقد أباحها للصبي كما أبى
جواز هذه المسألة وجرت بينه وبين الشيخ المافري محاورة في ذلك حتى قال له
للشيخ خلف في ذلك : أنرى أن الأحكام كلها قد أنزلت في سورة المائدة وقد
أجاز ذلك الشيخ ناصر بن أبي فهران وغيره وما هي في الأصل إلا من هذا
الباب الذي نحن بصدده فإنه باب عظيم وركن كبير في الأدیان والأحكام جميعاً .
وإذا عرفت أن نفس القول بحريم البحر وثبوتها إنما هو من باب الإيالة
والنظر والاجتهاد في المصالح فقط فكذلك ثبوتها على وجه الإباحة لكل أحد
إنما هو من باب النظر أيضاً لا مما يدان بثبوتها كذلك لأنه ليس من الأصول
الثابتة في كتاب ولا سنة ولا إجماع .

وإذا جاز هذا في باب الإيالة والنظر في مصالح الإسلام يجوز أيضا إثباتها لمصالح المسلمين العامة كالصواني وبيت المال إذا رأى الإمام والمسلمون أن ذلك أصلح للإسلام وأمله وأنه لا ضرر منه على أحد لأن لهم النظر في مصالح الإسلام وهم الأول بذلك والحجة فيه .

وجميع هذه الأوجه جائزة في باب الإيالة والنظر وكلها من باب واحد إن ثبت بعضها ثبت كلها وإن بطل البعض بطل الكل .

ولا معنى لإبطال شيء منها إلا إذا بطل حكم الإيالة في جميع الصور الشرعية ولا سبيل إلى ذلك فثبت هذا الوجه ملحقا بالآخر وإن قصرت عنه عبارة الشيخ حبيب بن سالم فإنه يخرج بالمعنى كذلك .

وقد يوجد في الأثر ما يجوز أن يستدل به على جواز ذلك أيضا من وجه آخر كمسألة الخورة التي احتج بها الشيخ حبيب من كتاب بيان الشرع وقد طعن عليه في هذا الدل حتى قيل إنها لا توجد فيه وليس كذلك بل هي مثبتة في الباب الثاني من الجزء التاسع والثلاثين من كتاب بيان الشرع وهذا نقلها :

* مسألة :

عن أبي الحسن بن أحمد وفي الخورة التي تكون في البحر إذا جزر عنها الماء جاز لمن يملكها وإذا كان لم يجزر عنها الماء لم يجز تملكها انتهى بلفظه وإذا كانت الخورة التي يجزر عنها للبحر حيفا ويمد عنها حيفا يجوز تملكها وكيف لا يجوز للإمام أن يملك هذه الأرض الموقوفة فيجعلها لمصالح الإسلام فبالحرى أن يكون للجزاز في هذه كما ترى إلى قول الشيخ أبي الحسن هذه وهذه أيضا من مسألة أخرى من الباب الأول من الجزء المذكور من بيان الشرع .

والخورة التي تكون في البحر يحبسها قوم ويدعيها إن كانت الخورة يجزر

عنهما الماء حينئذ وقد يمد فيها الماء حينئذ جاز ذلك لمن حماها وإن كانت الخورة في البحر الماء دائم فيها أبداً فليس في البحر حتى ولا ميراث انتهى .

وإذا جازت هذه الخورة لمن حماها وهي مرة تكون بحراً وتارة تكون ساحلاً بحسب مد البحر وجزره وكان أصل الخورى في هذه المسألة والأولى أنها تكون ساحلاً فقط لأنها لو لم يجرز عنها لم يجرز لمن حماها .

ولما ثبت أنها تكون ساحلاً جاز لمن حماها فيخرج على هذا أن الإمام إذا حى الساحل جاز له ذلك وثبت قعده بـل هو أولى بذلك من غيره من وجوه لا تخفى وهذه مسألة ثالثة من هذا الباب من الجزء المذكور من كتاب بيان المشرع وهو مسأله في البحر بصطاد منها السمك هل يصلح لأهلها أن يؤحروها سنة بأجر معلوم قال: بكره ذلك ولكن إن شاءوا بأموها من أصلها وبأكون ثمنها انتهى .

واصطياد السمك لا يكون إلا من البحر نفسه وقد ثبت هنا جواز بيعه بالإجازة فيه بالمد أجوز . ولا معنى لتكريمها إلا لعله الجهالة خوف للفرار لأن الحاصل منها لا يعلم ولا يبيع الأصل كذلك مسكوك لم ندخله للكرامة وثبت هذا للبيع في نفس البحر أشكال وأبعد من جواز قعد الساحل بكثير .

وإلى هذه المسائل كان نظر الشيخ حميد في تصريحه بجواز قعد الساحل ونحن لم نرها خارجة عن هذه المعاني كلها فأجزنا فيها أن تلحق بهذا الأثر لأنها مستنبطة من معانيه وغير خارجة عنه في صحيح النظر فانظر فيما قررناه من مسألة حريم البحر لعله للساحل فإنه يخرج من أصاين لا غير الحكم فيه وله بحكم الوقف كما ثبت في مسألة الإقالة .

والثاني أن حكمه حكم الأرض للمأخوذ وإنما تصرف الأمدى عنه للمخافة للممرر وكل من ثبت له أجوز في شيء منه فهو أولى به فيجوز تملكه وحوزه وادماؤه .

وقد اعتمده للصبحى فى مسألة أخرى يوجد فى كتاب اللباب وعلاوه مدار
هذه المسائل المنقولة من بهان النزع وكفى بها من الإطالة فحاصل جوازه والنفد
لهذا الساحل قد يدور على ثلاث قواعد كل واحدة منهن يجوز أن تكون فى
بابها وجها يعتمد عليه .

القاعدة الأولى : الإطالة .

القاعدة الثانية : التشبيه بالصوائف بعد ثبوته وقفا .

القاعدة الثالثة : جواز التملك والحوز له على قياس مسألة الشيخ أبى الحسن
ومن وافقه وهو متمد قول الشيخ حبيب .

والقاعدة الرابعة : جوازه بجميع هذه للقواعد وإن بعضها من بعض وبعضها
شاهد لبعض .

والقاعدة الخامسة : أن الإمام أعزه الله تعالى والمسلمين قد استعملوا هذا
الوجه وتوسعوا به خوف الغلل أن يقع فى الدولة بقلة المال مع ما يعانون من تقويم
الجيوش ونخريج الدول دائما على أهل اللبى والضلال .

وإذا جاز ذلك على غير شرط للضرورة فهو فيما أرخص وأوسع بلا جدال
وقد ألجأت الضرورة إليه دفاعا عن نفس الدولة ومخانة من اضمحل لها وتلاشى
أمر الإسلام وذلك واجب على كل واحد بالمال والحال لأن للضرورة تعم الجميع
وتشمل الصغير والكبير والقريب والبعيد وأخذ من هذا الوجه أخف على الرعية
وأسهل لهم من تناوله من سائر الأموال التى تنزل من بحر إلى بحر بعد دخوله
تحت حماية الإمام فى المصر .

وإن كان أهل الأموال من السند والهند وغيرهما من الأقاليم الخارجة
عن ملك الإمام لأن كل من دخل المصر ودخل تحت حماية الإمام فيجوز فى ماله
ما جاز فى أموال الرعية بسبب الحماية الحاصلة فيه إلا على قول من لا يرى فى

الزكاة تقدم لحية حولا أو بصلا مميّنا كما سأتى إن شاء الله فغيرها من الخفوق
المداينة للثابتة في الإسلام، كذلك فيها سادسها لا استواء الملة فهو أصل كبير
ولا إشكال فيه عقد من أصر الحق وعرفه وهذا موضع القول عليه .

للقول الثاني :

في أخذ جواز الزكاة من الساحل كما جاء به الأثر أن صاحب الساحل
بصحار كان يبعث أميدا من عنده إلى السفن القادمة فكتب كل ما فيها من
التجارة . فإذا بيعت الأموال أخذوا منها زكاة التجارة ومن شاء حمله إلى غير
عنان بخصوه ولم يأخذوا معه زكاته .

وقيل : إنهم كانوا لا يرون أخذ الزكاة منها قبل الحول ثم تناطروا فرأوا
أنهم إذا باعوا تجارتهم وقلبوها في تجارة أخرى أخذت منهم الزكاة .

وقيل : إذا باعوا متاعهم أخذت منهم الزكاة .

وقيل : إذا دخلوا المصر وافتهم الحماية تؤخذ منهم الزكاة وتقوم عليهم الساعة .
والمسلم القادم بتجارته من بلاد الإسلام أو الشرك كله سواء .

ويختلف في أخذها منهم كذلك قبل الحول بالرضى .

وقيل بالجبر لا أن يحتج أحدهم بحجة وله حجة وليس على الحاكم لهم دفع
الحجج بل أن صح أن لأحدهم وقتا إن كاته أحرث إلى محل وجوبها كما قيل في النجاشي .

وقيل : القول في ذلك قوله فإن صح أنه أقام هذه الأموال سنين في أرض
لشرك أخذ زكاتها لما مضى إن رضى بذلك .

وفي قول آخر : ولو بالجبر .

وكذا إن كانت في بلاد الإسلام وصح أنها لم تزك فأقول بها كذلك .

هذا تلخيص المسألة .

وقولهم فيها : لا يؤخذ منها الزكاة إلا بعد البيع أو حتى تقلب في تجارة أخرى هو من عجائب الأثر وغريب للنظر . على أن معتمد الأصحاب في ذلك الناز من كان على هذا حتى بنوا عليه أن الدينار والدرهم لا يؤخذ منهما زكاة إذا بقيتا بحالهما لا طراد للقاعدة معهم أن الزكاة لا تؤخذ من هذه للتجارة إلا بعد بيعها في قول . وبعد بيعها وقبلها في تجارة أخرى في القول الآخر والدينار والدرهم لما لم يبع ولم تقلب عن حالها لا تؤخذ منه الزكاة إلى الحول بناء على هذا الأصل .

وليت شمرى من أى أصل ثبت هذا ؟ وما وجهه ؟ وبأى علة قام البيع والشراء فيها مقام الحول وهذا الأثر له وإن ورد الأثر وكثر به النزول الذى لا ريب فيه أنها لا تخلو من حالين إما أن ينتظر بها الحول فلا زكاة فيها قبل أن يحول عليها الحول بعان في حيازة الإمام

وقد قيل بذلك فيها مطلقاً وإن خاف عمل الأئمة السابقين .

وإما أن تجب الزكاة فيها بدخولها تحت الحماية إن كان صاحبها لم يزكها . فلا ينظر بها بيع ولا غيره فتؤخذ مما بلغ النصاب من الذهب والفضة والدرهم والدينار وغيرها من التجارة إلا أن يحتج صاحب المال بحجة نسمع .

ومى هذا القول إن السلع تقوّم قيمة عدل فهذان أصلان عظيمان وعليهما مدار قواعد الزكاة كلها وللمدول عنهما إلى اشتراط البيع أو قلبه ولا شياً من تجارة أخرى تردد واضطراب وتأخير لا أعرف له وجهاً من المصالح ولا شياً من الأصول ولا فائدة في النظر . وإن كثرت القول به كما ترى .

وأما القول بجواز الأخذ مما بلغ النصاب وتقويم السلعة فإنه وإن كان كالشاذ من قولهم ولم يكن هو المعتمد عليه في زمانهم فإنه أصح في النظر على قول من يجزأ أخذ الزكاة الواجبة ولم تكن حوت سنة تامة في التجارة كما على

مذهب من يرى للإمام أخذ الزكاة إذا وجهت بنفس الحماية الحاصلة فهما قولان صرح بهما للشيخ أبو سعيد - رحمه الله - في هذه المسألة قال : معنى إنه يخرج معنى المسألة في إمام ملك مصر أو قد حال على أهله أحوال لم يزكوا وركابهم في أموال فيخرج عندي في بعض ما قيل : إنه يجوز له أن يجبرهم على قبض ما في أيديهم من الصدقة بالحماية التي يستوجب بها جباية الصدقة منهم لأنه في بعض الأقول لو أدرك زكاة الثمار قبل أن تخرج زكاتها ولو كانت في الدوس إن له أن يجبرهم عليها .

وفي بعض معاني الأقول عندي حتى يجمعهم في الثمار منذ أوان غرس الثمرة إلى دراكها وفي الورق والناشية سنة . انتهى بلفظه .

وعلى قياد الأقول الأول فالأموال بالأموال المجبوبة من الهند وغدها إذا دخلت في الحماية جاز أخذ الزكاة الواجبة منها لجواز أخذها بنفس الحماية الحاصلة لأن من الأموال التي لم تثبت لها حماية من قبل كما ترى فهو الأصل في رأى الفقهاء المتمدين على جواز أخذ الزكاة من الأموال المجبوبة بالساحل ولم يروا من اللازم سؤال أربابها عن الحول ووجوب الزكاة فيها اعتماداً على أن الزكاة معروفة - على أن من احتج بحجة مما يبطلها الله حجة ولم يروا فتح الحجج لهم بالسؤال لمعان لا تخفى مثبت ما قلناه .

ولى هذا الفصل لا مانع من جواز الأخذ مما ينزل من بحر إلى بحر إذا كان في المصر داخلاً في الحماية .

الفصل الثالث

في أموال المشركين إن كان الأخذ من الساحل على معنى القصد فالمسلم والمشارك والدمى والحربى سواء . وإن كان من وجه للزكاة فأهل القدمة لا زكاة عليهم .

ولا يؤخذ من أموالهم شيء غير الجزية وكل من لم تجر عليه أحكام المسلمين ولم يؤد الجزية فليس بذمي وهو من أهل الحرب وحكمهم تبع لسلطانهم . والحربي يؤخذ العشر من ماله مطلقاً إذا قدم إلى مصر المسلمين كذلك في الأثر .
وقول: يؤخذ منهم كما يأخذ سلاطينهم من المسلمين فيما ينزل من أموالهم للبر وينزل من بحر إلى بحر .

وعندي أنه ولو ثبت أن رعية الإمام لا تسافر إلى دار هذا الحربي نفسه فإنه يؤخذ منه كما يأخذ سلاطنه من المسلمين عقوبة لهم لأن الإسلام كله يد واحدة وأهل الشرك كلهم حكم طائفة واحدة . والله أعلم .

الفصل الرابع

في حكم مسكد والأخذ من ساحلها

ولا يخفى أنه إن كان الأخذ على وجه الزكاة فاقول فيها وفي غيرها سواء .
وما كان في الأثر من حمل صاحب الساحل بصحار قديماً فقد انتقل الآن إلى مسقط لأنها الآن هي معدن التجارة وموضع الإمارة . وإليها سرع أمر عمان في هذا الزمان .

وإن كان من قبيل قعد الساحل للدكور اتفاق النظر فيه من أوجه :
أحدها : من حيث إن مسكد صانعة كلها ما أحاط به سوردها إلى البحر لأنها كانت من عمارة المشركين وأملاكهم حتى أخذها المسلمون عبوة ولا يخص خروج شيء منها عن هذا الحكم فأخذت على حكم العموم كذلك وثبت القعد فيها لذلك وقد أحرزت فرضتها كذلك بالعمارة وسائر ما بالقبض فأجرت الأحكام فيها كلها بحسب الظاهر على أحكام الصوائف لأنها هي في الأصل فيها ما لم يصح غيره وهذا غير خارج من الصواب

وثانيها أنه من باب قعد الساحل المذكور أنفا على قول من يرى الساحل وقفا لا تثبت فيه يد ولا ملك لمسلم ولا مشرك ولم تثبت صافية على هذا القول لأن المواضع التي يؤخذ منها للفعل أكثرها من حریم البحر فيما دون أربعين ذراعا ورُبَّ زاد بعضها قليلا فيشمل ما زاد منها الاختلاف أيضا إلى خمسمائة ذراع كما سبق .

وثالثها : أن يكون من جهة التملك والحوز فقد ثبت المسكها وحرزها وقعدا من قديم ولم يصبح معناه باطل ذلك . فيكون من باب المسائل المذكورة في الخورة والمسابع ونحوها .

ورابعها : مجموع هذه الأوجه وما زاد عليها من أحكام الدفاع ومخافة الضرر كما سبق . وفي سائر سواحل البحر من غيرها يجوز إجراء هذه الأوجه كلها إلا للفول بأنها صافية محصة فلا وجه له إلا التشبيه لها بأحكام الصوافي من حيث ثبوت لوقب منها لأنه شامل لها ولأحكام مسقط أيضا عند من لا يرى في حریم البحر ثبوت أحكام الصوافي بها . والله أعلم .

هذا ما متع الله في هذه المسألة فينظر فيه ثم لا يؤخذ منه إلا بحق .

* مسألة :

ومد : ما تقول سيدي : إن أمر سلطان أحدا أن يكتب كتابا لمن لم تصح عند الأمور ثقة ولا أمانته ولا خيانتته ولا أن أمر السلطان لديه مطاع وإنما عسى أن تكون بينهما صداقة ومسايرة فيما يريد أحدهما من صاحبه فيما يقدر على قضائه أن يلزم لفلان خصمه بموجب للشرع للشریف أيجوز للأمر أن يكتب ذلك إذا كان فيما يعلمه من ذلك على جهله بحاله أنه جاهل بتفسير هذه الكلمة على ما نظره من أمر أهل زماننا هذا إن حكموا فيما عدهم بالشرع أن يحكموا

بسطور في قرطاس فيلزم المدعى عليه أداء ما وعدهم أنهم حكموا عليه بالقسطاس
أم لا يجوز له سواء كان يعلم له قدرة على إلزام من أريد معه إلزامه أو
لا يعلم ذلك ؟

وإن كتب فحكم ذلك كذلك على ذلك بغير الحق ما على الكتاب ؟
أرأيت إن لم يكن ذلك بهذه الصفة مثلاً كأن يعلم جوره أو ثقتة بخار في
حكمه ذلك ولم يصح عنده رجوعه عن جوره إلى من حكم عليه بما يلزمه من
الخلاص فما على الكتاب هذا ؟ تفضل سيدي على الخادم الخبير بالجواب . وإن
فجع الله لك سؤالاً من لوازم هذه المسألة ومغلفاتها أبده وأنتم بجوابه لهتدي
السائل لصوابه . ولك الأجر من الملك للعلام .

الجواب :

إن للنظر في الفروع لا يكون إلا بعد إتمام الأصول لرد كل فرع منها إلى
أصله ونشأته قارئاً للحكم في محله مؤيداً بالحجة القيمة من شريعة الحق ودين الإسلام
وتول أهل العلم الحنفين الذين لهم التبع وسهم الاقتداء في الرشاد .
وفي صحيح قولهم : إن كل شيء من الأركان الأربعة التي هي القول والعمل
والنية والاعتقاد ولا يخلو في نفسه لصدوره عن المكلفين وأن يكون طاعة أو
معصية لادم الثالث فوجب للنظر ألا إلى حقيقة هذا المكتوب المستول عنه
ليترتب الجواب عليه من حيث كونه حقاً مباحاً أو واجباً أو ماطلاً ممنوعاً وذلك
لا يتوصل إليه إلا بمعرفة معاني ألفاظه وتحقيق ذلك غير ممكن بدون الكشف
عن حاصل تركيب عبارته بعد تحليل شيء من مفرداته يقرصل بها إلى ما يراد به
من مفهوم من معانيه .

وقد تأملت ذلك فوجدته مصدراً بلفظة الإلزام ولها فيما نعلم من عبارة أهل

الفقه واللغة والمعاني ثلاثة من المعاني كلها محتملة التأويل في هذا الحل لكونها تخرج في التأويل لهذه العبارة على نهج واحد بأرلها الإيجاب وهى عبارة التمهاء فإن اللازم والواجب عندهما مترادفان عرفا فالإلزام هو الإيجاب زبدت الهزقة فيه لإفادة التعدية وهى أيضا عبارة صاحب الشمس شمس العلوم كما وجدناها في منتخبه .

وثانيها : ثبوت الشيء غير منك عن الميثب إليه كالزوم للفائدة للجهيد ومنه « ألزمنه طائره في عقه » كما فسرته إمام المعاني جار الله الزنجشري وتؤيده عبارة القاموس .

وثالثها : التكليف بالإكراه والجبر كقول تعالى : « ألزمكوها وأنتم لها كارهون » هكذا في عبارة الكشاف .

وقد قلنا إن هذه المعاني كلها ترجع بالحكم إلى أصل واحد لأن الإيجاب لا يكون في فحوى هذا الخطاب إلا بتكليف بحكم كالا معنى للملازمة فيه بالتأويل على الثانى إلا ذلك فيما نفهمه منه لكن للعبارة لثانئة كأنها أصرح وأدل فيه مفهومه لما يخرج في تأويل للعارف من معنى أو القواطع عليه في مصطلح الكتاب يشواهد الأنفاظ لكن على هذا للثالث فلا بد له من مفعول ثان لكونها تسمى إمام مولين كما في الآية الشريفة

فالمفعول للثانى محذوف لفظا لكونه ظهرا للفهم بالقرائن الدالة عليه وغير خاف أن حذفه شائع في المصنوع جدا فالخضم مفعوله الأول . وأداء حق للفرير وإبلاغه إليه أو ما ينوب مناب ذلك هو المفعول الثانى فكأنه يقول : كلف خصم فلان أداء حقه إليه وإبلاغه إياه جبرا على ذلك وقهرا إن لم يأت ذلك منه بدون ذلك ولا تسكلمة أكثر مما عليه في الأحكام للشرعية فإيه مما تحجره عليه ولا نتيجة له فضلا عن أن يأمر بك به فقد نهىك عنه وتقدمنا عليه فيه بما أوردناه إليك على

أثر ذلك من قولنا بموجب الشرع فإنه في اللاحق . كأنه يخص المعلوم للسابق .
فهذا من تفسيره هو المفهوم من فحوى ظاهره وكأنه مقواط عليه عرفا وعادة وإنه
لهو أحسن وجوهه وأشرف أحواله كما هو المأمور به من تأويل النية على أحسن
معانيه ما كان له في الحق محتملا بدلالة قوله تعالى : « يستمعون للقول فيستمعون
أحسنه .

ولو قدرت للباء في قوله بموجب للشرع السببية لكان وجها آخر يخرج على
تأويل الحق في مخصوص من خصه العلم بوجوب الإلزام من كتب بقره ، وإلزامه
من دين اشتراط نظر المكتوب إليه في ذلك لأن قوله بموجب للشرع محتمل
في هذا التأويل أن يكون معنى الإخبار والإذاعة بأن هذا الإلزام المراد إنما هو
كان بسبب إيجاب الشرع ذلك فيه .

وربما يحتمل غير هذا من وجوه التأويل بالنظر إلى هذا الحفظ والحفظ
مع تقدير كون الموجب لفظ المصدر المبنى من فعله اللازم أو الممدى أو اسم المفعول
من هذا أو الفاعل منه فلا حاجة بنا إلى الإطالة بذلك .

وإنما نرجع إلى ما هو كالصطلح عليه أو المشهور فيه من فحوى خطابه الذي
لا يتبادر للذهن إلى غيره من أدل وهلة وهو ما شرحتاه من التأويل على قيام الأول
من الوجهين السابقين فيه لشرط أن يكون هو المراد به من المبتلى بقضيته من
كاتب أو مكاتب مع شرط آخر وهو أن لا يكون بينهما تواطؤ في التعرف على غيره
والإسكاح حكمه وإن لم تفصل هذه الوجوه التي اشترطنا إخراجها عن الجواب
ففي ضمن ما أردمه ما يستدل على حكمها به أيضا لما به من جهل تآني على تفصيلات
كثيرة .

وحينئذ فلا بأس أن نقول : إن ذلك للكتاب المستعمل هذه هو حق في
نفسه من حيث النظر إلى لفظه .

وفي قولهم : إن كل شيء من الحق أو غيره فلا يجوز إطلاق القول بمدحه عن أحد من البشر من سلطان أو غيره فكلهم سواء في حكم الحق وإعانة الحق منهم على الحق أو الممثل فيما قام به من الحق جائزة لمن أراد بها وجه الملك الحق وربما وجبت في موضع لزومها فكيف يمنع منها في موضع الإجازة كاتب أو حامل أو قارئ أو قابل أو معين أو راض أو مستمعون فكل ذلك ما لا سبيل عليه لأن الحق لا يختلف باختلاف الرجال ولا يتبدل بتغيير الأحوال . ولا يحكم عليه بالبطل على حال وهو على هذا لا يلتبس به الباطل امتزاجا فيخالطة أمشا جائز استقامته أهوجا ويجعل حلوه في الذوق للسلام أجابا فمختلف أحكامه ونفدوع أقسامه . وإذا فلا يطلق عليه في اسمه إلا ما خصه من ثابت حكمه ولو كان اللفظ بحله فقد يكون في اللفظ حق باطل في المعنى ولا هكس لأن العبرة بالمعنى في باب الحكم والأنفاظ من حيث ذاتها صوره لا تزيد على حروف مترتبة كالطروس لمعانيها المودعة فيها أن تكون حقا فحق أو باطلا فباطل . ولا ثالث فلا بد من مراعاة القرآن .

فإذا كان في هذا اللفظ تواطؤ في العرف بين المتكلمين على محض حق . أو باطل فهكون المنع أو الجواز بحسب القواطع فيه وذلك ظاهر وإلا فيعتبر حال المكتوب إليه والمكتوب منه بحسب اجتماعهما أو ما يخص كلاً منهما في خاصته إن أوجب ذلك حكم فيهما معا أو في أحدهما .

فإن كان المكتوب مثلاً لا من أهل القدرة على إنفاذ ما كتب إليه إلا بنفسه ولا بواسطة رسم المكتوب منه فذلك أمر قد كفى الله مؤنة ووق بليته ولم يبق فيه ولا له حكم إلا أن يكون من جهة فساد في النية والتوبة .

وإن كان من أهل القدرة والتميز في مثل هذا الباب فلما أن يكون جائزاً له إنفاذ الأحكام في أهل الإسلام . وإما لا فالأول ظاهر الإجازة له ولأن

أعانه ومن استعان به وما هو إلا الحاكم للمدل من إمام أو قائم في أمره أو جماعة المسلمين أو القائم بأسرهم أو سلطان عدل أو القائم بأمره أو عالم العصر الحق لأنه إمام الدين وكل شيء من الدين فهو في تأويل الحق إمامه أو منتدب للحكم محتسب لله تعالى ظاهر الأسر بذلك .

واختلفوا فيه إذا كان على هذا القصد من الاحتساب فيما يقدر علمه من المدل حيث لم تساعده للقدرة والطول إلا بواسطة الجهار في الحكم يختلف فيه بالرأى اختلاف أهل العلم في ثبوته وجوازه ممن كان على نحو هذه الصفة من قضاء الجبابة وأجازوه لهم في الصحيح إذا كان من المسائل الدينية التي لا يكون الحق فيها إلا في وجه واحد .

واختلفوا في إجازة ذلك للجهار نفسه إن أقام به وتراجع أهل العلم كالغواطي على إجازته لأنه حكم الله لا تمديد لحكمه .

فالتائم به على الحققة لم يتم بشيء من حكمه ولا تطاول فيه إلى اجتهاد من رأيه فيما يخص أهل الرأي من العلماء وإنما قام بأسر حكم الله في الأول بإفاده فلا تخيير لأحدهم ولا عذر لمن حمله بعد قيام الحاجة به فلا يزيده عدل للعادل . ولا نقيصة جور الجائر ولا غيره . ولا يجوز أن يطرقة التفسير بحال .

وفي قول أهل العلم : إجازة ذلك الحاكم أن يحكم به من مجمع عليه أو يختلف فيه بخلاف أعانه فيه أو استعان به .

ولا تكون الإجازة له في شيء ويمنع من استعان به أو أعانه عليه . اللهم إلا أن يخرج ذلك في معنى ما قيل في الرأي من لزوم تحرى المدل لإصابة الحق إن كان من أهل العلم المبهضين لما في الاجتهاد وقد يخرج هذا على الصحيح في مسائل الرأي فيلزم هذا من الرأي ما لا يلزم الآخر . أو يجاح له ما لا يجاح للغير لسكونه متعبدا للنظر لإصابة المدل فيما يلي به من ذلك وإلا فهو على شموله .

وأما إن كان من غير هؤلاء من كل خارج عن معنى الاتصاف بالحكم
الجانز من جمدى أو شرطى أو رئيس طائفة أو كان من آحاد الرعية وأفراد
الخلق ولو أبلى ببعض القدرة على من دونهم فلا نعلم لهم إحازة الحكم بالجبر على
الخلق . فى أى حاة كانت فضلا عن إجراء اللقوبات ونحوها فإنه ليس مما يباح
حقى للسلطان الجائر إن كانت فى الأصل خارجة على معنى للنظر والاجتهاد
لا على معنى إنكار المنكر ودفن الظلم إلا ما كان من نوع ما يختص به الحاكم
كمتيام للسيد على عبده .

وإذا ثبت هذا فمعلوم أن الأسر الجبر غير جائز لمن لا يجوز له الإزام
بالجبر .

وإن كان فى قوله بموجب الشرع شرط آخر فإنه غير مفك عن القابض على
من لا يفهم فحوى الكلام ولا يعرف دقائق الشرع وحة ثنى الأحكام وفى نفسى
أنه إذا كان لا يفهم فى العرف توقف المكتوب إليه لجهله بمقتضى معانيه فإنه
كلاشى فلا يعقد به .

ومن الواجب على كل قائل أن لا يعمد فى خطابه حد مالا يفهم من معنى
إرادته ولا سيما فى موضع ما يخشى منه تولد الظلم فلا يخرج فى اللحد إلا للقول
بمنه .

وعلى هذا دل صاحب الشرع صلوات الله عليه بقوله : أسرت أن أكلم الناس
على قدر عقولهم ثم قيام المكتوب إليه بإفاد هذا الكتاب وقضاء ما فيه كله
يخرج فيما عندنا على سواء كان على سبيل التفهيم أو التهر من المكتوب إليه أو
دون ذلك على نحو ما يجرى فى العادة من قضاء الخواج والأغراض بين المتكاتبين
أو المتراسلين على طريقة ما يجرى بينهم مما يسمى عهدهم إحسانا وجميلا ولو كان
عند أهل العلم بدين الله قبيحا وصليلا .

فإن كان لا يخرج من جور من بقضيه بما فيه من ظلمه بالعمد وعلى الجبل
بقبيل الأحكام وتغيير شريعة الإسلام فإن لا أدري إلا أنه في الحق على سواء
في الباطل إذ لا عذر في الظلم على الجبل أو العلم .

وفي هذا ما دل على أن المنع كله ولائهم أجمعه في هذا إنما هو من نفس الجور
والظلم فمن حيث تأذى ووقع لا لذات المتكاثرين ولا لساير صفاتهم .

ولهذا فإن كان المكتوب عدلا معروفا فلا بأس على السكاتب والمكتوب
منه إن خرج هذا على وجه الاستمانة به في التعارف لا على تقاعد الحكم له في
العموم أو في هذا بالخصوص إلا أن يكون ممن يصير عدل ذلك ويجوز له على
وجه اللهم إلا أن يكون على المكتوب إليه مضرّة تخشى لكون المكتوب منه
جبارا مخوف للسطوة عليه إن لم يقم مراده في ذلك لا اعتياده مثل ذلك فيمنع
من هذا الحيث مطلقا في الثقة وغيره .

ولا يخفى أن من لم تصح أمانته ولا خيانتة ولا جوره ولا عدله ولا قدرته
ولا عجزه أنه مجرور الحال ولا تبصر إجازته مثل هذا السكاتب لما يخرج من معنى
الأمر له وإلا الالتئاس منه بالقهر فإنه لا ممن يباح له ذلك فكيف يستباح منه
إني لا أدري غير المنع فيه إذ لا أجده من الصفات مبيحة لذلك ما يسميه
بالإجازة في قول أهل العدل فدع ما لا سبيل إليه وامنع ما لا تمويل في الحق
عليه وغالب هذه التفاريع القضية بمعنى وحوب المنع في حكم أهل الشرع كأنها
دائرة على قطب قول هذا المسطر في كتابه لفظية الإزام المقصية لمنى وحوب
للقهر وإفادة الجبر ولو استراح منها بالمدول عنها إلى ما هو خير منها مما يجوز في
ظهره أن يؤمر به لعدله كل مكاف لوجوبه عليه أو حوازه له .

فإن كان في الحق ممدوحة عن ذلك وفي الكلام سمة لمن قدر على سبكه
في قوالب معانيه المحكمة على دستور الحق وطريقة الصدق . ولكن أبى الله إلا

ما يريد فلا يكون الجواب إلا على منتهى ما أمادته عبارة السائل وأشد ذلك كله عندما حيث كان المكتوب إليه جهازاً قد رأى على الظلم معروفاً به سواء كان أميراً أو رئيساً أو وزيراً أو من دونه ولو عبداً ولو لم تكن له القدرة إلا بنفس ذلك لا كغائب لكونه من سلطان أو نحوه، فإذا نزل في حكمه بمنزلة الجبار في اسمه، إذ لا معنى للجبار غير القاهر لمهاد الله عن قدرة إنفاذها في الظلم على غير مهالة للفتنم .

فإذا كان معروفاً بذلك ولم تكن له في مثل هذا المعنى بالخصوص عادة تعرف بالعدل بتفويض الحكم إلى أهله من ذوي العلم أو بوقوفه عن الدخول في معاني الحكم أو حكمه بعد الاسترشاد فوه بأهل العلم ولم تكن القضية مما هي واجبة على العزم بالنطق في حكم الشئ بحكم الذين الذي لا وجه فيه للاختلاف بالرأى بعد قطع الدعاوى والأضرار الموصلة لإلزام وإلجاء .

فإن لم يخرج إلى نهج هذه المعاني التي ذكرناها . والفواعل التي أبتناها في قول أهل العلم : إنه لا يجوز للشككية عند الجبار والاستعانة به على الأشرار . فضلاً عن غيرهم من أهل الاستمرار أو من أدنى الصلاح الأخهار . وإذا لم يحز ذلك للشاكي والمستعين فكيف بجواره لمن عداها أو كاتب أوراق أو غيرها ، فإنه أبهى عن الجواز فيما نرى على هذا القول .

وفي قول آخر : فقد جاء التصريح بجواز ذلك للشاكي والمستعين إن كانا يملكان عرفاً وعادة أنه في مثل ذلك لا يجوز ولا يتقدمى حد الجائر في المشكورة منه أو في المستعان عليه أو بقدرة على دفعه عن ظلمه ومضغه منه وردعه عنه بأى وجه حصل ذلك لهما فيما عنده ولو بنفس الجاء معه لهما والقبول لقولهما بحيث تطمئن النفس وتساكن إلى ذلك منه .

وفي قول ثالث : فتجوز للشككية أو الاستعانة بالجبار ما لم تمس منه للظلم

في ذلك بعبقريته وهذا قريب معناه من قول ثمانى إلا أنه أدنى منه قليلا إلى الرخصة كما لا يخفى على من تأمله وكلاهما من قول أهل العلم للثابت في آثار أهل الاستقامة من المسلمين .

ومبها قول رابع : يجوز الرفعة إلى الجبار وللشككية إليه والاستقامة به إذا كان له مع ظلم المشركو منه بحيث لا يقدر على دفعه بدون ذلك .

وإذا جاز الأخذ بشيء من هذا على رأى من قول المسلمين في موضع حوازه لمن ابتلى به فلا فرق بما عفى بين القليل والكثير من الظلم ولا نعم محديدا في ذلك من قول أهل العلم ولو كان من جنس مطل للمعنى في دين واجب فيخرج ذلك فيه من القول بالرأى بما عفى لقول النبی ﷺ : مطل المعنى ظلم . ولما ثبت في العقل وفاقا للعقل إن الله لا يرضى بقلب للظلم ولا بكثرة

وإن كان سر الدين قد يخرج على معنى الهون من سائر المظالم لمعان قيل فيها بالفرقة في الأثر فلا بد أن يلحقها معنى ما قيل به في هذا ورب فرق جاء في الأثر بين المستعين بالجبار وبين المعين له على الاستقامة بالجبار وسفكتفي المستعين في العبارة عن تردد ذكر الشككي لا يكونه أعم أو أعمدهما لأن الحكم بينهما واحد .

نقول : إنه لا يجوز لإمارة للشاكى ولو حازت له الشككية إلى الجبار لما به من الاضطراب لأن المعين محتا غير مضطر إلى الشكوى ثم فيه علل أخرى تقوية حجته ، اتفاقه على ذلك كاشفهم وإذاعة لما يدعيه إن كان في موضع الدعوى ولم يكن من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو لكون لكل منهما فيه ما الآخر فيجوز له إعانة الشاكى ، تكثير سنده بوضع ما تحوز الشككية للشاكى في قول أهل العدل من المسلمين في اتفاق أو على رأى في نزاع أو افتراق كما فصله .

وكفى عن الإعادة لكن بشرط في هذا بالخصوص زائد على ما قيل به في

ذلك مخصص وهو أن يعلم المدين صحة ذلك على المشكوك منه من صحيح شهادة عادلة . أو شهرة حق أو خبرة يقين .

وبنحو هذا قد ثبت عن بعض المسلمين أسرا وعملا وأثرا فهكذا يخرج عقدنا في الكتاب أو المكتوب منه أو الراجع لثبوت الإعانة من كل منهم إلا أن يختص منهم أحد بحكم وفرد به عن غيره لعله توجهه أو حجة تفنده لدى يخدمه . وإلا محكم الواحد كحكم الكل إذا اشتركوا في الأصل أو الملة المتضمنة للإجارة أو الموجبة للمنع .

وأما ما اختلفوا فيه في الصفة أو الملة الموجبة لتهاين الأحكام فبعضها بكرن التخصيص لكل من بلى بشئ منها . ومن دخل في أنواع الشبهات بلا ذائد ولا رائد أو شك أن يقع فيها بدلالة قوله عليه السلام : ألا إن لكل شيء رعي ورجى الله محارمه . ومن رعى حول الحى أو شك أن يقع فيه مكوف بمن كان في أسره على غير مهالبة بحجره . ولا نخافة من وزره . فإنه اضلوع من خصره . غريق في بحر نكره . إن لم يهدد المولى بفصله إلى ما هو أدنى من طريق المقاب قبل القهاب . والديفونة عن الإخلاص بواجب الخلاص . فإن ربنا الله على الأعلى غفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى .

وأما حكم الضمان على المسلمين باجبار فقد تخرج فيه من الاختلاف على حسب ما ثبت فيه من النول بالمنع أو الإجازة .

فإذا تعدى للجبار حد الجوار شرعا بما استعين به فيه مكان منه من الأحداث في نفس الغير أو ماله ما يجب للضمان في مثله على فاعله من أنواع المظالم ففي أول الأقوال أن المستعين بالجبر إن لم يكن مستعجلا فهو ضامن على حال . لما وقع منه في نفس أو مال فيكون عليه فيه ما على الضامن من قود أو دية أو أرش في نفس أو ضمن ذلك من مثل يدرك أو قيمة أو ثمن في مال على ما يملكه أهل الدلم في أبواب الخلاص من الظلم .

وفي قول آخر : فلا يجب عليه ما يخرج على معنى المخلوطة من قود أو قصاص .
لوجود الشبهة وعليه ما كان دون ذلك من دية أو مال لشكونه سبها في نفوذ الظلم .
أو إحراثة على من قضى به عليه فلا عذر له منه .
وفي قول ثاني : ملا ضمان عليه إلا أن يخشى ظلم الجهار في مثل ذلك فيتمعه .
على غير مهالة أو على قصد الظلم . فيكون عليه مع الإثم وجوب الضمان .
في الحكم

وفي قول ثالث : أن يكون للجهار معروفاً بالظلم في ذلك خاصة .
وفي قول رابع : ملا ضمان عليه على حال إذا كان قصده دفع الظلم عن نفسه .
أو عن أحد من خلق الله في موضع وجوبه أو جوازه ولم يكن يقدر على ذلك .
إلا به ولم يقصد هو بذلك إلى ظلم بأحد فأنه أولى بعذره وللممان على فاعله .
لا غيره .

ولا يخفى أن القول الأول من الأقوال هذه هو أشدها بل هو الأحزم والأحوط .
لأنه هو الأولى في حال السعة والإمكان وإن القول الرابع هو
أوسع أقوال المسلمين وأدناها إلى الرخصة فينبغي أن يحفظ لحال الضرورة فإنه على
ما به من الإطلاق ولو كان الجهار معروفاً بالظلم في مثل ذلك مفعولاً له فهو
على حكم الإباحة لمن قصد به دفع الظلم لا لمن قصد الظلم به فإنه ما لا وجه لغير
المنع فيه .

وقد رفع بعض المسلمين على عمال الجبابة ما يقع منهم من المفاسد من سفك
الدماء وسلب الأموال وظلم اليتامى والأرامل مع التصريح في الآثار بإجازة ذلك
للضرورة ولو كان المرفوع إليه مخوف البطش غير مأمون على المرفوع عليه .
وقد احتج الشيخ أبو سعيد رحمه الله في جواز الشككية إلى السلطان للجائر
إذا لم يزد الشاك شيئاً من عهده من : هو الحق . فيخرج على الصواب كقصته .

يوسف الصديق في قوله : « هي راودتني » والقاتل هذا من يفتدى به إذ لا قول
ما يكون به مأثوما . ويقول تعالى : « ولأن انتصر بهد ظلمه فأورثك ما عابهم من
سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس » .

وفيا يحكى عن إبراهيم بن إسماعيل في الآثار الصحيحة أن الشيخ أبا محمد
عبد الله بن محمد بن محبوب رحمه الله أجاز له اتباع أهل لوى والخروج معهم
في الشكية من عاملهم الجائر وأمره أن يحضر معهم ولا يشكلم فسمى أن
يكون في القوم من يستغنى به عنه في شرح القضية وإلا ففيه دلالة على جواز
الشكوة وإعانة الشاكي على ما سبق من تقييد في إجازته وكفى وقد تكرر
غیر مرة أن المسلمين والمعين في مثل هذا في موضع إجازته لسلك منهم في
خاص حكمه أنها تخرج على سواء فيما قيل من اختلاف في منع أو جواز أو ضمان
أو غيره إذا استوت الأدلة وافقت المعاني وإلا فليسلك حكمه الخاص به ويستمكن
بهذا مما زاد عليه فهذا .

وأما إذا كان نفس الكتاب مقتضاه الظلم الموجب للظمان أو كان على نحو
ما يخشى منه تولد الظلم على المكتوب إليه اسكونه من جبار تعود الظلم في مثله إلى
يتم فيه بأمره بعدا ما لا وجه فيه غير المنع .

فلا يجوز لأحد إعانة الجبار على ما كان من نوع الظلم والباطل في فعله ولو
كان يفتيه على نفسه .

فإن التفتية إجماع أهل العدل لا تجوز في شيء من مجور العدل إلا ما كان
مباحا له للضرورة في غير حال التفتية .

وإن جازت بالمص في القول فمعدى أنه ليس على الإطلاق بل على الخصوص

فيما لا يتأدى به إلى ممدوح كإضرار بمسلم كما لو كلفه أن يأمر عبداً أو صديقاً أو غيره بقتل أحد على سبيل الظلم لم يجوز .

وعندي لا يجوز في المدل غيره . وليس كل موضع حجراً عليه وجب الصمان فيه على الإطلاق .

ويجب الصمان في هذا الباب وغيره إذا صح معه وقوع وجوب الصمان عليه بلا دلالة أو سبب منه لا عذر له فيه إن صح بأحد الوجوه المؤدية للمسلم من خيرة أو صحيح شهرة أو ثابت شهادة لا قبل ذلك إلا أن يكون معه لزوم الخلاص على سبيل الاحتياط من غير دبنونة بالانزاع ما يلزمه .

وأما إذا كان الكتاب حقاً في نفسه جائزاً أن يكتب مثله لمن كتب إليه ولم يدر الكاتب ما له مكتوب منه من عادة الجور من مثله ولم يقصد به إلا إلى حق في رسمه فمسي أن تكون له السلامة في ذلك من الإثم والصمان على صدق نيته . وأرجو أن في قول المسلمين ما يستدل على ذلك بتعمو معانيه إن صح ما عندي أنه من رأيهم فيه وكل موضع يخرج فيه أن الكتاب لا تأثير له عند المستعان به لعدم قبوله إياه وعدايقه بقصائه فقد مضى من القول ما يستدل به على أنه لا ضمان فيه .

وكذا يخرج عندي من صحيح قولهم في الأمر إذا كان غير مطاع في مثل ذلك من قوله عند من أمره به كلاً شيء في حكمه إلا أن يكون من جهة الذية للقاسدة فيجوز بآئنه وعليه منه صدق للتوبة إلى ربه فإنه الغفور لمن قاب . والرحيم لمن أتاب . سبحانه وبحمده .

فهذا من بيان جل هذه المسألة أوردتها لك في الجواب بمجلة وإن كانت بعض المواضع فيها مفصلة فإن كشف دقائقها ومقتضاها واستيفاء ما تحتها من نتائجها قد يقتصر عنه الجمع . وتكمل عنه من الحقير الطباع . تقصير العلم المدد .

فتور الخاطر القلبي ، منه في الحال . بل في أغلب الأحوال عن الفصوص للتحقيق في قعر بحرها العميق . لاستعدادها القول في جميع الموضوعات على اختلاف ما به من الأحوال . وكثرة ما فيها من الأقوال . لتنوعها في الأنفس والأموال .
وموضع شرح ذلك كتب للفقهاء كما هو مدون في أسفار الشريعة . فلينظر فيها من ابتلى بشيء منه أو فليسلأ أهل العلم بالتخصيص عنهم إن كان لهم في الوجود وجود يدرى .

وإن كان قد قل أمثالهم . فيما نسمع ونرى . فنسى إن علم الله صدق نيته في قصد السبيل أن يمتن عليه بإيجاد الرشيد والدليل . أو يتفضل عليه بهذره بعد بلوغ الجهد والبطاقة من أمره . فإله ولي المذنبين علم منه صدق نيته من المتقين المخلصين من عباده والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

فهذا الجواب أردناه بالمداكرة على سبيل المناظرة . فلينظر فيه من ابتلى بالأخذ من شيء من معانيه . ولا يقدم على غير العدل منه ولا من غيره فإنه مما لا يجوز لشدة ضيره . وإلى الله المتاب من كل ما خالفنا الحق فيه بجهل أو علم ونسأله أن يتفضل علينا بالعفو في الدار الآخرة . فإنه أهل التقوى والمغفرة .

• مسألة :

ومنه : وفيمن عجز عن النهوض لإظهار الدين وإحياء سنن رسول رب العالمين وتحقق دوة هؤلاء الجبابرة الممتدين . أيحوز له الانحصار بالجهار إذا كان يرجو منه الإعانة على ذلك ؟

وهل عليه ضمان ما أنفد الجهار في حال نهوضه لأجله وثقة قدرته هو عن زجره .

الجواب :

أما الانتصار بالجبار فإن كان لا يخشى من الجبار فساداً أو ظلماً في ذلك .
فالانتصار به جائز لإقامة الحق .

وإن كان يخشى فساد الجبار وظلمة وهو لا يقدر على رده فلا يجوز الانتصار
به ليدفع الظلم بالظلم . والسلامة أسلم . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وسئل الشيخ جميل بن خنيس السعدي وفيمن له مال وهى وسط ماله
أروض ونخل لبيت مال المسلمين أيجوز له شراء مال بيت مال المسلمين من عند أهله
أو القضاة لهم بمال مثله ومن أهله عندك جماعة المسلمين أو السلطان القائم اليوم
بمعاقل المسلمين ومن يهبط القوض أو الثمن لبيت المال ؟ أفقنا به ذلك .

الجواب :

ومن الله استمداد للصواب جاء الاختلاف في بيع الأصول من بيت المال مثل
الصواني وأشباهها للإمام في عز الدولة .

فقال بعض : يجوز له ذلك عند الحاجة من الإمام إلى ذلك لئلا يزول أمر
المسلمين وتذهب دولهم .

وقال بعض : لا يجوز ذلك على حال وهو وقف كما كان إلى يوم التهمة
لا يجوز فيها بيع ولا إزالة بوجه من الوجوه فكيف ممن هو دون الإمام من
سائر الأئمة !

ويجوز لغيرهم تركها كما كانت كما تركها من كان قبلهم وتساموا منها كما
ساموا . والله أعلم .

وسئل الشيخ الخليلي . فقال : أما شراء مال بيت مال المسلمين فقد قيل :
إنه لا يجوز على حال .

وقيل : إنه يجوز من الإمام ولا يجوز من غيره بشرط أن يخاف على الدولة
ضياعها لعدم المال .

وقيل بجوازها للقائم بأمر المسلمين إذا رجا به إهزاز الدولة وصلاحها وخاف
بدونه فسادها . ولا يجوز لغير ذلك ولا يثبت منه ولا من جماعة المسلمين ولا من
غيرهم بغير هذا المعنى .

ولا نحب للقباض به لما قيل فيه من منعه لعدم ثبوته وكأنه لا يعمى من
الاختلاف إذا كان القبض أصلح لبيت المال في نظر جماعة المسلمين أو للقائم بأمرهم
لا من سواه من الجبابرة المفسدين فإنهم لا حق لهم فيه على حال . والله أعلم .

• مسألة :

وما هو مضاف عن شيخنا أبي نهبان :

وفيمن جها من أموال الناس على غير الوجه الجائز في دين الله وباع ما جواه
وقبض الثمن ثم اشترى به ما شاء من الأصول والحيوان والمناخ أيكون له ما اشتراه
من ثمن هذا المبيع ؟

الجواب :

أقول في هذا المبيع منه لما قد ظلمه : إنه باطل لحرامه على البائع والمشتري
له إن علمه وعليه في كل مبيع من ذلك أو ما قبضه من ثمنه من أي نوع أئس
يسى في رده إلى أهله إن قدره . وإلا فلا بد له أن يعرفه بما له من قيمة أو مثل
إلا أن يقع التراضي في موضع جوازه على شيء وإلا فالحكم فيه كما لزمه

أو يرضى بالبيع في الشيء فيتمه من بعد أن صار في قدرة من قبضه أهل المظلمة
فـيكون الثمن لهم .

وعلى قول آخر : في عده فيجوز أن لا يمنع من قبله .

وقيل : حق يكون بمقد ثلثين وإلا فلا يصح لفساد الأول .

وبالجملة في ثمن ما باعه مثلا أن يكون دراهم كما في قولك فاشترى بها شيئا
فالخيار لمن هي له واحد أو جماعة في الشيء الذي بها قد ابتاعه .

وإن اشتراه على نفسه ثم سلمها فيه فهو له والدرهم في ضمانه والخيار في هذا أيضا
لمن هي له لجوازه في مثله .

وقيل : لا خيار له في هذا الموضع ولا في الذي من قبله .

قلت له : فهل من فرق بين أن يشتري الشيء بتلك الدراهم وبين أن يشتري
بكذا وكذا درهما ويسلمها في قيمته وفاء ؟

قال : قد سر في الأولى ما دل في هذه على ما بها من وجه في فرق أولا على
من قبله وكفى .

قلت له : فإن كان ما جباه دراهم أهلا يكون إلا واحدا في شرائه .

قال : الفرق بينهما ظاهر لمن يرى لأشياء عين ما ظلمه في هذا الموضع من الوري
لا ثمنه الذي باعه به إلا لما يوجهه لهم فيجوز أن يكون على سواء .

قلت : فهلا علمه إعلام من أراد أن يبتاع من هذه الجباية شيئا أو من بعد
أن باع له منها بأنه حرام ؟

قال : أقول : بلى إن كان لا يعلمه في الحال لأنه من أفصح العيوب في المال .
فستأنه من أعظم الناس له فلا يجوز إلا بهانه وإلا فلا شك في أنه غرره إن باعه
من قبل أن يخبره .

وعلى كل حال فلا بد له من أن يرجع إليه ليسترده إلى أهله فإن بلغ قوامه فهو الذي عليه لا غيره وإن تمسك به فامتنع من أن يرده عرفه بما فيه لئلا يلقى أن يقبل كلامه .

فإن صدقه أو صح معه من بعد فليس فيه إلا الرد وإلا فليس عليه من تصديقه شيء .

قلت : فهل للمشتري من وجه في رده للبائع من بعد أن أقر له أنه أخيره
أولاً ؟

قال : نعم قد قيل بجوازه إن كان قبضه له وإنما كان من يده .
وقيل : لا يجوز .

قلت : وفي ثبته إن كان هذا البائع قد قبضه من مشتريه أيلزمه على حال أن يرده إليه ؟

قال : نعم قد قيل هذا لحرامه عليه ولا أعلم أن أحدا يقول بغيره .

قلت : وفي الذين اشترى منهم الأصول أو غيرها وأرقام الثمن من تلك الدراهم التي جباها من الناس حراماً عليه أن يملكها بها ؟

قال : هذه والتي من قبلها سواء فيلزمه أن يستردها إلى أهلها فإن بلغه فهو المراد به كفاية عما زاد عليه من تعريفه لهم بما هي من ذلك وإلا فلا يخبرهم بأصلها إن كانوا بأمرها جاهلين .

قلت : هل عليه أن يسلم لهم عوضها دراهم من ماله حلالاً ؟

قال : نعم لأن تلك الدراهم لأربابها فهم بها أخرى وإنما تعدى عليهم فله أخذها مرة وفي إنفاقها أخرى .

قلت : فهل له عليهم أن يطالبهم بردها إليه وإن استنهموا أيحكم بردها عليه ؟
قال : أقول : إن المطالبة معه لهم بها لازمة لأنها في ضمانه لا يخرج له عنها
كلا ولا خلاص إلا برد كل شيء منها إلى من هو له أو من يخلقه من بعده أو
في زمانه أو ما به ببرأ من وجه في دين أو رأى وإلا بهى حالها وقد مضى من
القول ما دل على الاختلاف في جواز ردها إليه بعد إقراره لهم بها فده ما لم ينزلوا
إلى من له الحكم أو عليه فيحكم مهما صح معه بأحد ما قيل .

قلت : فإن لم يقدر على استرجاعها وبقي ثرونها لم يخرج عنه فرجع إلى غرميها
فأداء على وجهه جاز في تلك أن تكون له بدلا من هذه فإن قدر الله رجوعها
إليه فعلى من لم يفرج كل واحد إلى ماله عند الآخر إلا أن يقع التعاضى في
موضع جوازه على أن يكون لكل منهم ما في يده وإلا فهو كذلك .

قلت له : فإن كان قد ضيع زكاته فلم يؤدها مدة من السنين أو أنه وضعها
في غير أهلها ثم ندم فتأب إلى الله تعالى أعليه عوضها ؟
قال : نعم في بعض ما قيل .
وفي قول آخر : إن التوبة مجزئة له عن الماضي إذا هو أصلح في الآتي فهو
أنه إن جاز عليها للأول كأنه أحوط وأكفر ما فيها .

قلت له : وما لم يكن من المظالم أنه بعد حضوره من القدرة على تأديته لمن له
من العباد سعة في تأخيره ؟

قال : نعم مهما كان عن نية لأدائه ما لم يأخذه به من له الحجة في طلبه من
مالك أو غيره إلا أن يؤمن فيه على هذا من قدرته إلا بمعجزة البراءة مما عليه .

قلت له : فإن كان في ركوبه لما أسكه بالباطل من أموال الناس أو الزكاة

أو ضيقه منهما دائما بحله ثم إنه أصر الوجه الحق فرجع إلى الله تائباً ماذا يلزمه بعد القوية في هذا الموضع ونحوه من قوله .

قال : أن لا يرجع أبداً إلى فعل مثله وأن يرد ما بقى في يده إلى أهله لا غيره من غم لا أتلفه إلا أن يكون على رأى في قلة حق أخاه أن يلحق بأشاذ عدد أهل المعرفة . والله أعلم .

* مسألة :

ومن غيره : ومثل من دخل في طاعة الإمام أو للمسلمين من ضعف في جسمه وقلة قدرته ويكون له عذر في وقوفه على هذا ومع القدرة إلا أنه أراد الراحة والخفة والسلامة وإن جاز له ولم يكن عليه بأس في تركه لها أيجوز له أن يقبضه ما بيده من معتل أو مال الله على أى وجه يكون الإمام في الهلاك من عدل وصلاح أو جور وفساد .

وإن لم يجز له فيما في يده أن يسلمه إليه فما الوجه لبراءته منها ؟ وهل فرق في هذا بين من عدل أو جار ؟ صرح لى ما تراه من الخلاص في ذلك نصريحاً بيده .

الجواب :

لا بد له على دخوله في الولاية لأحد من أئمة المسلمين في خروجه من أن يكون عن تبرؤ منها إليه والله أولى بمذره فيما لم يقدر عليه وليس لغيره أن يكلفه ما لا يقدره وعلى من ولاء في موضع مجزئه فليمذره فكل أهل بحاله . وإن كان قادراً على القيام بما قد جملة به لم يكن له أن يخرج مما قد دخله كما له في العدل أو عليه حتى يستعفى من قد أجاز له فلزمه أن يقوم به .

وعلى الإمام أن ينظر في أسره لعمل بما يراه لئلا الدولة أصلح وأعز من حفظه من الولاية أو أخذه بها وليس له أن يمهذره إلا لوجود من يصلح لأن

يستعمله على ذلك أو لما به من عذره في الحال أو لعنف رآه في الاستدلال به لغيره
صالحا في الإسلام .

ولا قوالى أن يخرج عن طاعته لغير عذر يكون له ولكن أين من هو من
أئمة المسلمين فإلى لا أراه في العالمين حتى يجوز لأن يطاع في مثل هذا من الأعمال
فضلا أن يلزم في حال .

فأما أئمة الكفر فأكثر من أن يحصوا بعد وكلم أهل فسق فسلا وجه أن
يقول لهم في بلد على أحد من الرعايا لأخذ ما ليس لهم بحق .

ومن دخل في عملهم لحق بهم فصار ظلما سلبهم وعليه الخروج مما دخل فيه
فإنه ليس له أن يقيم على ما أقاموه فيه من الباطل في حين طرفة عين لأنه من
المتعاون على الإثم والعدوان في الظلم فكيف يجوز له أن يبقى على ما ليس له في
واسع ولا حكم ولا عذر له في ركوبه بدين ولا رأى في جهل ولا علم إلى لا أعرفه
على ذلك منه إلا أنه في محل الهلاك وعليه أن يخرج مما نزل به بالقوبة إلى الله
تعالى من اليقونة بأداء ما ثمة من حق لمن أخذه في تحريمه بما ليس له عليه في
نفسه أو ماله فلزمه ضمانه .

فإن كان في يده شيء من الماقل وأراد أن يتركه لعدم القدرة على حفظه
والقيام به فلا يخبر بتركه ولا يخرج عنه من يخافه على مثله لعدم صحة عدله ولا
من لا يؤمن أن يخبره خوفا أن يسقوله عليه أحد من الظلمة فيكون هو السبب
في الدلالة أو ما يقربها في الشبهة لمن يجوز أن يدل على ذلك .

وإن كان هو المولى له فإنه لا سبيل لأن يرده إليه لما في البلاد من الضرر
على العباد تولاه في الأصل على ما جاز له في الاستدلال فصار في يده أمانة أو على
ما لا يجوز له أن يسلمه لغير أمين وإنما له وعليه أن يدفع به إلى ثقة في الدين من
إمام أو من يقوم مقامه بأسره أو بغير أسره حال عدمه من الحكم أو من يكون

بمنزلة الحجة من الأعلام وبعدم فإلى من يرجأ فيه أن يقوم به من أهل الثقة والامانة وإلا فالترك له عند المعجز عن حفظه بالخروج منه ورفع اليد عنه وليس عليه أكثر من هذا فيه .

فإن أشهد على تركه فهو عما لا مما عليه إن صح ما أرى فيه .

وإن ادعاه من ليس له أن يأمنه على مثله أن يسلمه إليه فاللع له بما جاز له من الدفع حتى يدنو الأجل فيموت الأجل أو يرجع الباقى عن أمره تائباً أو فى وزره أو يعجز القائم فى حاله عن دفعه وقتاله اضمف فى نفسه أو ماله أو قلة من رجاله أو عدمه من بدصره فيخرج كرها أو يخرج خوفاً يقتضى فى أمره كونا فى عذره فيجوز له على قصد السلامة من ضره لوقوع شره بلا أن يخبره .

فإنه أسكنه فى خروجه لأن يكون بلا علمه وإلا فكما أمكن له فالاضطرار فى هذا وما أشبهه فى الواسع أو الحكم غير الاختيار .

والئن جاز فى الخروج من قبل أن يغلب فيخرج بالسكره لأن يكون غير خارج من الاختلاف فى جوازه له لقول من رأى عليه أن يقاتل دونه حتى يقتل أو يخرج كرها فيصح له به المذر من قول من أجاز له إذا ما خافه على نفسه ولم يقدر أن يحميه عن بغيه عليه فيدفعه وعسى فى خروجه على هذا من عجزه أن يكون من الإخراج بالسكره لما قد اضمفه من الإكراه معنى فى حكمه بدليل أن اللباغى فى ظلمه لم يتركه لمراذه بل قد اضطره فى فسادة إلى ما به يخرج لا على الرضى حتى ألجأه للضرورة إلى تركه وأشبهه لعدمه القدرة على المسع أن يكون موجبا لعذره .

وإن لم يؤخذ عن قفاه ظاهرا فيدفع ليخرج صاعرا فالمدعى فى الباطن يشبه أن يكون كهو لقربه منه شهاً وإن كان هذا أظهر أمرا وأبلغ عذرا فإن ذلك لا يبعد من أن يكون كذلك على حال .

وما كان في يده الله تعالى من مال على ما جاز له من أخذه في لازم أو واسع فهو معه أمانة وعليه أن يحفظه حتى يؤديه إلى من يقوم في زمانه من ذوى الفصل بدولة العدل من إمام رضى للمسلمين ولى أو من يسكون لخدمه في القيام بها بمنزله وإلا فهو على حاله حتى تقوم الدولة .

وإن فرقه على الفقراء في هذا الموضع أو أكله لفقره جاز له وإن تبرأ منه إلى ثقة نفسى أن يبرأ .

وإن كان في يده لا على ما يجوز له من أخذه فلا بد له من ضمانه حتى يخرج منه بوجه يكون له أن يسلمه إلى أحد من الجهابذة الفسدين ولا غيرهم ممن لا يستحقه ولا له أن يأمنه على مثله فإلى لا أعرفه مما يجوز له .

وإن قاتله عليه فلا يدفع به إليه حتى يغلب في قتاله فيؤخذ لا من يديه .

وعلى قول آخر : فيجوز له إن لم يقدر على الدفع وخافه على نفسه في المنع أن يتقضى به مع الدعوة بضمانه ولو قيل فيه بأنه مما يجوز في حكمه لأن يلحقه معنى الاحتمال في لزوم غرمه لم أبده من الصواب في رأى لما جاء من القول بالرأى في أكله مع شدة الحاجة لمال غيره إحياء لنفسه من الهلكة إن صح فيه بأنه كمثل له ولم له من الصحة غير بعيد لأنه إذا جاز في مال الأعيان هنالك لم يصح إلا أن يكون هنا في مال الله أقرب على ما أرى . والله أعلم .

* مسألة :

وقلت أيضاً للسيد المجلس في هؤلاء للمسكر الفأسين عهدنا : إن أراد أحد منهم رخصة ألباناً قليلاً هل يجوز لنا أن نرخصه وفريضة تجري على حسب العادة لأنه يوجد في الأثر أنه ينقص عنه بقدر ما .

• مسألة :

وقيل لنا : إنك ترخصهم ويربضتهم تجري على حسب العادة بين لنا ذلك .

الجواب :

لأبأس بذلك إذا رآه لنا ثم مسحنا له . والله أعلم .

وعنه رضوان الله عليه لفظ عقد الإمامة :

بسم الله الرحمن الرحيم

قد بايعناك على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
ونصبتناك إماما علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط أن لا تعقد راية
ولا تنفذ حكما ولا تقضى أمرا إلا برأى المسلمين ومشورتهم وقد بايعناك على إنفاذ
أحكام الله تعالى وإقامة حدوده وقبض الجهادات وإقامة الجمعيات ونصرة المظلوم
وإغاثة الملهوف وأن لا تأخذك في الله لومة لائم وأن تجعل للقوى ضعيفا حق تأخذ
مده حق الله والمميز ذلهلا حتى ينفذ فيه حكم الله وأن تمنح على سبيل الحق أو
تفني روحك فيه وأن تعطيقا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين .

البَابُ التَّاسِعُ عَشَرُ

في الجهاد وأحكامه ومن يجب عليه الجهاد ومن لا يجب

• مسألة :

في الجهاد عن شيخنا العلامة الخليل - رحمه الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى . وسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد فهذه مسألة في الجهاد إذ قد أُلج على من لا يسع خلافه في وضعها
كذلك لمهمات دعت إلى ذلك فقسمتها إن شاء الله إلى فصول :

الفصل الأول

في الجهاد ومعناه ومن يجب عليه

ومن بهذر منه مقبعا إلى سؤال وجواب لأجل للقوضيح كما ترى

قلت له : فالجهاد ما هو ؟ وما المراد به لغة وعرفا ؟

قال : قد قيل : إن القتال مع العدو يسمى جهادا ومجاهدة هكذا لغة وهو
كذلك عرفا إن كان المراد بالعدو هو كل من أذن الله بحربه ودعا للعباد إلى قتاله
فيشمل أهل الشرك والبغى جميعا .

وفي مجمع البيان أن الجهاد قد يكون باللسان كما يكون بالسيف واللسان
لنقوله تعالى : « يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم » فإن جهاد
المنافقين في زمانه صلوات الله عليه لم يكن بالسيف وإنما كفى باللسان والإغلاظ
من التول .

وعلى هذا فيجوز أن يشمل الجهاد كل نهى عن منكرو أو زجر عنه أو عقوبة عليه بقول أو فعل مطلقا لأنه من الإغلاظ للذموص عليه في الآية الشريفة فهو أعم من تخصيصه باللسان لكن الفقهاء قد أوردوا لهذا بابا في الأسر بالمعروف والنهي عن المنكر فكان اسم الجهاد في عرئهم مخصوصا بالأول وعليه يترتب الجواب هاهنا .

قلت له : فالجهاد أهو فريضة أم وسيلة ؟

قال : فهو من أعظم أركان الإسلام وأشدها في التمسك على الأنام فهو قد يكون فرضا وقد يكون ندبا كالجج وكالصلاة والصيام .

قلت له : فن أين ثبت القول بوجوبه وفرضه ؟

قال : من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وإجماع أهل العلم قال الله تعالى : « يا أيها الذي جاهد الكفار والمنافقين » .

وقال تعالى : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم » .

وقال تعالى : « وقالوا ربنا لم كتب علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلا » .

وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات أو انفروا جميعا » .

وقل : « انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله » .

وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

وقال تعالى : « وقتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » .

وقال : « واقفولم حيث تفتنهم - وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم » .
ومثل هذا في كتاب الله كثير .

وقد علم من السنة ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه من بذل أنفسهم
وبيع مهجهم في سبيل الله تعالى وابقاء رضوانه عما ينفي عن الزيد وعلى ذلك
اجتمعت الأمة في فضله ولترغيب عليه والحث به كثير من الكتاب والحديث .
لا نطيل ما هنا بذكره .

قلت له : وعلى هذا فتارك الجهاد في موضع وجوبه يأثم ويكفر للناس بتركه .
وإن كان كذلك فما الدليل عليه ؟

قال : نعم هو كذلك واقتران الوعيد بتركه هو دليل وجوبه وفرضه
ولا شك قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في
سبيل الله اثنا قتلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الدنيا
في الآخرة إلا قليل إلا تنفروا يذبكم عذابا أليما ويستهدل قومًا غيركم ولا تضره
شيئا والله على كل شيء قدير » .

وقال تعالى : « لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا
بأموالهم وأنفسهم والله عليم بالمتقين إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم
الآخر وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون » .

وقال تعالى : « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا
وإن جهنم لحيطَةٌ بالكافرين » . قد وعدهم بالهزاب الأليم والاستدلال بهم إن
لم ينفروا وأخبر أن الذي يؤمن بالله واليوم الآخر لا يستأذنك في ترك الخروج
مع النبي ﷺ والجهاد معهم وإنما ذلك من فعل المرتابين الذين لا يؤمنون بالله
واليوم الآخر . والله بما فرجهم بالكفر وأمر وعيد أعظم من هذا

وأى تقريب أشد منه ولما بالجهاد من أعظم المحنة وسمومة التكليف ولا حقواج
الخلق منه إلى أن يقادوا إلى فؤاديس الجنان بسلاسل الاعتقاد جاء في هذا
الباب من التخليط بما لم يؤت به في صلاة ولا زكاة ولا صيام ولا حج وله الكتاب
العزيز من ذلك كثير لا يطيل بذكره .

قلت له : فإن هذا الخطاب للبليغ والمعتاب الموضح والتفريع المؤلم بالرواجر
الشديدة إنما كان لدعوة النبي ﷺ وإيائهم وأمرهم لهم بالخروج منه وليس هو في
هذه كغيره وقد قال تعالى : « لا تجمعوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا
قد يعلم الله الذين يتصلحون منكم لو إذا فلهم عذر الذين يخافون عن أمره أن تصيبهم
فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » .

وقال تعالى : « ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا
عن رسول الله ﷺ ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه » وفي سائر دلائل الآيات ما دل
على ذلك إما بتصریح من الخطاب وإما بحكم القرائن لأن الداعي في زمانه صلوات
الله عليه لم يكن غيره .

قل : قد ثبت في كتاب الله تعالى ما دل على أن أئمة العدل والقوام بأمر
الله تعالى يقوم بذلك مقامهم من ذلك ما له بدليل قوله تعالى : « قل للمخلفين
من الأعراب ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد فتقاتلونهم أو يسلمون إلى ما هموا
بؤنسكم الله أجراً حسناً وإن تقولوا كما تقولون من قبل يمدبكم عذاباً أليماً » .

فأجبت الأمة أن الداعي في هذه الآية السريفة هو أبو بكر خليفة رسول
الله ﷺ لما دعا الناس إلى قتال بني حنيفة وقد سمعت ما فيها من الوعيد على من
تخلف عن إجابة دعوته وهو الدليل على ثبوت ذلك أو وجوبه مع كل إمام عدل
في أمر الله تعالى إلى يوم القيامة .

وعلى ذلك أجمع الصحابة ومن بعدهم قولاً وعملاً وكفى . وفي هذه الآية الشريفة معجزة ظاهرة للنبي ﷺ لإخباره بالهيب ووقوعه كما أخبر وهي أعظم شاهد بصحة إمامة أبي بكر رضي الله عنه وإن اجتماع الأمة عليه لم يكن على ضلال .

قلت له : وما كان في زمانه صلوات الله عليه جهاد إلا مع المشركين فقهني قصر الجهاد عليه لعدم الدليل على غيره .

قال : قد ثبت في كتاب الله تعالى قتال أهل البغي كما ثبت فيه قتال المشركين . قال تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اختلفوا فمصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا حتى تهنى حتى تنفء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين » . وقد أجمع الصحابة والسلف على ذلك وفي كلام الله كفاية مما سواه .

قلت له : فإذا وجب الجهاد أهو فرض إلهي أم فرض كفاية وفي أي موضع يكون وسيلة ؟

قال : قد قيل : إنه في الأصل من فروض الكفاية بمعنى أنه إذا قام به البعض سقط عن الباقين . بدليل قوله تعالى : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين » وإلا أنه قد يكون فرض عين على من تعين وجوبه عليه وهو أن يكون المخاطب به كالنصف من عدوه في القصد قال الله تعالى : « الآن خفف الله عنكم وهلم أن فحكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين » .

وأجمعت الأمة على أن هذا التعديد للوجوب وفهم لا عبادة بمعنى أن ما زاد عنه يدل على ذلك فالعشرة إذا وجب عليهم جهاد المشركين كان قتالهم فرضاً بمعنى

فرض عين بمعنى أنه لا يسع أحدهم تركه تعلقاً بأنه فرض كفاية وهو معنى قول الأصمعي : إن دفاع المرء عن نفسه وأهل بيته فرض عين وهو كذلك في موضع وجوبه بحيث لا يكون للمدد بأكثر من اثنين في حق الواحد لأنه المصرح به في كتاب الله تعالى وما عدا ذلك فهو وسيلة .

قلت له : وربما يتنذر معرفة المصدد بالاعتيق ولا سيما في الجهوش . لأن مداخلة العدو والاطلاع عليه بمن يكون هو الحجة في ذلك لا يمكن غالباً . قال : الله أعلم وأنا لا أحفظ أتراف هذا ولكن في كتاب الله ما دل على أنه يرجع إلى معنى الجزر والاعتبار عند المشاهدة فإن رأوهم مثلهم وجب وإلا لا قال تعالى : « ولو أراهم كثيراً اقتلتهم ولعنارعتهم في الأمر » . وقال تعالى : « لقد كانت لسكم آية في مثقلين الثقفا فأنسى قتال في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثلهم رأى العين والله يؤيد بقصره من يشاء » .

وقال بعض المفسرين : إن المسلمين رأوا المشركين يومئذ مثلهم أي ضعفهم وقد كانوا ثلاثة أمثالهم وإنما أراهم الله إياهم كذلك ليحرثهم على قتالهم إذا رأوهم في حد من يلزم جهاده ولا يجوز الفرار عنه ولا أرى وجهها في هذا الموضع أثبت من هذا ولا أصح قولاً منه لأن العدول عنه بهطل فرض الجهاد حتماً ولا سبيل إليه قطماً لكنه بحث غريب لم نجد له لأحد من فقهاءنا . والله أعلم .

قلت له : وقول الفقهاء في اشتراط الوجوب أن يكونوا كنصف العدو عدداً وعدة من أين ثبوتهم من الكتاب أم من السنة أم هو مما يجمع عليه ؟

قال : الله أعلم وقد مضى في المدة ما دل عليه وأما العدة فهي مما يتخذ للحرب من أسبابه وآلاته كالخيل والإبل والسلاح من السهوف والرماح والتفان والدفاع

والرصاص والبارود ونحوها . ولقولهم في النظر إلى ذلك كله محل ووجه لا ياباه العقل وإن لم يصرح به في السند .

وربما تختلف المواضع فيه بجرأة الواحد الخارج بسيفه ماشياً على ذوى اللغتين أو فارسين لا كالجرأة عند مزاحمة الجموع على بعضها بعض . لا شتغال كل منهم لا بمخصوص بعينه فربما لا تكون كثرة المدة مقبلة هائلة ولو كان لأولئك من البارود والرصاص كالجبال وعند هؤلاء ما يكفي لفك القومة .

وربما كان لا يتحتم بسيفه على أهل الفتح أقوى منهم عليه فلا يعتبر وإن صح ما يظهر لي فإنه إن استوت الأعداد على القصف وإن لم تكن المدة كذلك فربما نلزم تمسكاً بإظهار الآية إلا في بخصوص ما يجب النظر غيره .

قلت له وما يوجد في بعض الأثر من الزيادة على هذا كقولهم في المناصفة في الهيبة والمطعم والمشروب حتى قيل به في الآفة التي تسقى بها خيلهم وركابهم ودوابهم وأنفسهم

وفيا حكاية للشبغ السكندى أنه لا يلزم الخروج حتى يجد بأحد ثقة يستخلفه على بيته فهذا وبابه ما وجهه ؟

قال : الله أعلم وعندى أنه ليس مما يجمع عليه وإن قيل به كذلك في أثر فإنه ليس في كتاب الله ولا سنة ولا إجماع والقول بإطلاقه كذلك لا يثبت وأما شمرى هل اعتبر ذلك النبي ﷺ وأصحابه إذ كانوا يتزودون التمر المسوس ولا يجدونه وهذا كان للصحابه رضوان الله عليهم بمثل هذه التمر رط اللثة والأقوال للهاردة ؟

وهل يجوز النول بمذر من ليس له جفنة يأكل منها عن جهاد من يعلم أن له جفناً كثيرة وأقداحاً من الهلور للشرب معه ؟

وهل ولج في سمع أو عقل لمصافر أن لا يخرج في تجارة أو حاجة إلا بعد أن يستخلف ثقة على أهله وهم في دار الإسلام وحماية الإمام أم هو خاص بالجهال قملًا عن الخروج ولو علم الله ذلك لعنه الله عليه وأرشد الرسول إليه واسكنه ليس كذلك وأي داع إلى إيداع الأثر للصحيح مثل هذه الشرط التي لا جدوى لها عر التشط والتعلل عن سلوك سبيل الله تعالى بما لا طائل تحته .

قلت ٤ : ومن الخطاب بالجهاد في تلك الآيات للشرية ؟

وعلى من ثبت التكليف به ؟

قال : قد ثبت في السنة المجمع عليها أن الخطاب به مقوجه إلى كل رجل بالغ عاقل حر مسلم قادر فلا يلزم امرأة ولا صبيًا ولا مجنونًا ولا عبدا ولا مشركا ولا عاجزا .

والعجز إما لالة بدنية وهي : الضعف والمرض مطلقا كالهرم والعمى والمرض والخدر وأنواع الأسقام المانعة جميعا .

وإما لقاعدة حكمية كالواحد لا يلزمه فقال أكثر من اثنين .

وإما أموارض مالية وهي : الدين وعدم النفقة على من يلزمه عوله إلى حد رجوعه وعدم الزاد والراحلة إذا دعت الحاجة إليهما .

وإما لأسباب خارجية كمنع الوالدين أو أحدهما إياه من الخروج .

وكن عنده مريض يقوم به ولا يجد من يكفيه إياه ويخاف عاهة بتركه ضياعا أو مأساة وكالسفر فإنه لا يلزم المسافر لوجود الضرر وقد شبه الصبي بالمريض فجعل حكم المريض والمسافر سواء .

قلت ٥ : فمن أين ثبت المذر لهؤلاء المذورين .

قال : قد ثبت ذلك في قوة تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى

ولا على الذين لا يجدون ما يفتقون حرج إذا نصحوهم الله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم .

والنساء والصبيان والعبيد وأهل الزمالة والمجاهدين هم من المضافاء المذكورين . وكذلك المسمى بالمرج وقد أوردتم الله بالذكر في موضع آخر فقال : « ليس على الأنص حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج » والفاعلة الحكيمة قد سبق القول بها من كتاب الله تعالى .

وأما النفقة المالية فقد ثبت ذكرها في هذه الآية الشريفة في قوله تعالى : « ولا على الذين لا يجدون ما يفتقون حرج » ودخول جهاز المسافر وزاده في هذه النفقة ظاهر لأن عادم الزاد غير واجب النفقة .

وأما المذمر لعدم الرأفة إذ بصدت المشقة وهيجز عن المثني فنثبت في قوله تعالى : « ولا على الذين إذا ما أتوك للسملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تمهض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما يفتقون » .

قلت له : فإن أعطاهم الإمام أو غيره زاداً أو راحلة وإن يلزمهم عرله نفقة إلى رجوعهم أبكون ذلك منبلاً لمذرم ؟

قال : هكذا عندى وفي الآية الشريفة ما دل على ذلك لأن حصول المذمر قد تعلق بعدم حصول ذلك من الفهر ويحوز أن يستدل بالآية الشريفة على وجوب طلب ذلك من الإمام إذا رجوا حصوله والأظهر كونه وسيلة ولا يلزم .

قلت له : فاعذر بالدين من أين ثبوته ؟

قال : الله أعلم هكذا قال الفقهاء وأطهقت كلنهم عايشه ولا أجد للتصرح به كذلك من الكتاب ولا من السنة ولكن قول مقبول وأثر متبع وكان اعتماد فيه على أن الجهاد من حقوق الله تعالى والدين حق للعباد فهو مقدم عليها في الأصح

لما ثبت في الحديث المشهور : إن الدعوة تجزى إلا من حقوق الجهاد فكان
ارتهاق الأمة بها عذرا مانعا من وجوب الجهاد .

قلت له : فإن كان ذا مال فأوصى بدينه وأشهد عليه إذا لم يمكنه في الحال
قضاؤه أنه أن يخرج أم عليه أم لا له ولا عليه ؟

قال : نفى الأثر : إن له أن يخرج على هذا ويؤيده أن النبي ﷺ قد أخذ
سلفا وهو دين ومات عمر رضي الله عنه وعليه دين ولا يجوز أن تأتي على النبي
ﷺ ولا على شراة الأئمة حالة تمنعهم من الجهاد وفي الصحيح : إن الزبير كان
عليه من الدين ألف ومائتا ألف وقتل والدين عليه حتى قضاه ابنه عهد الله
ابن الزبير ولا يبعد عدى من جواز القول بلزومه والحالة هذه استجدالا بحال
هؤلاء الأئمة فإن الجهاد عليهم من اللازم لأنهم للبيعة لأنفسهم في سبيل الله تعالى
خلافا لمن يرى نفس الدين عذرا يمنعهم الخروج .

قلت له : فإن كفل بدينه من يثق به من ملىء يؤمن على قضاائه أو أذن له
صاحب الدين في الخروج ؟

قال : فلا يتعمى من جواز الاختلاف فيه كما سبق في هذا الفصل قياسا
لا حقا فلا ينظر فيه .

قلت له : فهل من وجه يبيع للمدين الجهاد وإن لم يكن له مال ولا كفا
بدينه أحدا ولا أذن له رب الدين فيه ؟

قال : نعم قد قيل : إن ذلك له في موضع الدفع عن نفسه وعدى أنه يلزمه
ذلك في موضع وجوبه .

وكذلك في موضع الدفع عن أهله وبيته لأنه فرض عين عليه الدفع عن
بيته كذلك فيجوز ولو قيل بلزومه لم يبعد ولا سجا إن لم تحصل الكفاية بغيره .

فهم حمل كرون أهل البلد أو أكثرهم لم يخلوا من دين ولو قل فيمذرم عن الدفاع
بتدوين الضرر ولا يصح ذلك في النظر فوجهه على الجميع أظهر .

قلت له : فهل من نص في الأثر على حواز ذلك له ؟

قال : نعم يوجد ذلك في كتاب القباب .

قلت : فإن دخل العدو البلد كيف ترى ؟

قال : جائز لكل أحد أن يقاتل كان مدما أو غير مدمن شارباً أو غير شارب
ولو كره ولده . انتهى بلفظه . ممن لم نرد عليه إلا القول بلزومه في موضع
الوجوب كالدفع من نفسه المقول فيه بأبه الدفاع من فرض عين وفي هذه دفع عن
نفسه وغيره معاً فالفرض باق على أصله .

فإن كان الدفع عن ماله فهو من لواحق عليه في موضع لزومه حتى ذلك

الصباحي عن الشيخ أبي سعيد .

وقيل : هو مخير فيه .

وقيل : يجوز له الدفع ولا يلزمه لأن له أن يفدى نفسه بماله وحكي هذا من

بلده .

قال : قد قيل : إنه ليس على أهل البلد الخروج دفاعاً عن البلد آخر

وقيل : إن عمران كلها في الدفع كالبلد الواحد .

قلت له : فإن رأى الإمام هذا القول للنأي وحكم به ألزم الخروج من عليه

دين لم يقصه ؟

قال : نعم إن حكم الإمام في المختلف فيه يكون كالتمسك عليه فلا يجوز

خلافه وعلى هذا فيلزمه الخروج مع الدين إن كان له من المال ما يقضى منه مع

الإثماد والوصية به .

وبحوز له انخروج مع الدين عن آجال ولو لم يكن له ما قضيه .
ويخرج في قول آخر : إن ذلك يلزمه مع الدين طلقا كما قبل يلزمه في الدفع
عن بلده

قلت له : قد حكم الإمام بخروج الدين ولو لم يكن له وفاء أثبت هذا من
حكمه ويلزم الرعية اتباعه ؟
قال : هكذا عندى لأنه موضع رأى فإذا حكم الإمام به صار كالمسائل
الإجماعية في وجوبه .

قلت له : فهل له عذر عن الوصية والإشهاد بالدين في موضع من هذا الدفع
أم لا ؟

قال : لا يعذر منه مع الاستطاعة له فإنه من الواجب عليه .
فإن يجوز عنه جاز له الدفع ولو لم يوص ولم يشهد .
ومثل ذلك لو قام أحد لقتله فاشتغل بالدفع عن نفسه ولم يستطع الوصية
والإشهاد فإن غشى البلد وقدر هو على الإشهاد والوصية لزمه . وإن لم يقدر لاشتغل
بالدفع ولا اشتغال الناس عن الإشهاد لهم والوصية عندهم جاز له الدفع وكان له العذر
بذلك . وأما في حال خروجه إلى غير بلده فالإشهاد لازم والوصية كذلك .

قلت له : فالإمام نفسه في موضع وجوب الدفع عليه عن الرعية أيسكون
حكمه في الدين كغيره عند نزول الحلية ؟

قال : هكذا قول به في المصريح به من الآخر فالاختلاف بشمله والقول بالمنع
والجواز بهما السكت القول بعذره مذهب ضعيف . ونظروا قاصر وفي الحديث
عائذ على أنه يجب عليه الدفع من رعيته كما يجب عليه الدفع من نفسه لما يروى

عن النبي ﷺ : من استعماه الله رعية فلم يحطهم ولم يذد عنهم لم يشم ريح الجنة
فدل على أنه هالك إن لم يقم مع القدرة لذلك .

وقد ثبت على كل أحد أن يدفع عن نفسه وأهله وبلده ولو عديفا فهو على الإمام
أوجب . وتركه على القدرة يكفر فيما عدى على أنى لا أرى من الصواب أن يترك
الإمام ويضيع الرعية ويترك أمر الله وإمامته بسبب درهمين كان من الواجب على
رهبما إنقاذ الخلق من الهلكة بهما ويحوز الحكم عليه بذلك في موضع وجوبه .
وإذا جاز للمدين أن يدافع عن ماله فهو للإمام أجوز في الدفاع عن الرعية
والحماية للهالك الإسلامية ولا شك .

وغر الإمام في هذا مثله أيضا إذا وجب الدفاع عليه إن إجماعا وإجماع أو
على رأى فبحسبه وإن اختلفت المذائل .

قلت له : فالولدان إذا مفا من الخروج أو أحدهما ما تقول فيه ؟

قال : أكثر القول أنه لا رأى لهما في الدفاع له أن يخرج .
ومختلف في الجهاد فعمل : إن كان الجهاد فرضا فلا رأى لهما فيه وله
الخروج إليه .

وقيل : إن طاعتهم فرضة حاضرة فهي ألزم وسها عن الجهاد يعذر .
ويحسن عدى أنه إن كان من قوام للدولة والجهاد به يلازم الخروج وإلا
فهو مخير .

ويحوز أن يقال : إن كان ممن يكتفى عنه في الجهاد بنهره فائقود أفضل .
وفي مثل هذه الحالة رد النبي ﷺ من قال : إن له ولادة فقال له : استأذنها
فإن أبت فاقصد إن الجنة تحت أقدام الأمهات .

وقد قتل حارثة في الجهاد ولم يثبت أنه صلوات الله عليه من الخروج إلا

بإذنها . ولما استشهد جاءت أمه إلى النبي ﷺ . فقالت : يا رسول الله إن كان حارثة في الجنة لم أبك ولم أحزن ، وإن يكن غير ذلك فسترى ما أصنع . فقال : يا أم حارثة إنهن جنات وإن حارثة في الفردوس الأعلى فرحمت وهي تقول : بخ بخ لك يا حارثة . وبخ بخ كلمة مدح .

ولعل بهذا يستدل من قال بجواز الخروج له مطلقاً في فرض أو وسيلة ولو مضاه لكن أخفار تقييده . ذلك بكون الخروج لا مضرة عليهما فيه ولو تعين مرضهما أو هجزها عن القيام بحوائجهما ولا قائم بهما غيره لزمه القعود عهده وكذا في حق غيرها ممن يلزمه القيام به وهذا يشملهم صوم الآية للشرقة قوله تعالى : « غير أولى للضرر » بأن الضرر بنفسه وبمن يلزمه القيام به كله من واضح العذر لأنه لا ضرر ولا إضرار في الإسلام . والله أعلم .

قلت له : فالجهاد والدفاع اسمان لمسمى أم هما نوعان ؟

قال : إن الجهاد اسم شامل لما تحته من أنواع وله في الفضل طبقت تعرف وإن أعلى الوجوه فيه وأشرفها وأرضاه الله وأقربها عهده ما كان لا يراد به إلا إظهار الحق ومعة الإسلام وإملاء منار الدين ومحى الفساد والكفر والظلم وتوحيين أهل وإمخاضهم ونسكياتهم لتكون كلمة الدين كقروا للسفلى وكلمة الله هي العليا .

فاقتعال على ذلك هو الذي افترض بذل المال والنفس عليه .

والوجه الثاني : هو للدفاع المذكور في قوله تعالى : « ولتيمم الذين نادوا وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو ادفعوا قالوا لولا علم فقالوا لا تبعناكم هم للكفر يومئذ أقرب منهم الإيمان » فقد أخرج ذكر الدفاع في هذه الآية الشريفة

لآخره رتبة عن الجهاد الأول فالقاتل عن نفسه كإبائمه نفسه لله لا زاز دية
لا شيء يخصه بنفسه عن دمه مضرة أو جلب مصلحة .
والدفاع ضرورة تستعمله حتى الشهائم والجهاد الخاضع لرضا الله تعالى وكمت
أعدائه هو شأن الملائكة والأنبياء والرسل والفقهاء والمهاجرين والأنصار والمسلمين
والأئمة والعلماء والتعابيين لهم بإحسان ولا تطيل تفصيل ذلك وإنما اطرد هذا القول
فيه لبيان الفرق بين الجهاد بين السكن قد يكون ترك للدفاع أضرب بالقيام به
أوجب . قال الله تعالى : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض افسدت
الأرض » .

ولهذا قول : إذا غشي البلد البلد إن دمه واجب على الغني والفقير والحر والعبد
على قول والمدين ولو لم يكن له ولاء على قول أيضا
ولا قائل بوجوب ذلك على العبد بقليل المصافة في باب الجهاد أصلا

وقيل به في هذا لكونه فرض عين على الكل فالفقير كالغني والعبد كالحر
والمدين كالمومنين لأن على كل منهم دفع للقتل عن نفسه في موضع وحرب
ذلك فرضا من الله تعالى . وفي الحديث : المقتول دون ماله شهيد فبالحرى إن
ثبتت الشهادة للمقتول دفاعا عن نفسه إلحاقا لهذا الدعوى من الجهاد بأسسه ولا هو
في الأصل إلا نوعا من جنس الجهاد فهو بعض من كله إذ ذلك جنس شامل لما
تحت أنواع من شمل الحيوان على الدابة والفرس والإنسان فإن نوى به الدفاع
إرغام العداة وإذلالهم وإظهار معزة الإسلام وتقوية أهله وكف الظلم والجور
والفساد عن عباد الله تعالى لتسكون كلمة الدين كغفوا للسبيل وكلمة الله هي العلمها
فتدلى الحق الدفاع في المرتبة بالجهاد الأول

وأدنى الجهاد درجة ما كان باللسان وربما تختلف مقادله أيضا لكنه ليس
بمترادفا في هذا الموضع فلا كلام فيه .

قلت : بقولك هذا يدل على أن الخرج على العدو وقبالة امتثالاً لأمر الله سبحانه جهاد و قتال العدو الخارج على المسلمين دفاع ؟
قال : هكذا لكن موه للراى بجهال وللاحتلاف مواضع .

قلت له : فأين محل الاحتلاف المذكور في هذا ؟
قال : قد قيل بلزوم الدفاع عن البلد .

وقيل : عن القرية .
وقيل : عن المصر كله .

قلت له : فاحد المصر ؟
قال : إن عمان كلها مصر واحد .

وفي قول آخر : إن عمان والبحرين مصر واحد فتدخل البحرين في هذا القول صريح بذلك في كتب اللها ب وقد حكاه في تحديد المصر ابن النطر وغيره وقالوا : إن الأحماء هي التي تسمى بالبحرين في هذا الموضع لا جزيرة أو ال السامة الآن للبحرين . وفي كتاب الفاموس : أو ال كسحاب جزيرة كبيرة بالبحرين ههنا مفاص اللؤلؤ وعلى ظهري قوله : بإسها من البحرين فيجوز أن يلحقها حكمها أيضا بمقتضى اللغة وإلا فالأول هو المصر به .

قلت له : فوجوب الدفاع المذكور عن البلد أو القرية أو المصر أمو على الإطلاق .

قل : وهذا مما يختلف فيه أيضا . فقيل بلزومه هكذا على الإطلاق في وقت الحاجة إليه من غير تفصيل .
وقيل : بل على الترتيب .

وقيل : إن كان الخصم قاصدا للجميع فهو على الإطلاق وإلا فهو على الترتيب .

قلت له : وما هذا الترتيب المذكور وما وجهه ؟
قال : معناه إن كان الخصم قاصداً للشخص بيمينه وهو قادر على دفعه لم يلزم
ذلك من حضره ولا أهل البلد إن لم يكن لدفعه لزم ذلك أهل بلده ولا يلزم
أهل قرية .

وكذا إن كان الخصم مقصفاً البلد فعلى أنفسهم ولا يلزم أهل القرية الخروج .
وقيل : إن لم يكن أهل البلد لدفعهم فعلى أهل قريتهم .
وقيل : لا يلزم أهل قرية الخروج دفاعاً عن قرية أخرى وهو أكثر القول .
وقيل : إذا لم يكن أهل القرية للدفاع عنها فعلى من يليهم من أهل البلدان
والقرى والآفاق حتى يأتي على المصر كله .

وفي قول : من لا يوجب الترتيب يراه واجهاً على أهل مصر جميعاً وإن كان
للدو خصماً للمصر كله فهذا القول أصح ولا يلزم الترتيب
وإن كان للدو خصماً لبلد أو قرية فقط فاقول بالترتيب أصح في المظهر .

قلت ه : هل في الدفاع من قول بصح في الرأي غير هذا ؟
قول : نعم . قد قيل : إن كل جماري عمان إذا أصرت على ظلمه وامتنع عن
الانتقاد للحق وحكمه فبقوله دعوى يجب على أهل المصر جميعاً لانه لدفع ظلمه وإزالة
جوره وعداده مدع ظلمه الواقع ما حق كمدع لخصم الحاج المخوف منه وقوع الظلم
بل هو أشد لأن هذا ظلمه واقع وذلك محرف أن يقع واليمينية بمدع الواقع أشد .
وفي قول الصبحي ما دل على أن القول بهذا يشبه لاتفق من أهل العلم
قال فيما يشبه الاتفاق : إن عمان كالأهل لو اختلف حكم لجهاد له وما لم يخط
ذلك عن عامة أهل العلم إلا من شاء الله منهم : إن جهادها دفاع وكن هذا من
رأي الإمام راشد بن سعيد رحمه الله ومن تأم في زمانه . انتهى بلفظه .

وفيه ما دل على أن جهاد عمان كله دفاع . فانظر كيف رتب قوته أولاً في الدفاع قال : إن عمان كالحلقة في حكم الجهاد لعدوها ثم لم يكتف بذلك حتى أوضح قاعدة أخرى هي أهم وأكبر من الأولى فقال عاطفاً بالفسق على الأول : وإن جهادها دفاع يدل بظاهرها إطلاقه على أن جهاد عمان دفاع كله فهو شامل لجميع الصور .

قلت له : فهل من قول أوضح من هذا في معناه فإن قوله : وإن جهادها دفاع لا يأتي القيد على غير ذلك ؟

قال : نعم فإن أردت المزيد فيه فهناك من كتاب لباب الآثار مسألة المصباح : وعن الإمام هل له جبر الرعية للجهاد من وجب عليه على ما وصفه الأثر ؟ قال : معنى أن في ذلك احتلاماً إن كان هو خارجاً على عدوه من أهل الحرب والإنكار أو من أهل الفوحيد والإفراز . وإن كان هو الخروج عليه فيجبرهم على مصالحهم أو جب وألزم إذا كان لهم فيه المصالح في الظاهر .

قلت له : فإن كان أحد بدواحي عمان ماله ماله متفعلها أنرى هذا بمنزلة الخارج أو الخروج عليه .

قال : الله أعلم . لا أحفظ فيه شيئاً ولعل من يرى من مصرأ يعمل هذا بمنزلة الخروج عليه ومن يجعلها أمصاراً يحملها بمنزلة الخارج وقول في هذا ويبره دول المسلمين انتهى بلفظه .

فقوله هذا يحملها بمنزلة الخروج عليه إن كانت الإشارة فيه للإمام أو للمالك المتعصب .

ثم ثبت أن قتال ذلك الجبار دفاع في أحد الوجهين لأنه قد ترقى بمنزلة الخارج على الإمام دفاع ولا شك ولكن لا يجوز في صحيح التأويل أن تكون

قلت الإشارة راجعة إلا إلى الإمام لأن المنى لا يستقيم بدونها لأن من يرى عمان
مصر واحداً وجهادها دفاعاً مطلقاً يرى الإمام في هذا الموضع بمنزلة الخروج عليه
فوجب على أهل عمان جهاد هذا الجبار القتل بظلمه على بعض المصر ويرى أن
هذا الجهاد دفاع كما قررناه وهو المراد كما اتفق عليه الإمام راشد بن سعيد ومن
تابعه كما أصلناه وبهذا يصح تفسير قوله هو : ومن يحملها أمصاراً يحمل هذا
بمنزلة الخارج أى في هذا القول يكون الإمام الخارج وهو الخارج بالحقيقة
لكن بما كان في رأى الأول أن القتل دفاع نزل الإمام بمنزلة الخروج عليه .
وفي هذا رأى الثانى لما جعلت القرى بمنزلة الأمصار فلا يلزم أهل كل مصر
الدفاع عن مصر آخر كان الخروج من الإمام محضاً بمنزلة الخارج للجهاد فلا يشمل
اسم الدفاع ولا كـ .

هذا وإن في عبارته بقوله : ومن يحملها أمصاراً تسامح وتسامل وربما يقوم
أنه مما يشكل على الأنعام ويطعن على أن عمان مصر واحد ولا قائل فيها بأنها
أمصار .

وليس قوله هذا خلافاً للأصل المجمع عليه ولا جهلاً به وبما بظن والعالم عطف
الله تعالى وإنما يحمل قوله هذا على إرادة التشبيه لعله الحكم للجامع متناهيين بالمعارة
ومن يحملها كأصـ كـ كثرة في كـ إشارة إلى قول من قال : إنه لا يلزم أهل
قرية الدفاع عن قرية أخرى فقد جعلت القرى كالمصر في هذا الحكم ولهذا جعل
للإمام حكم الخارج للجهاد في هذا الموضع .

قلت له : فهل يخرج عندك في رأى أو دين أن يشمل هذا الاختلاف ما خرج
عن المصر فيجوز أن يسمى دفاعاً في حين ؟

قال : هكذا عسى وقد علمت ما كان عليه رسول الله ﷺ وأنصاره من
الاستيلاء على الأمصار البعيدة ولأقاليم الشاسعة .

فهل يسوغ في عقل أو نقل أنه لو قام قائم على قطر من تلك الأنظار أو حتى على مصر من الأمصار لم يكف أهله للدفاع عنه أن يتركوه ولا يلزموا الناس الخروج إليه والدفاع عنه .

وليت شعري هل كان يسمع على بن أبي طالب ومن معه من المهاجرين والأنصار ترك للدفاع عن الشام لو سالمهم عليها معاوية بن أبي سفيان .

وقد ثبت عن النبي ﷺ لما استعانت به خزاعة وكانوا قد أسلموا ودخلوا في عهده ومكة يومئذ كافرة فقال ﷺ : لا نصرت إن لم أنصركم واستنصر المسلمين وخرج للمصرم وإيقادهم من النبي .

فقوله ﷺ : لا نصرت إن لم أنصركم دليل الوجوب إذ لا يستوجب للدعاء عليه بذلك وهو محير في فعل ذلك وتركه ونصر المظلومين وإيقادهم وإيمانهم وكف للمنفى عنهم هو معنى الدفاع واستنصار أهل المدينة ومن حولها فذلك هو دليل وجوب الدفاع في الخارج عن المصر ولو حاربا عن ملك لإمام إذا رأى الإمام الخروج إليه .

وإن كان ذلك المصر في حابة الإمام . ونحت راية الإسلام . والدفع عنه أوجب . وإلجاءهم على أن مكة والمدينة مصران . قلنا : إن نحمد يدم بمصر عمان إنما هو اصطلاح عرفي بأن أهل عمان لم يميز لهم الأحكام في غيرها غالبا . مسكنات الأسئلة منهم في الأجوبة على هذا .

قال : ولو قال قائل : إن النبي ﷺ وهو مكة كان جهاده فيها مطلقا وأما أنه لا يسمى دفاعا فغير مسلم بل نقول إنه صلوات الله عليه لو خرج لقتال أهل مكة من غير سبب إلا محض تحقيق لمشركين وإظهار نور الدين اقتسكون كلمة الذين كفروا للسمي وكلمة الله هي العليا فهو جهاد محض . ولما انضم إليه مع

هذا باث آخر وهو نصر خزاعة وإعانتهم وإتخاذهم من سلاسل البنى بسد الشكاية منهم إلهه والاسماعة به جاز أن يسمى دفاعاً أيضاً فهو جهاد ودفاع مما . ولهذا قيل : إن نصر خزاعة كان سبباً لتفتح مكة .

قلت له : ولو ثبت أنه جهاد محض فهل فيه دليل على لزوم الجهاد في غير المصر وإن لم يكن دفاعاً ؟

قال : إن فيه ما يستدل به على ذلك لثبوته من فعل النبي ﷺ وأمره به . وإذا ثبت هذا في الجهاد فهو الدليل على ثبوته في الدفاع أيضاً لأن كل دفاع يجوز فيه ويلزم ما لزم أو جاز في باب الجهاد بل هو أثبت وأولى لعدم التخيير فيه وبهذا قيل : تعرف ومن القول بأن الجهاد لا يلزم في غير المصر وإن كثرت ذكره كذلك في الآثار .

قلت له : ومن عارض في هذا وقال : هذا الجهاد الذي أمر به النبي ﷺ وقام به إلى مكة وغيرها محتمل أن يكون وسيلة فما جوابه ؟

قال : هذا تأويل فاسد . ورأى كاسد . يرد كتاب الله تعالى وسنة رسوله . فإن آيات الجهاد الواردة بتلك الفوارع المظومة . لم تنزل في جهاد بالمدينة فقط . وما أذن المحلفون ولا أولو الطول في التعمود عن الجهاد بميثرب فقط . ولكن ألزموا الخروج إلى الأماكن البعيدة وقطع المفاوز الصعبة معظمت المحنة عليهم بذلك .

قال الله تعالى : « لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لاتبعوك ولكن بادت عليهم الشقة » ولذلك شق عليهم السفر كما علم من حالهم في غزاة تبوك وأمرائها من الأماكن الخارجة عن المصر لبعدها عن المدينة المشرفة على ما كنسها أهل الصلاة والسلام .

قلت له : وهل يوجد المصريح فيه الأمر بجواز الجبر على الجهاد والدفاع
في المعر وغيره ؟

قال : نعم وهذا نصه من مسألة الرغوى في كتاب الباب . قال : وقول :
إن للإمام للمدل أن يجبر الرمية على القتال إذا احتاج إليهم إذا كان في جبهه
لهم أظفر بمدونه الهاغي عليه في مصره وغير مصره كان المدو في المعر خارجاً
على الإمام أو الإمام مقدماً قبله . أو كان الإمام خارجاً لمدو والهاغي
مقدم وذلك على الشاري وغير الشاري انتهى . والعلامة الصبحي دل على أكثر
هذا . والله أعلم .

قلت له : وبعد هذا التفسير هل يجوز لواحد من أولياء الرحمن جهاد جماعة
من حزب الشيطان بذلاً لنفس في سبيل الله تعالى وهو لا يرجو لأظفر عليهم
ويرى أنه يقتل لا محالة .

قال : وقد ثبت ذلك عن أصحاب رسول الله ﷺ في غير موضع .

ومنها ما ثبت في صحيح البخاري .

قال : بعث رسول الله ﷺ عشرة رهط سرية عين وأمر عليهم عاصم
ابن ثابت الأصمري جد عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأنطلقوا حتى إذا
كانوا بالهداة وهو موضع بين عسفان ومكة ذكروا الحى من هذيل يقال لهم
بنو لحيان فنفروا قريباً من مائتي رجل كلهم رايم فأنقصوا آثارهم فلما رآهم عاصم
وأصحابه جاءوا إلى فندد وأحاط بهم القوم فقالوا لهم : انزلوا وأعطونا ما بأيديكم
واسكنوا للمهد والميثاق لا نقتل منكم أحداً .

فقال عاصم بن ثابت أمير السرية : أما أنا والله فلا أنزل لليوم في ذمة كافر
اللهم أخبر هذا نبيك فرمهم بالنبل فقتلوا عاصم في سبعة فنزل إليهم ثلاثة بأهد

والميثاق منهم حبيب الأنصاري وابن الدثنة ورجل آخر فلما استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم فأوتقوهم مثل الرجل الثالث : هذا أول القدر والله لا أصحبكم إن لي في هؤلاء لأسوة يعني القتل فخرروه وعالجوه على أن يصحبهم ما بي تقفوه .

وكذلك أصحاب بئر معونة وهم سبعون رجلاً في رواية : أربعون رجلاً من الأنصار أرسلهم النبي ﷺ إلى رجل ذكوان وعصية وبني آحين زعموا أنهم قد أسلخوا واستعدوا على قوتهم .

وفي رواية : أرسلهم ليمتوهم الدين ففدوا بهم مقاتلوهم حتى قتلوا جميعاً وقد ثبت في حديث السرية التي أحاط بهم الروم وهم الفزاة الذين بشم رسول الله ﷺ وكانوا سبعين رجلاً قتلوا جميعاً عظيمًا حتى قتل جعفر وعبد الله ابن رواحة وغيرهم وقصصهم شهرة في كتب بيان الشرع وغيره .

وكذلك كانت أئمة المسلمين يقاتل القليل منهم الكثير من العدو كأهل الجدار والمرداس وعبد الله بن يحيى والجلند بن مسعود وغيرهم فما دعوا إلى أصحابهم في سهل الله وما صفوا وما استسكروا والله يحب الصابرين .

وهذه هي الدرجة العظيمة والمنزلة الرفيعة فلا يمتنع منها مفرد ولا جماعة خلافاً للشيخ أبي محمد بن بركة واحدة جاحه بقوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » ليس بشيء . وإن المجاهد ما يقيد به إلى الجنة لا إلى التهلكة وإن الشهيد حي مرزوق ليس بهالك على الحقيقة وإنما التهلكة بالمصيبة المؤدية إلى جهنم . وإن كان يسمى القتل هلاكاً مطلقاً شهيداً تابعه التسمية بذلك وكل حي فهو هالك بدليل قوله : « كل شيء هالك إلا وجهي » لكنه لا يراد هنا هلاك . وقول الشيخ أبي المؤثر : لا أحب أن يكونوا جزراً كالكلاب إنما هي من باب الشفقة .

على المسلمين لا غير فلا بعد خلافا والله ورسوله بمصلحة العباد أعلم وهم بهم أولى . وقد ارتضوا لهم بذل الأنفس والأموال بيها لها بجزء الله دوس ورضوان الله أكبر من ذلك كله . وقد قال رسول الله ﷺ : أفضل الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر يقتل عليها صاحبها .

وقال أبو الشمتاء جابر بن زيد رحمه الله : أفضل الجهاد قتل خردة وهم يرى أن لا يمل خردة يقتل به فقد قتل خردة وقائه والله أعلم .

الفصل الثاني

في بيان أن الجهاد يجب بالنفس والمال جميعاً

قلت له : قد علم ما تقر أن الجهاد بالنفس والمال من حق مقيد به بعد ذلك ؟
قال : نعم قد قيل : إن الجهاد فريضة مشتركة في المال والنفس ولا أعلم أنه يختلف في ذلك .

قلت له : فهل من دليل على هذا في كتاب الله تعالى ؟
قال : نعم . قال الله تعالى : « انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون »
وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على نجاة تفجيوكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله ونجهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون »
وقال تعالى : « لكن للذين آمنوا والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم أولئك لهم الخيرات وأولئك هم المفلحون »

وقال تعالى: «فَرِحَ الْخَلَفُونَ بِمُعْصِيتِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يَجَاهِدُوا
بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا
لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ» .

وقال تعالى: «الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم
أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفنازيون»

وقال تعالى : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون » ففي هذه الآيات الشريفة ما دل على وجوبه بالنفس والمال جميعاً .

قلت ه : فن لم نسمح فضه للخروج بماله . كيف يكون في حاله ؟
قال : بشره في ضلاله . بهلاكه في ماله . فإن ذلك من نفاقه . وعظيم شقاؤه .
وكتاب الله بذلك شاهد .

قال تعالى: « وَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمَنُوا بِهَا وَجَاهَدُوا مَعَ رَسُولِهَا اسْعَىٰ ذَٰلِكَ
أُولُو الْأُلْبُورِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَعْمَنَ مَعَ الْمُقَاعِدِينَ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ
وَحُمِّلَ عَلَيْهِ قُلُوبُهُمْ فَنَهِىٰ عَنْهُمْ أَنْ يَفْعَهُونَ » .

وقال تعالى : « إنما السبيل على الذين يبقئونكم وم أغنياء رضوا بأن يكونوا مع الخولاف وطيع الله على قلوبهم فهم لا يعلمون . يستذكرون إلىكم إذا رجعت إليهم قل لا تعذروا إن تؤمن لكم قد نبأنا الله من أخباركم وسيرى الله عملكم ورسوله وسندون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون . سيجلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم أعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم إنهم رجس وما دارهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون . »

ماهل للعاول ه الأغنياء وقد اتفق هذا الوعيد للعظيم كما نرى باستئذان
للمنى يا قوم فاداء إلى الوعيد بدار جهنم . فهو للدليل على أن اعذاره عن

الخروج كبهرة من عظام الذنوب موجبة لسخط الرب . وفائدة لقائه إلى النار .
سماذ الله من أليم عقابه .

قلت له : ولأى منزلة قدم ذكر المال على النفس في أكثر تلك الآيات
السابقة .

قل : الله أعلم بأسرار كتابه . ولست في شيء من علمي الماني واليهاني .
فكيف لي بالجرى في هذا الميدان .

وإن قممت بما يهوجه لي فيه فأقول : قدّم ذكر المال إما أنه القاعدة التي
لا يجب الجماه قالها إلا بها .

وإما لتقدم الاهتمام به من الجماعة فإن أول ما يفتى به الأئمة بإعداد الزاد
والراحة .

وإما لأن النفوس بهذا المال أشح والإنفاق عليها أشد فتدّم لمزيد الاهتمام به .
إذنا نأمن الأسر به مقدم على النفس في الوجوب . . ويجوز القول بأنه محتمل .
للاوجه كلها .

قلت له : فتقديم الأنفس على الأموال في قول تعالى : « إن الله اشترى من
المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة » ما وجهه ؟
وهل من فرق بينه وبين الأول ؟

قل : نعم وما من لقطة في كتاب الله تعالى قدمت في موضع أو آخرت عن
مقتضى الأصل إلا لفائدة توجبها البلاغة ويعرفها أهل الصفاة .

فتقديم الأموال هناك هو المخالف عن مقتضى ترتيب الوضع لأن تقديم
النفس على المال معلوم ضرورة كتقديم الأصل على الفرع .

فإذا قيل : أنت رمالك لأبيك وللعبد رمالك لولاه فلا بحث عن تقديم أنت على قوله : ومالك ولا عن تقديم العبد على قوله : ومالك فالمال تابع وهو بالطبع مؤخر من المقبوع فالإتيان به على الأصل ها هنا هو الذي أصاب الخبز وطبق القصل من البلاغة بتقديم الأنفس إياها ذلك وإما لأن المشتري للأنفس التي لا أعز منها ولا أشرف ولا هي من جنس ما يباع ولا يوهب ولا يتموض عنها تلك الأرض كأنه لم يتد بالمال معها على سبيل التيسية

وإما لإبدان الفائع وإعلامه بأن نفسه تلك للميزة من ذاته الشريفة الخالصة هي المعنى بها والعبد بدمها والرادة بالشراء عبد الله تعالى والمقبولة عنده عوضا عن جدته التي هي دار الخلد والنعيم المقيم ، والمال لكونه يباع ويشتري به وهو مقبول ببدنها معروض معها لإكرامها لها ومضاعفة لأجرها

بتقديم الأنفس لشدة الاهتمام لها ومظم العناية لسانها لطقا من ربك واحسانا بها

وتقديم الأموال في هذا الموضع مغل بالمعاني خارج عن أساليب البلاغة .

قلت له : ولأي معنى جرى بالأموال والأنفس بين لفظي الجهاد في سبيل الله في قوله تعالى : « انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله » وقال في غيرها : « وجاهدوني في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم » وقال : « وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم » بتقديم في سبيل الله وتأخير الأموال والأنفس ؟

قال : إن تقديم في سبيل الله هو مقتضى الوضع لأنه متعلق بالجهاد فيجب ذكره معه وأما البحث عن تأخيره وتقديم الأموال والأنفس عليه في تلك الآية الشريفة وهو أن قوله تعالى : « انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم

في سبيل الله « لما كان الإيجاب والازوم كان ذكر ما يتعلق بالفرض به أم وفرض
للجهاد متعلق بالنفس والمال فقدم ذكرها لمزيد الاهتمام به وأتبع بقوله تعالى :
« في سبيل الله » إيمان المصنف الذي لا يمكن أن تؤدي هذه الفريضة إلا فيه
نسكة انتهى

ويجوز أن يقال في معنى الآيات لأخر الواردة بذكر تأخير الأموال والأنفس
من قوله « في سبيل الله » : إنه لا كان مقتضاها ذكر فضل الجهاد وإلح عليه
كان ذكر السبيل المدح الجهاد فيه أم وأوقع في النفوس وأولى بالتقديم إتمامه
بشأنه إذ لا يترتب المدح إلا بواجب عليه بيان المجاهد به وهو الأموال والأنفس
تكميلاً للنفس

قلت له : وإذا وجب الجهاد بالمال والنفس أبسكون كالحج من وجد الزاد
والراحة وأمان الطريق ؟

قال : نعم هو كالحج في لزومه وفي حصول الاستطاعة بوجدان الزاد والراحة
حيث لا غنى لها وصحة الهدى لأن المرض عذر منه ومخالفه في عدم للملة إذا وجب
وفي عدم وجوبه على بعض من يجب الحج عليه كائساء وفي أن طريقه مخوف
يخلاف طريق الحج وفي أنه لا يجب الوضوء به على مخلف ولو أثير عذر وفي عدم
جواز النيابة عنه بمذلول وفي أنه فرض كفاية والحج فرض عين . وفي أنه مختلف
في وجوبه إلا تحت راية الإمام العدل إلا أن يكون دفاعاً يلزمه فرض عين .
والله أعلم .

قلت له : ومن كان له عيال يلزمه عولهم أبسكون من عذره إذا لم يجد
ما ينفقه عليهم إلى حد رجوعه ؟

قال : نعم وقد مضى الاستدلال على وجود العذر بذلك من كتاب الله تعالى .

قلت له : ومن كانت غلته ماله مشغولة بما يلزمه من نفقة ليعاله إلى الحول فإن تناول منها لجهاز السفر خاف من وقوع الضرر يلزمه الخروج على هذا ؟
قال : الله أعلم وفي النظر أنه إن لم يكن له من صناعة ولا من زراعة ولا من فضل مال يبيع أو رهن غير مجحف به ولا من احتوال ما يرجو به سد الخلق إلى تمام الحول فعندى أن ذلك من قدره .

ومن كان يكتفى إذا رجع بصفاة وتجارته أو مهنته أو فضل ماله أو احتواله فقد وجب الخروج عليه .

ومن كان له زرع أو غيره من اللذات الآتية في فصول متعاقبة فإلى حضور فصله ولو قيل : إن العبرة إلى حد رجوعه وضمان رزقه على الله تعالى فنظر خارج في الرأي من صوابه لكن هذا لا يقوى عليه إلا من توكل على الله حق توكله وعليه مستند الصحابة كما يبرهن باستقراء طريقهم من أطبع على سورتهم وليس للموأم من ذلك في شيء .

قلت له : ومن كان له من حيوان أو كسوة أو سلاح أو آتية أو رثة فضلا عن كفايته ما إن لو باع منه أقدر على الخروج بغير مضرة تلحقه يلزمه أن يبيع منه ويخرج ؟

قال : هكذا عندى وكذلك في الأثر .

قلت له : فإن كان عنده ما يستغنى عنه من المصاحف القرآنية والكتب للفقهاء أو مجلدات الزهد أو العلوم الدينية أو غيرها من كتب الإله أو الدواوين الشرعية هل يلزمه أن يبيع منها ما يلزمه ويحتاج لخروجه ؟

قال : هكذا عندى وما يحتاج إليه لأسر دينه أو حاجة الملق إليه في حينه .

أو لمطالبة إن دعت الحاجة إليه فلا يلزمه بهمه إن كان لا يستغنى بدونه وقد
تخفف منازل الناس في ذلك فليعتبره .

قلت له : فإن كان إذا باع أو رهن من أصل ماله يبنى معه من الثمن ما يكفي
لن يلزمه من ماله إلى تمام حوله أليزمه ذلك ؟
قال : نعم هكذا قيل وعندى أنه كذلك .

قلت له : فإن كانت له دراهم قد جعلها رأس ماله ولا غنية له بدونها في
حاله . أليزمه الخروج بها أم تكون بمنزلة الأصول فيحذر ؟
قال : قد قيل فيه بالرجوعين فهما قولان حكى ذلك الصبيح .

قلت له : فإن احتاج إلى التزويج منها أيسكون ذلك من عذره ؟
قال : هكذا قيل . وعندى أنه موضع اختلاف كما قيل به في مسألة الحج .

قلت له : فإن عدم المال يجب عليه الخروج بالاحتمال ؟
قال : قد قيل يلزمه وعلى أن يخفف فيه كما يخفف في مسألة الحج لكن
إذا كان الاحتمال بغير الدين فهو المراد وإن كان بدين فقد مضى القول فيه
ما مضى عن الإعادة . وقد استمار النبي ﷺ دروعاً للجهاد عارية مضمونة فلم
يمنعه ذلك من الغزو والفتنة والدين سواء بالمنى . والله أعلم فليفتقر إليه .

الفصل الثالث

فما يجوز للإمام جبر الرعية عليه

قلت له : والإمام العدل هل يجوز له الجبر على الجهاد في سبيل الله إذا
احتاج إلى ذلك أم لا ؟

قول : الله أعلم وقد قيل : إنه ليس له ذلك حتى في الشراة لأن الناس أمعاء على دينهم والله هو أرقيب عليهم وليس هذا الجهاد من حق الإمام عليهم وإنما هو من حق الله .

وفي قول آخر : فتهبوز له جبر الشراة دون سائر الرعية إذا كان الجهاد لازما .

وفي قول ثالث : فتهبوز جبر الشراة والرعية جميعا في الدفاع خاصة إذا كان واجبا .

وفي قول رابع : فتهبوز له إذا رجا لإمام بهم نكابة العدو وإفلاتة الإسلام وحماية المصير .

وفي قول خامس : فتهبوز بجبرهم في الدفاع إن كانوا كنصف العدو عددا وعدة وقد أمروا من بعضهم بعض القدر والخلف والظلمة والطمع وقبول الرشوة وأمل هذا لا يوجد في غير أهل الولاية .

وفي قول سادس : إن له الجبر على الجهاد كله الجبر على الدفاع لأن الجهاد في موضع لزوم فريضة وتلك للفرض أعز عذر يجبر على فعله

وفي قول سابع : إن ذلك مما له إن كان ذلك في مصره ولا يلزم الدفاع الخروج إلى مصر غيره .

وفي قول ثامن : إن كان له من الشراة والمسكر ما يكفي لجهاد عدوه فليس له جبر الرعية وإلا جاز ذلك لوجوب نصره وكفه من قول المسلمين .

قلت له : وما معنى الجبر للجواز فله الإمام ها هنا ؟

وهل من دليل عليه ؟ وأيها الأفضل له فعله وتركه ؟

قال : أما معنى الجبر فهو إلزام الخروج وقوبة المتخلف عنه أعز عذر .

وأما بيان الأفضل فإن كان بترك الجبر لا يخاف من فساد ولا وهر في الأمر ولا فشل في الدولة ولا تضيق للرعية بترك الجبر أولى . لأنه الأحوط في دين المولى .
وأما القول بترك الجبر مطلقا ولو أدى إلى فساد الأمر واضمحلال الدولة وبطلان الإمامة فهو قول زهاد للمقهاء الذين يفرون بدينهم من شاطئ إلى شاطئ وليس لهم في النظر إلى إقامة للدولة الإسلامية أصل راسخ ولا فرع ناسق وقد غاب عنهم أن ما رقدوا فيه من فساد للدولة أعظم مما روي عنه وأضر على الإسلام وأهله .

وأما القول بأمر الله تعالى والدعاة إليه أهل الذنار في الإمامة والضبط للممالك الإسلامية بمطعم الإمامة فهم يأتون ذلك ولا يرونه لأنه مؤد ولا شك إلى انحلال نظام الملك وتحويل طريق العدل . ولكن مثل هذا الحكم الجاويل والنظام المائل لا يكاد يحسنه ولا يقصدي له إلا أهل المقامات العلمية والمناصب العظيمة .
كسليمان بن داود عليه السلام لما خرج المدهد بغير أمره قال : « لأعدينه عذابا شديدا أو لأدبحنه أو لأؤتيني بسلطان مبین » .

ومن كانت هذه حالته في المقنونات مع الطهر وهو من غير السكافين فما ظنك به في العصاة المخالفين ولو سلك طريقة الزهاد في التضييق على العباد لما استعجز أن يحشر له الجن والإنس والطير فهم يوزعون . ولا يكون الحشر إلا بأمره وهو من الهيبة العظيمة بحيث لا يجسر أحد عن التخلّف عنه اعظم إباحته فيهم وقبره .

فاظهر كيف وصفه الله بذلك . وقد أنقذ عليه هلاك وأنبياء الله ورسوله هم للقدرة في كل شيء .

وقد سمعت بما جرى من رسول الله ﷺ في الثلاثة المتخلفين عنه في غزوة

وبالجملة : إنه لا يترك هذا ويقساهل فيه إمام قط إلا وهت كلمته وقوى عليه خصمه . ووصف بالهجز ووسم بالإضاعة الخزم . وكان أهلاً للعل لأن ذلك يستط هيبته ويجرى عليه خصمه .

قلت له : ومن استغفره الإمام وألزمه الخروج فاعذر بما يحتمل صدقه
وكذبه أيلزم الإمام أن يذره ؟

قال : الله أعلم وفي الآخر إن القول في ذلك قوله وليس عليه في ذلك بينة .
فإن أهم جاز في تحايضه قولان كما قيل به في الزكاة ولا أصل في هذا الفصل
بين قضايتنا اخلاقا .

قلت له : فهذه المسألة كلها إجماعية .

قال : الله أعلم ولولا ثبوت ما دل على غيره في كتاب الله تعالى لقلت بذلك
ولكن يمنع منه عتاب الله لرسوله ﷺ في إذنه القعود للمعذرين ما لم يتبين
صدقهم قال الله تعالى : « عفى الله عنك لم أذن لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا
وتعلم للكاذبين » .

فانظر كيف جعل قبول معذرتهم وإذنه بالقعود لهم قبل أن يتبين له صدقهم
عما يعاتب عليه ويلام بمثله .

وانظر إلى عظيم منزلته عند ربه صلوات الله عليه أن قدم العفو عنه قبل
العتاب ولو كان قبول عذرهم مما يلزم لما كان للأئمة والعتاب محل لكنه ليس
كذلك بل هو مما ينبغي التثبت فيه حتى يتبين صدق المذر لهم لأنهم في محل
الدعوى إذا أتوا بخلاف الظاهر فله أن لا يأذن لهم بالقعود حتى يتبين له المذر
إن كان مما يمكن الاطلاع عليه وإلا فلا استدلال بالقرائن والأحوال فهو للمأمور به
بظاهر الآية .

وإن كان لا يوجد هذا من الأشياء فإنه من قول الله تعالى ومن دليل كتابه
فانظر لنفسك أي القولين تعمد وليس الأول بضعيف فإنه للثابت من قوله ﷺ
وإياه اعتمد الفقهاء . ولكن ظهر أن غيره أحزم وأنفع في باب الشهادة وأولى
في حكم الإبالة كما أرشد إليه في الآلة للشرعة .

قلت له : وهل يلزم الإمام القسوية بين الرعية إذا استنفرهم لجهاد أو دفاع أم يجوز له أن يستنفر طائفة منهم ويترك الأخرى ؟

قال : إن له النظر في ذلك ولا يلزم اشتراط القسوية فيه أن يأمر على من يشاء منهم ويترك الآخرين بحسب المصالح ومكسدا في الأثر وبه صرح العلامة للصبي مستدلا بقوله تعالى : « وما كان الفاس لهمفروا كلمة ملولا نفرا من كل فرقة منهم طائفة لهمفهموا في الدين » الآية . وهو ثابت من قوله عليه السلام وعلى ذلك مضى الخلفاء من بعده .

قلت له : ومن وجب عليه الجهاد بنفسه وماله فأقام من يخرج عنه من الشراة أيجزبه ذلك في حاله ؟

قال : قد قيل : إن ذلك لا يجزبه وعليه أن يخرج لأن الفرض لا ينقطع بغيره قال بذلك العلامة الصبي جزاء الله خيرا لئلا نقول : إن حذر الإمام ورأى خروج غيره عنه بدلا منه أصلح جاز ذلك نظرا في المصالح كما سبق في المسألة الأولى

قلت له فافهم إن كان له عذر عن الجهاد بنفسه ألزمه بسد ذلك شيء في حاله يجوز أن يحكم به عليه ؟

قال : لا يبين لي ذلك وعسى أن لا يتعمى من الاختلاف إذا رأى الإمام ذلك ؟

قلت له : فهل في الأصول ما دل على شيء من هذا وما فيه لأصحابنا وغيرهم من قول ؟

قال : الله أعلم وفي مسألة الملامة للصبي ما دل على ذلك ولا بأس بإيرادها في هذا الموضع كلها فهذا أفضلها بمهنة .

وإذا قدم جنود النهضة إلى عمان وصارت في بر عمان . وخيف استباحة الحرم وقتل النفوس وسبي الذماء ونهب الأموال هل يجوز للإمام جبر الرعية على جبرادهم ؟

أرأيت إن عدم بيت المال ولم يجد الإمام شيئاً مما يقيم به الدولة هل يجوز له أن يأخذ من الرعية بقدر مؤنة الدولة على سبيل الفرض أو على غير سبيل الفرض ؟ قال : قد قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تصغيروكم من عذاب أليم - إلى قوله - إن كنتم تعلمون » يجعل الله شرط النجاة من العذاب الإيمان به وبرسوله والجهاد في سبيل الله بالأموال والأنفس وجعل نهب الخوابي بذلك . وقال : « وقاتلوا في سبيل الله أو ادنوا » .

فالذبح واجب على كل حر مسلم عاقل وواجب في المال والنفس . واليوم عمان واجب فيها الذبح والإمام إذا احتاج للفاصرين وإلى المعونة بالقيام من الفاصرين فواجب عليهم أن يمتثلوا أمره . وقد جعل الله مريضتين مشترك وجوبهما في المال والنفس وهما الخبيخ والجهاد .

وإن كان في نظر الإمام والمسلمين أن يجبر على حرب هذا العدو ودمه فنجائز له أن يأخذ منهم ما لا بد له فيهم لمصالحهم للقيام بمؤنتهم وبما يحتاجون إليه من حولتهم بالحق والعدل .

وعندى أن هذا العدو طالب للنفس والمال ومصادره خراب الخيال ومدامته بآمال والنفس واجب لازم على كل قادر فليعمل ذلك حقاً وعدلاً وامتناعاً لأمر الإمام والمسلمين . والله أعلم . انتهى .

وقد أردنا هنا بطولها أن ننظر في تأصيل كلامه والله دره من قهقهه ماهر أن
محدد أصل المسألة على ما يطابق الآية للشريفة من ثبوت القرض للسالى الواجب
إخراجها في الجهاد ثم رتب عليه جوازها في مسألة الدفاع التي هو يصددها لأن الدفع
نوع من الجهاد فيشمله ما ثبت بالنص في نفسه لدخوله في جملة .

وقد أجاز للصحيح في هذه المسألة الدفاعية أخذ ما يحتاج إليه من المؤن
والحمل من أموال الرعية إذا دعت الحاجة إليها وخرج جواز ذلك من وجوبه
عليهم في الجهاد استدلالاً بالآيات للشريفة لأن الدفاع يذكر فيه بالخصوص شيء
مفترض في كتاب الله تعالى إلا أنه جهاد وقد ثبتت الفريضة المالية في الجهاد كما
تقرر . واستدلالة بذلك يدل على أن هذا مما يشمله من معنى الآيات للشريفة فهو
من جملة المكلف به والمفترض عليهم .

ولبعض المفسرين مثل هذا القول قول في الجمع : وهذا يدل على أن الجهاد
بالنفس والمال واجب على من استطاع بهما ومن لم يستطع على الوجهين فعليه أن
يجاهد بما استطاع . انتهى .

قلت له : وكان هذا الأصل يشمل من عذر على الجهاد فلا فرق فيه بين
الأعمى والأعرج والمريض وغيرهم من الأصحاء .

وكيف يصح القول به بعد قوله تعالى : « ليس على الأعمى حرج ولا على
الأعرج حرج ولا على المريض حرج » ؟

قال : الله أعلم وعلى قيام هذا القول وجهه ليس على هؤلاء المذكورين حرج
في التخلّف بأنفسهم عن الفزد ولوجود الضرر بهم وبقيت الفريضة المالية بحملها
لا عذر منها وقد دعى الجميع إليها في قوله تعالى : « ها أنتم هؤلاء تدعون أنفقوا
في سبيل الله » فهذا موضع وجوب الإنفاق المدعو إليه على هذا القول .

قلت له : وعلى قهاده هذا لا يجوز للإمام أن يأمر القس في جهاد أو دفاع الواحد بإقامة عشرة من الرجال أو ما زاد أو نقص بحسب السعة من ماله نهلهذه نفقتهم ورواحلهم إذا احتاج الإمام إلى ذلك في جهاد أو دفاع .

قال : هكذا يخرج ممدى على هذا القول وقد حكاه الصمعي عن ابن جعفر .

قال : وكذلك حفظنا أن من كان عنده مال كثير يقوم بأعطاء رجال يخرجون في دولة المسلمين لمنع العدو فالوجود في جامع ابن جعفر أن عليه ذلك وهو من اللازم انتهى بلفظه وهو إن انتهى به ما هنا في مسألة الدمع لأن الدمع نوع من الجهد لا غير كما سبق بيانه وإنما يعفى الجهد بما سئل عنه فخرج له ما شمله له كما تقرر اليونان فيه وكل جهاد لازم بهذا حكمه كما تقتضيه الأصول .

قلت له : فإن رأى الإمام أخذ المال من قوم وإقامة آخرين به أفنى للإسلام وأفنى للعدو أيحوز له استعمال ذلك ؟

قال : هكذا عندي على هذا القول إذا لم يأخذ فوق الجائز أخذه منهم وهو المناظر في مصالح الإسلام والأمن عليها .

قلت له : أيحوز له على هذا أخذ الإبل والظهل والحجر بالجبر إذا احتاج إلى ذلك للركوب أو لحمل الجهار ؟

قال : قد جاء لأثر عن السلف والخلف بجوازه إن لم يجد غنية عنه بدونه وعليه لهم كراه المنل بنظر المدول .

وقيل : إن لزمهم ذلك فلا كراه لهم في موضع وجوبه عليهم لأن بذل المال في الجهاد والدفاع واجب على من يقدر عليه والحيوانات وغيرها في حكم الأموال سواء .

وقيل : بالنسبة من ذلك فهي أقوال ثلاثة فإن حكم الإمام بشيء منها جاز وثبت .

قلت له : فما احتجاج في جهاده أو دفاعه من طاعه له وابه ولقومه فلم يجده إلا
بإتلاء لفرط وتدين الضرر بذلك على العيش ما يصنع به ؟

قل : فيشتريه بما اتفق من الثمن ولا جبر له به .

وفي قول آخر : يجوز أخذه بالقرض إذا اضطر إليه .

وفي قول ثالث : يجوز أخذه بقيمة العدل كما قيل به في كراء الدواب .

وهو قول رابع إن على الأعيان بذله في وقت لزوم الجهاد به ولو بعير قيمة كما
لزمهم في غيره من المال الواجب إنفاقه في الجهاد مرساً وأبناً رأى الإمام من هذا
مفهر خارج من الصواب في رأى ولا دين . فمضى الله أن يفتى عن أكثر هذه
الأوجه الضرورية لإمام المسلمين .

وقل بعض الفقهاء : إن مثل هذه الأوجه تختص بموضع الضرورة فحسبها إذا
كان العدو هو الخارج على الإمام والخوف منه على الدولة لا إن كان الخارج
هو الإمام .

وفي قول آخر : إن جواز ذلك في باب الدماء كله لا في سائر الجهاد . وهذه
الآراء كلها شائعة في باب الجهاد وأصحابها وأعدائها وأقربها إلى المأذى ما ثبت
الاستدلال عليه من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله ﷺ أو إجماع الأمة المحقة
ولا شك في ذلك .

وقد معنى من قول الله تعالى في هذا الباب ما دل على عمومته فتخصيصه ببعض
الأنواع محجة إلى دليل آخر من كتاب أو سنة ولن نجد فيهما ذلك وهو موضع
اختلاف في الرأي فلا يجتمع عليه .

قلت له : وهل من رجه قيل به بجواز الأخذ كذلك من مال غائب أو يقيم
أو ميتوه أو امرأة ؟

قول : هذا موضع التخصيص اتفاقاً فإنه لا وجه لجوازه في باب الجهاد أصلاً ولا في كلها جاز أن يطلق اسم للدفاع عليه ولكنه مخصوص بموضع واحد وهو إن غشي العدو مصر وخيف منه على المسلمين ولم تسكن لإيادهم من المصاعير والجنود ما يكفي للدفاع والحماية فقد يختلف في هذا الموضع .

قيل : إن للدفاع يوجب على من وجب للجهاد عليه فلا سبيل على مال امرأة أو صبي أو معقوه ولا مجنون ولا غائب إذ لا دفاع عليهم .

وفي قول آخر : فيجوز أن يأخذ من أموالهم كما يؤخذ من أموال عهدهم إذا كان ذلك دناءة من الجميع فقد أجاز للفتهاء أن يدافع شيء من أموال هؤلاء المذكورين لسلامة أنفسهم وأموالهم نظراً في المصالح وجواز ذلك للدفاع بالتقال عنهم والحب والحماية لأموالهم أحز الإسلام وأنكى للعدو وأكبت للهامة وأرضى لله تعالى فهو بالجواز أولى كما نطق به الأثر وإنه أصبح في النظر .

قلت له : وعلى قول من أجاز له من مال هؤلاء في هذا الموضع فهل من وجه أيضاً لأخذه من أموال المساجد والمدارس والأوقاف إذا خيف عليها إذا ظفر للعدو على مصر أن تمحاذ وتبدل وتوكل ولا يوضع شيء منها في محله ؟

قال : نعم فالاختلاف فيها كما سبق وقد أجزى أن يدافع بالبعض من ماله لسلامة الأكثر فالأخذ منها للحماية بالسيف أولى وأظهر .

قلت له : ومن هذا القليل ما حمل به الأشواخ المتأخرون من كفت الأملاج لدافعة السلطان للجائر بها من الرعية في موضع الخوف عليها وفيها الغائب واليتيم والوقف وغيره .

وقد أجازوه على الجميع ويرفع ذلك من الشيخ أحمد بن مفرج .

قال : هكذا قيل : إنهم عملوا بذلك في دفع الجبار ببعض المال وقاس عليها
الصبيحى جواز ذلك له نعمه بلا فقال فمكان هذا حسناً من قوله - جزاء الله خيراً
عن المسلمين .

قلت له : وما جاز من هذا أن تقدم له الأملاج وتكفت فهل يجوز أن تجعل
على أصول الأموال بـ كل أحد على قدر أصل ماله ؟
قـ : هكذا قيل وصرح الصبيحى به قـ : شئ إن في كتاب منهاج الممدل
أن الرجل يتوهم به ليؤخذ منه على قدر ما في ذلك إذا لم يجد مؤنثه ومؤنثه من
يلزمه عوك . انتهى ولا ظله

قال : وإذا جاز أن يكون ذلك على الأصول بقدر القيمة فهل يجوز أن يكون
على قدر القيمة فيرتب في أحده على ذلك ؟
قـ : هكذا عندي إن كان في دفع مال أو محاربة وقال فكله سواء .

قلت له : فالجارية والنقود هل يجوز أن تشارك الأصول في ذلك فيكون
لها حكمها ؟

قال : هكذا عندي وإن لم أجده عن غيري وأستكني لا أرى حكم الأموال
في المدل إلا على سواء في ذلك فبأى معنى يلزم لأصول ما لا يلزم غيرها من
ذلك من غير دليل ولا حجة توجب .

قلت له : فالحيوان والعروض كذلك ؟
قال : هكذا يظهر لي في ذلك .

قلت له : ولأى معنى خصت الأصول في الأثر بذلك ؟
قال : لأنها مظم الأموال عند أهل علم ما لفتاتهم إليها أكثر . ونظارهم

إليها في اللوازم أوفر . حتى إنهم لم يعتدوا بفهمها أو ثقافتها فكثرت أخطاؤها فلا شغلها بما لا طائل تحته أولى . وإنما ذكرناه لبيان للجواز وطرداً للقاعدة . والله أعلم .

قلت له : وهل لما عمل به هؤلاء الأسياف من جواز الدفاع بشيء من الأموال أصل في السنة أم كيف الوجه فيه ؟

قال : الله أعلم وقد روى أن النبي ﷺ أراد أن يدفع المشركين عن المدينة المشرفة صلحا على الثلث من أعمارها فاحتج به على جواز ذلك في موضع الضرورة لأنه لو لم يكن جائزا لم يرد النبي ﷺ أن يفعله والمدينة مصر جامع ولم تجد مصرا يخلو من أحدا لا يملك أمره غالبا وما كان تركه الصالح لعدم جوازه ولكنه لما ظهر له من شدة من أصحابه وجراءة منهم على الصدور وعدم مخالفتهم بكثرة الخصم وشدة اليأس .

قلت له : وإذا احتاج الإسلام إلى الأخذ بشيء من هذه الوجوه أنرى له العمل به أم تركه أولى ؟

قال : أما في حال السعة فلا أحب إلا استعمال الورع وسلوك طريق الاحتياط وطلب للتخفيف على الرعية والرفق بهم في الحسب والمال فإن سلامة الصدور وترك الطمع والتخفيف عن الخلق أرضى الله وأحب إليه وهو الذي يزرع المحبة في قلوبهم ويحببهم البغضاء والشفقة وفي هذا أكبر علاج وأنفع دواء لإزالة للارض من قلوبهم والأئمة والعلماء هم الأطهار للخلق وأماهم وفوادهم إلى دار الغيم . ينبغي لكل منهم أن يكون بهم كالراعي الشفيق فانه يتخير لما الرعى ويذودها عن مبارك العر جهده في الحديث : خير الأسراء الذين تحبهم ويحبونكم وشر الأسراء الذين يهفونهم ويهفونكم .

وإن أخذ المال مما بزرع للمفان ويوث الخندق قال الله تعالى: «ولا يسألكم أموالكم إن يسألكمها فيضفكم تبخلوا ويخرج أضغانكم». وإن كان الحال هكذا في ذلك القرن للشريف في ظنكم بهذا الزمان للكدر وأمله.

قلت له: فإن ترك استعمال هذه الأوجه كلها في حال الضرورة وخاف فساد الأمور وتبدد الدولة فما بمحبلك له؟

قل: إن للضرورات أحكاما هي أولى بها فلا بد من استعمالها فالطبيب الحاذق يلزم المريض شرب الأدوية وربما أدى إلى السكى أو ما زاد عليه من قطع بعض الأعضاء سلامة النفس.

فالإمام حاله كذلك عند الضرورة واستعمال هذه الأوجه إن رأى ذلك هو الأولى به. الأحزم له والأصل عند الله كما أن الهداوى ولو بالسكى. ولتقطع أولى من تركه وربما لزم ذلك فلا نرى لإمام أن يترك دوائه ويضيع رعيته، يبقى نهجا للفسدين. ونهشا لسباع الماردن. وهو يجد في الحق سعة وإلى الله عنهم سبيلا. ولا نرى التوسيع له في ذلك إلا قصورا في النظر وخمولا عن المدل.

قلت له: فإن حكم الإمام انتهى من هذه له جره أبلزم الرعية حكمه؟ ولا يجوز الاعتداع منه.

قال: مكذوبى ممدى لأن حكمه في المختلف فيه يصير بمنزلة المحتج عليه فلا يجوز خلاصه.

قلت له: فإذا حكم في الأموال بشيء من هذه الوجوه المختلف بها أيتكون القول فيه كذلك؟

قال: هكذا ممدى ولا أعلم في ذلك احتملا.

قلت له : فمن كان عدده من المال ما يمكنه أن يسقره عن الإمام أبيه إخفاؤه بعد علمه بالحكم عليه خصوصا أو في الجملة إذا ثبت الحكم به على الصفة ؟
قال : هكذا عندي لأنه يكون بذلك مخالفا لأمر الله وحكم الإمام العدل بعد ما وجبت عليه طاعته قال تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا أباي وأماي لأمر منكم » فصاحب الأمر اليوم هو الإمام .

قلت له : فعلى هذا يجب على أهل الأموال بذل الداخل والخارج منها إذا طلبه الإمام وحكم به فهو حرم عليهم كتمانهم ويجب عليهم بذله في موضع ما يحكم عليهم بذلك .
قال : هكذا عنده ولا يبين لي غير هذا .

قلت له : فهذه القاعدة العظيمة هي من أعظم البلاء على أهل الأموال الكريمة فكيف لهم بالخلاص من هذا بلاء شديد .

قال : فلا بد لهم من الرضى والتسليم لأمر الله العظيم فإنه الأولى بالخلق والعكس بالرزق . إن أخذ فقد أبقي . وإذا استرد العز فقد أجزل فيما أعطى . ولقد أعظم عليهم المدة إذ اشترى أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة وربك يخلق ما يشاء ويختار .

قلت له : وقد عني الآن أن أكرر البحث في بعض الصور السابقة لمزيد التوضيح والبيان فأسأل عن الوقت الذي قبل فيه بجواز الدخاع بشيء من مال من لا يملك أسره لبقاء الأكثر .

قال : أما في جواز الدخاع بالمال ففيه ثلاثة مذاهب : أحدها عدم حواره أصلا فالأخذ من أموالهم ظلم ولا هوادة في قليل الظلم ولا كثرة ولأن يأخذ

الجبار لا يكتفئ منه أو للسكل خذ لك من أخذ شيء من أموال هؤلاء ولو قل
لأنك تعطيه ما ليس له بحق فدافع ما ليس بحق من مال من لا يملك أصره
ضامن له آثم مساعد على الظلم .

فإن بلغ اليقين أو قدم للثب فأتهموا له ذلك برى من ضامه وإلا فهو ضامه
ولا برآن له من مال مسجد أو وقف إلا بالخلاص منه والتزام اللعان .

وفي قول آخر : فإن قبض الجبار أموال هؤلاء وخيف عليها أن تذهب
في يده جاز أن يدافع عنها بالهضم الإسلامية الواقي أصلاً أو غلة .
وأما قبل التمهص منه والاستيلاء فلا لأن الله قادر على أن يعصره عنها بأى
وجه كان .

فإن حق استئصاله لها فما هذا موضع جواز الدفع لتيقن ذهابها بدونه .
وفي قول ثالث إن محل الفدية قبل للوقوع في يد الجبابة كما أن النفس
لا تقضى بعد قتلها ولا ينظر في الإمكان والاحتمال هاهنا ولا حجة لأحد بقدره
الله على الدفع فإن الله قادر على دفع الجبار وغيره .
ولو ربح للسيف لقطع به رأس أمراء في الممكن أن يعصره الله عنه بقدرته
لكن هذا الإمكان والاحتمال غير معتد به ولا ملقفت إليه لما فيه من تعطيل
الأسباب ومصاداة الحكمة .

فإن من ألقى نفسه للسباع . وأدخل يده في حجر المقارب والأفاعي . وامتنع
من ورود الماء واجتلاب الغذاء لإمكان أن يفعل الله له ذلك فهو جاهل بحض
نحو طر بنفسه ماق إلى التماسكة بيده آثم بفعله غير معذور بقوله بذلك .
وإن من ترك ماله تقاطع طريق انسكالا على أنه يمكن أن يأخذه أو يذل
نفسه لمن يريد قتله لاجتماع أن لا يقتله فهو من الحق والاعتذار يمكن تفضلك
للأعلاء منه ولو لا ذكره كذلك نصا في الأثر اسكان ترك رفقته أولى .

قلت له : فجواز الأخذ من أموال هؤلاء للدفاع عنهم بالحماية والقتال
إذا رأى الإمام ذلك في أى وقت يكون ؟

قال : الله أعلم . وعلى قول من أجازه فإذا خوف العدو الخارج على البلد جاز
الأخذ منهم للدفاع عنهم .

وفى قول آخر : فإذا خيف منه استباحة القرية جاز ذلك .

وفى قول ثالث : فإذا خوف منه على المصر كله جاز ذلك .

قلت له : وهذا الخوف أهو إذا غشى أول المصر وعلم نزوله فيه أم إذا
استولى على شيء . أم ؟

قال : لا بين لى أن يكون استيلاؤه على شيء منه شرطا لجوازه لأن المراد
دفعه عن المصر كله فهل أن يستحوذ على شيء منه السكن وصوله المصر وحلوله
بأطرافه وحرمة شرط منه على قول .

وفى قول آخر : إن جوازه إذا علم نفس خروج الهامى إلى المصر وقصده إليه
ولو كان الخصم بعد فى محل الهدنة وهذا القول أصح لأن تماق الجواز بدخوله
المصر ووصوله إليه هو قريب من عدم حواز القدية لأمواله قبل وقوع الحلب
والنهب فيها وفيه ارتكاب الخطر ونجاسة الضرر ووهن للدولة وتقوية للخصم
ومعالة لأهل الدفاق والمذر على فقون للشقاق . والقتل صر على اللبى .

وبمثل هذا يكون فساد للدول وذهاب الممالك وتضييع الرعية . وإنما
الاستعداد والحزم فيما يكون قبل ذلك فى مريض ما يحشى من الخضم على الجميع
كخارج نجدنى هذا الزمان على ممالك الإمام زمان . وقصدهم إهلاك للنسل
والحرث والسكن الله سلم وأعان وأدل الخصم وأمان .

فإنهم لما علموا بجهوش الإمام ورايات الإسلام وقد استقبلتهم فى الديار

الجوبة وجلبت لهم كل حنف ومذبة . فكسوا على أمقاسهم في البرية .
ورجعوا قبل وصولهم إلى ديارهم المبعديه . قدس الله منهم بلاده وأراح من
بفسهم عباده . والله الحمد كما له أهل .

قلت له : فالإمام غير ضامن في هذه الفازلة لما أخذه من أموال هؤلاء
وغيرهم لادفع عنهم والحماية لهم إذ لم يكن له من بيت المال ما يكفي لدفع عدوه
وخاب من تسلط للهناء على المصر وأمله نجبرهم على القتال . واستعان من أغنيائهم
ببعض المال توسما بقول من أجازره واحتسابا لله تعالى في دفع الظلم والفساد عن
الأموال والمعاد

قال : هكذا يخرج عندي على هذا القول .

قلت له : إن رأي في هذه الفازلة أن أخذه من مال القيمة والبائغ وغيرهم
أولى لأنه دفع عن الجميع فحكم به كذلك . أترأه مصيبا في ذلك ؟ وعلى الناس
طاعته في حكمه هذا ؟

قال : هكذا عندي ولا أعلم أنه يسهم في ذلك خلافه لأنه الخفاف فهو إن
حكم به الإمام لم كالحكم بالإجماع .

قلت له : ولو رجعت الخارجة عليه فهل أن تفتنى المصر كما ثبت في الخبر
عن خوارج مجد عليه في هذه المرة ملا ضمان عليه في ذلك .
قال : هكذا عندي في هذا .

قلت له : فإن توارت أخهار بمثل هذه الطاغية فرأى الإمام والسلون إلى
المبادرة إليهم خرقا من تغلبهم فهو واجتماع الأوباش والظنم من الهدو وغيرهم من

أهل النفاق ثم صبح أنهم لم يخرجوا أبكون ضامفا لهم فيما أصابهم من نصب
أو محصنة أو مفرم ؟

قال : الله أعلم وأنا لا يبين لي وجوب العمان عليه للخارجين بأموالهم
وأنفسهم لذلك . وإنما هو في سمع مشكور . وفي عمله ماجور .

وقد وقع مثل هذا لرسول الله ﷺ في غزوة بدر الصغرى لما واعدته قريش
لقاءه في الموسم بالامام القابل من غزوة أحد فخرج رسول الله ﷺ طائفة من
أصحابه وتحقت قريش من لقائه . وقد أذاعوا الخبر بأنهم يسلاقونه في جموع
عظيمة وعدة كثيرة . فقال ﷺ : والله لأخرجن إليهم ولو بنفسى وفيها أنزل
قوله تعالى « الذين قال لهم الاناس ان الناس قد جموا اليكم فاخشوهم فزادهم ايمانا
وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل . فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء .
واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم » .

وإن إمام المسلمين وقائد أهل الدين . قد اقتدى برسول الله في تلقيهم
واتبع رضوان الله في الخروج إليهم وقد تحقروا عن قتاله مدظهور وعدم انفعال
مكاناتهم كما تخفف من قبلهم عن لقاء رسول الله ﷺ . وكفى بهذا عن المزيد
لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد . لكن الخروج الواقع على هذه للصفة
يكون جهادا لا دفاعا فإن أخذ الإمام فيه من مال يثم أو غائب أو وقف باجتماعه
فيكون ذلك خطأ يلزم ضمانه في بيت المال فليعلم .

قلت له : وقد زعم بعض المفسرين أن هذه آيات للشرقة قد أنزلت لما
أصيب بن أصحاب رسول الله ﷺ وانصرف أبو سفيان وأصحابه من أحد
فهاجوا الروحاء ندموا على انصرافهم وقالوا : لا محمدا قتلتم ولا للكواعب أردتم
ارحمهم الله . فأصبلهم فبانح ذلك الخبر رسول الله ﷺ فاستنفر أصحابه وقال :

ألا لا يخرج من معنا إلا من حضر يومنا بالأسى نخرج في سبعين رجلا حتى إذا بلغ إلى حراء الأسد وهي على ثمانية أميال من المدينة وإنما خرج ليسمع عدوه بأنه في قوة وإن ما أصاب أصحابه من قتل أو جراح غير موهن لهم ولا كاسر لشوكتهم ولا خاذل عن لقاء عدوم ونبيهم أنزلت : « الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم الفرح للذين أحسنوا منهم وانفقوا أجر عظيم . الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل » . قال : نعم يختلف في النزول نفسه أنه في أي الخروجين كان وليس هو اختلافا في أصل القراءة المذكورة لأنها لم تكن فالاختجاج بالنص باق بعينه وإنه اختلف في النزول باختلاف الرواة . وفي هذه النصبة الأخرى دليل على جواز الاستنفار والخروج لجرد المهمة وإلهاب العدو وإظهار قوة الإسلام وشدة جراتهم وعدم مهالاهم بالعدو ولله اكبر أنهم بالجراح والقتل وهذا باب واسع وأصل كبير وهو من أعظم الجهاد فله حكمه وأيس من باب للدفاع في شيء فلا يقلناوله .

قلت له : فإن بلغ الإمام أن خارحة تخرج عليه وخاف أن يكون كذلك أيحوز أن يستأجر الناس للدفاع خروجا بالأموال والأنفس قل أن يصح معه ذلك إن خاف بتأخره أن يتسع الخرق على الراقع وأن يبطئه به حشر الرعية فيفسد الوهن للصاعد .

قال : أما صحة الخبر بالبينة للمعادلة أو مشاهدة اللقطة فإنه مما يفتقر في هذا الموضوع وإنما يرجع فيه إلى النظر الاختياري والاستدلال بقرائن الأحكام لا بالبرهان ونرجو أن الله يرشد قوام دينه في عبادته . إلى صواب الرأي وسداده . فإن رأوا الخروج أحزم وأولى وأنسكى لمداة المولى جاز ذلك .

فإن ثبت خروج البغاة فهو دفاع وله حكمه وإلا فهو جهاد محض وفيه ما فيه من ترغيب للخصم وترهيبه وإطهار قوة الإسلام وشدة مدامته كخروج الذي عليه السلام إلى حمراء الأسد .

قلت له : فإن كان الخارج معروفاً أن قصده انتزاع ممالك الإمام . وتبديل شمل الإسلام . وإبطال الحدود وتغيير الأحكام فعلى من يجب جهاده ؟
قال : إن جهاده دفاع وله ما لغيره من أحكام للدفع من يلزمه ذلك من الرعية والشراة كما سبق وللإمام جبرهم على الخروج إليه بأموالهم وأنفسهم .

قلت له : وهل يخرج في هذا قول بجوازه حتى في مال من لا يملك أسره ؟
قال : هكذا يظهر لي أن الجهابذة لا يؤمنون على مال بنيم ولا معتوه ولا غيره فهم معروفون بالصف . وسوم الناس بالخلف . يعم ظلمهم الجميع . ويشمل جورهم للرفيع والوضيع . إلى غير غاية تعرف ولا حد يوصف فجواز دفعهم من أموال الجميع للحماية على الشروط السابقة غير خارج من الصواب . وللإمام والمسلمين النظر فيه لما رأوه أقرب إلى الحق وأقوم بالقسط جاز فيه أمرهم ونفذ حكمهم وعليهم ولهم الاجتهاد في مصالح العباد . والله يهديهم إلى سبيل الرشاد . بفعله وكرمه . والله أعلم . فينظر فيه ثم لا يؤخذ منه إلا بحق والسلام .

قلت له : فهذه رعية بركا بعضهم نفر للجهاد للدفع في هذه المرة الجوية وبعضهم لم يستنفروا الإمام معهم أو عملاً وأراد الخارجون أن يحاسبوا للقاعدتين ويأخذوا من أموالهم كما أخذ من جماعة المستغفرين ألم ذلك أم لا ؟
فإن دللتها نازلة .

الجواب :

هم سواء في ذلك على القول الذي نعرفه في باب المنظار فالقاعد أحق بتسليم المال من المجاهد . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في هذه الدولة هي على الأموال أم على الرجال ؟

إن قلت : على الرجال للفقير والغني سواء فيها .

وإن قلت : على الأموال فعلى ثمن الأصول أم على الفيلة أم على الأمواه ؟

أم على عدد النخل أم لا ؟ وعلى الغائب واليتيم والأرامل ممن يملك أسرته ومن لا يملك أسرته ؟

الجواب :

أصل الدولة إنما هي للجهاد والجهاد على الرجال للفاديين على الخروج

بالمال والحل

وإن كانت دفاعاً ورأى أهل البلد أن تجعل على الأموال فقد أجاز ذلك بعض

المؤرخين . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ويمين أسرته الإمام أو الوالي يذمر أهل بلده على الخروج للجهاد في

فقال شيء من لقرى البهجة أيحوز له أن يجبر الفقراء الذين لا يجدون ما ينفقون

على عيالهم . منهم من يسفر على دابة . ومنهم من يزرع ويخرج على نفسه وعياله

أم لا يحوز له ذلك ؟

الجواب :

لا يجبر الفقراء الذين يلحقهم الضرر بخروجهم إلا إذا جعل لهم ما يندفع به عنهم للضرر من الترك لأهلهم ما يكفهم إلى رجوعهم فقد صاروا بذلك كالأغنياء فيلزمهم من الجهاد ما يلزم الأغنياء لأن ذلك غنى في حقهم . والله أعلم . وهذا فقط خط شيخنا العلامة الخليلي .

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى جناب سيدنا وعزيزنا الثقة الأحل الأكرم الأحشم المجاهد في سبيل الله
إمام المسلمين الولد مزان بن قيس أعزه الله ونصره
سلام عليك ورحمة الله وبركاته .

كتبك للشريفة وصلت وما بلسان خادمك محمد بن سلمان الخروصي عرفناه .
وتعاريف فوصل ومحمد بن علي والسمار نظرناهن وهن صريجات في حالقين :
إحداها : الأخيار النجدي .

والثانية : الأخيار اللمانية بوجود الضعف والخوانة من تلك الأطراف وكلهم
يستعدى وصولك بالحال .

ومن كذا تؤخر لك لأجل للتخفيف لاسكن نرى الأمر يزيد والداعي حثيث .
مصرع وكذلك تعاريف زائد .

والآن لك للآخر ولا نحب لك القواهن من يوم إلى يوم ولا تستوى مثل
بنى أمية إذ يدعوهم عاملهم بمصر فيكتبون له رقع الأمور حتى أخذت ، صر وانزع
الملك . اسكن نقول : تشمر وقم على بركات الله تعالى بجنود المسلمين من الشريعة
والهاطقة وغيرها قبل وقوع الخلد في البرمي .

وإذا وصل ابن سمود قبلك نخاف أن تنكشف عن داهية لا يمكن تداركها
فلا بد من القيام إن كان مرادك الدفاع عن هذه الرعية من حد بركا إلى البريمي
والظاهرة ونحن من استقوى خبر ابن سمود إلى هذا الوقت الذي عزمناه للبريمي
يقارب عشرة آلاف نفر فائدة ولا يمكن المقام على هذا .

ولا يحرك ابن سمود إلا أهل عمان فلا بد من قلع هذه الشجرة الناصدة من
كل مخوف إن كانت لك نية في نصر الله ورسوله وإحياء هذه الدعوة وإغاثة
المعراء والمساكين والخروج على هؤلاء الكفرة من أهل الشمال وفهم في سبيل
الله له في حكم الدفاع يلزم أهل عمان بأموالهم وأنفسهم على الأنهر والأصح
من قول المسلمين وقد أجزنا لك جبرهم إليهم ودعوتهم وتأييدهم وليس
حد الجفا إذا أحاط بك الخصم وتفتت عليك الهلذان وصارت يدهم القوية .
وكلهم العنية .

وليس جهاد ابن سمود أوجب ولا ألزم من جهاد أهل عمان الذين يكابون
عليك العدو ويجرون عليك الخصم مرادهم نزع ملكك . واستئصال دولتك .
قال الله تعالى : « وإيا تحامن » من قوم حيانة فانبذ إليهم على سواء » فكيف بمن
يكاذب ويعامد ويرسل .

وبالجملة فلا يستقيم أمرك ولا يستقر ملكك . ولا تسلم رعييتك بدون هذا
فعم ولقد أجزنا لك في الخروج للقرض من الرعية على بيت المال ولو بالجبر وأمرناك
به فالزمهم إياه عن أمرنا ورأينا ولا تعطل أمور المسلمين ولا تسمع قول المنهيين
فإن هذا هو الصحيح في النظر . ويشهد بصحته الأمر .

وأنا أقول : إنك أبافهم إياه عن واحدكم به عليهم . في . وإلى في ذلك مجتهد
لله تعالى ومتقرب إليه وإن كان في المسلمين من يفسد جواره ويرى باطله أنا
أحاكمه إلى آثار المسلمين وسيرهم وهي بحمد الله موجودة ، فإن كانت من مسائل

الاختلاف ولكن للتوسع بالرأى المختلف فيه في وقت الضرورة أعز للدولة وأنفع الأمة .

ولا ننظر إلى المأثية ولون من مشقة الحال . وذهاب بعض المال . فإن المريض لأجل طلب العافية يداوى بالبط والكى وقطع مض الأعضاء لسلامة الجسم . وإن كان ضعيف الطلب يؤلمه ذلك من غير نظر في العواقب فالماقل لا يلغفت إليه .

والسلام من أحبائك الفقراء إلى الله تعالى وشركائك في المسرة والمضرة :
هلال بن أحمد وكتابه والقتال به والداعي إليه سعيد بن خلف الخليلي كعبه به .
أقول : إن رأينا هذا ونسأل الله الإعانة عليه لكن إذا كان قيام هذا الجيش وتكليف الرعية باقراض والقيام بالأموال والأنفس فإن وصل أهل نجد فقد تحققت الضرورة وتبينت الحاجة وظهر الوجه فإن أخرجهم لله لطافة .
فإن كان يكفيك من هؤلاء الخلق أن يردوك بكامة جميلة وطلب مساحرة ولعسكر الوصل والأقوال وترجعوا عنهم سالمين من بأسكم مثل بنى أبي على إلى شهر وهاووا مخالفين . فالأولى ترك القيام في الحال فليس هو الوجه الذي أردناه ولا للطريق الذي اعتمدناه . وأمرناك به ودعونا لك وأجزنا لك هذه الوجوه .

وإن كان قصدك كشف قذاع الحيلة والتقية وقهر كل خصم من الظاهرة وأهل الشمال المعادين إلى حد مهلغ للقدرة ولا تأخذك في الله لومة لائم ولا قول قائل فهو الوجه الذي أجزناه لك وأمرناك به وهو إكرام كل صديق منقطع واستبقاؤه عضداً لك مثل زائد بن خليفة على ما تظاهرت عنه الأخهار أنه قطع بخصامة ابن سمود لأجلكم فيسحق الإكرام .

ومثل محمد بن علي لصحبته السابقة وما لأن عليه شيء كذلك ولكن لا تترك

له الرأي فيمن يستحق القهر والضيوط بالسياسة ونزع ما في يده مما إذا صرح بالكره
يكون في تركه على الدولة وهن وفي المماقبة بلاء مثل أناس لا يخفك أسرم وكل
من تعصب لأهل الباطل ولم يكفه واجبه فيضبط معه ؛ هذا رأينا .

فإن كنت غازماً فتوكل على الله وسر على بركات الله والله معك ولا يخذل
من الله ناصره . ولا يضيع من كان الله معه

وإن رأيت غير ذلك فليس مما فيه أسر ولا تقول فيه بشيء إلا أن كل
نارلة لها حكم والله يتولاكم ويرعاكم . وهو الذي يتولى الصالحين بفضلهم وكرمه
والسلام .

واصلك هذا التعريف فاعرضه على الشيخ محمد بن سليم ويعرضه على كل ذي
معرفة فإن كان غير خارج من الصواب فقد أزمناك العمل به إن كنت تراه صلاحاً
وقواماً للدولة وهو رأينا ولا نلزمك إياه إن رأيت الصلاح في غيره .

وأما نحن فنراه هو إصلاحاً إن قال أحد بطلانه فاقم عليه الحجة أو يصل
إيئنا ونحنا كمه إلى آثار المسلمين وسيرهم وإياك وللقواهي يا عزان والوهانة يصبح
أهل نجد والظاهرة والذين في قلوبهم مرض معسكرين في البرمي . شد على أعداء
الله . واقهرهم بحكم الله وذاتهم بعزة الله فإن عند الامتحان يكرم المرء أو يهان .
والحليم من فكر في العواقب . وزائد ومحمد بن علي أعرف بما هناك وخطوطهم
كما ترى . فعرف إبراهيم وصالح أن يلاقوك بجيشهم البرمي ويأتوك بالسميع والبصير
وللطيع كله وبأخذوا القرض ويلزموه الناس .

وإياك أن تسمع الوسائل والمقنعين جزاهم الله خيراً .

وإياك أن تأخذ من العقراء والضمفاء ومثل أهل السيب وبركا السكدودين
بالفرامة والامتحان من زمن سالم وثوبني وتترك الأقوياء واليا سير أهل الباطنة
فيكون ذلك خارجاً من العدل ومخالفاً لسيرة الأئمة الصالحين .

وإن كان الشيخ محمد ما يقدر بأمر فليسكت وإن ما قدر يسكت دبره بسر
صحارا ويحيى . عندنا ولا يمرض لأهل الرستاق والباطنة وغيرهم إن كان مرادهم
قوام الدولة ولا يريد للضياع . وإلا فسيكشف الفطاء عند الله تعالى غداً يوم
القيامة إذا أصبح ابن سمود حاكماً بعمان . مستقوياً على البربري والفاطمية والشمال
وغاراته تصل إلى السد ولا يكفيه من أهل عمان إلا كما يحكم على ثوبى يوم عزمة
يحيى مائة ألف وبغضار يومئذ هل يبقى حكم وإمامة ودين ومعزة للإسلام أيه ف
هو وغيره كيف الماقبة في الدنيا والآخرة .

وهل اسمة مال مثل هذه الوجوه في الضرورة أقرب إلى رضا الله تعالى واتباع
الحق أم تركها حياء من الناس ومداراة لهم أحسن ؟ أقول قولى وأستغفر الله تعالى
لى وإلحكم والسلام .

ملحق خير وسرور : وإذا تمين عزمكم على القيام فالذى يحتاجه أهل الشرقية
يأخذونه من القرض المسطر من هناك أو من صمد أو من نزوى . وأرى وسهلاً
ورتبته لهم من تلك اللجعة وأنت مرء على أهل اللباطنة للمزاز وخذ منهم
ومن غيرهم على الترتيب السابق والذي يحصل من هذا لنجمله مدداً لكم فوق
ذلك والسلام .

ومن قبل ما جاء بلسان الولد محمد بن سليمان شرحه لنا وجوابه كذلك :
خذه من لسانه بالترتيب .

ونحن تسكفنا بالبيان في هذه المهمة لأنها عظيمة الشأن . فلم تسكل بها على
بيان باللسان والسلام .

حرر يوم ٤ من شوال سنة ١٣٨٤ .

فصل

فأخبرني أن رجلاً من المهاجرين . من أصحاب النبي ﷺ مرّت تحت جذع
عروة فقال : سلام عليكم بما صبرتم فلبصم عقبي الدار .
فانطلق الحرس فأخبر زياداً فأرسل إليه .
فلما جاءه فقال : أخبرني كيف كان معاوية ؟
فقال : بل أخبرك كيف كان رسول الله ﷺ . وحكمه وقضاؤه وعداوته .
وولايته .

قال : أخبرني كيف كان معاوية .

قال : أراك سفيهاً أخبرك عن رسول الله ﷺ فنقول : ألا أخبرني كيف
كان معاوية تريد أن تقول بذلك مع ما به أسر رسول الله ﷺ لا أعلمك حقاً
أموت .

قال : فذهب بكل عذاب فأبى فجاءه أناس من أشرف الناس فقالوا : سبحان
الله رجل من المهاجرين من أصحاب رسول الله ﷺ !
فقال : قولوا له : يكلمني ثم يذهب . فجاءوه فقالوا له : غفر الله لك إن هذا
جبار لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر كله يسرّحك .

قال : لا يبر هو وآثم فأبى أن يكلمه فأمر به فأخرج إلى الجبانة ثم جعل حوله
حزم فصب ثم أحرقه بالنار انتهى .

قال غيره : ولأى شيء سيدي أي هذا المهاجري عن تكليم هذا الكافر
وفي ذلك خلاصه من بده وسلامته من بطله .

وفي الشرع : إن على الإنسان أن يخلص نفسه بما قدر عليه إلا أن يكون
كفراً وفي الكفره ذلك لا عليه إذا اطمأن قلبه بالإيمان وأظهر ذلك باللسان .

أم هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيكون ترك كلامه له كقوله
بذلك له ؟

وما أراد بقوله : لا يبرّ هو وآثم ؟ تفضل شيخنا بهوانه أهل الله عليكم
رضوانه . وأعلى مرتفلك وأسكنك جنانه . بفضلته وكرمه وإحسانه . وعليك
السلام .

الجواب :

قد جاء في الحديث الصحيح من النبي ﷺ : أفضل الجهاد كلمة حق تقال .
عند سلطان جائر يقول عليها صاحبها فقاتل تلك الكلمة مذكور في الأصل من .
قولها وموسع له في تركها . إذا كانت الحالة هذه ثم هي لا تدفع ظلماً ولا
تزد نكراً إذا كان يقول صاحبها عليها وإنما كانت في الظاهر سبباً
لمزيد ظلم أو وفور جور وفساد فكيف هي والحالة هذه من أفضل الجهاد
وأجل الوسائل ؟

ومن هذا الباب حديث : أيكم يأتي مكة فيؤذن بها فأصيح له بالجملة ؟
فانتدب لذلك حبيب الأنصارى فقل مصلوباً ولم يكن ذلك لإقامة الحجّة على
أهل مكة ولا سبباً لإسلامهم وإنما كان ذلك شروفاً لفاعل وإظهاراً منه اقوة
إيمانه وتعرضاً لفضل الشهادة

هذا ولو لم يكن في مثل هذا مصلحة تعرف غير نيل شرف الشهادة وفضلها
لكفى به كلف وفيه ما لا يخفى على من ينظر بنور الله تعالى من إظهار اقوة
الإسلام وشدة معاداتهم وعظم شكيتهم فيه . وبذل أنفسهم له وعدم مبالاةهم
بها في جنب الله تعالى تمزراً به وحباً له وطلباً لرضوانه . وبهياً للأفئدة القائمية

بالجدة للهامة مع ما فيه من إعانة للكافر وإظهار للكبير عليه واستقصاء ما هو فيه من الحال في جنب ما يرجى من كرم المولى وما وعده من عظيم الثواب يبيع النفس في مثل هذا المقام الدخض . فلا اعتذار ولا مهاودة ولا وهن ولا نشل ولا جبن ولا كسل ولا خور عن الموت فاقض ما أنت قاض إنما تقضى هذه الحياة الدنيا إنا آمنا بربنا ليعفو لنا خطايانا

فهذا للصحابي ناع نفسه لله بين يدي الجبار فلم يرض لشيء من النشل ولا الاعتذار هي المنزلة للعلمية والدرجة الرفيعة .

ولو أراد التمتع بالحياة الدنيا لقوسع بالاعتذار . وكفر بمهمه حائناً بكلام الجبار . ولكن هذا مما لا مما يلزمه .

ولولا أن نفس الشهادة لله خير من بقائه إن قدر عليها لما حث النبي ﷺ على نحو هذه الوجوه . وقد تعلم أنه يحب لصاحبه عزز عليه ما عظم حرصه عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم . ومع شدة رأفته بهم ورحمته لهم قد كان لا يبالى بهم في أى وجه استشهدوا وبأى طريقة في الله قتلوا . طلباً لصاداتهم . وحرصاً على رضوان الله عنهم . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وكذلك لما أن أظهر الله إمام المسلمين . وأعلى كلمة الحق وصار هو وأتباعه في الجهاد في سبيل الله أتري سبيلاً واسماً لمن تخلف عنهم لوجود الضرورة بالمال والأهل أم لا يصح إلا الخروج ؟

الجواب :

لا يندبر عن الجهاد مع دعوة الإمام إليه إلا من عذره الله بضمف أو عجز . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : من إمام المسلمين عزان بن قيس إلى كافة من يراه من ولاية البلدان وسائر الأمال وكافة رؤساء القبائل وشيوخهم وجهاتهم المدعوين للجهاد في سبيل الله تعالى ونصرة دينه . سلام عليكم وعلى كافة من اتبع الهدى وأطاع الله ورسوله . أما بعد فإن الله تعالى قد ألزمكم الجهاد في سبيله ونصرة دينه والذب عن حريم الإسلام . والدفاع لكل خصم باغ . أو حيار طاغ .

فالتزموا ما ألزمكم الله من القيام بأمره . وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم . فلا بد من إجابة الدعوة والتزام الطاعة .

وها نحن نبين لكم قاعدة ترجمون إليها وتعتمدون عليها إذا دعيتم للجهاد وأريد منكم الدفاع . ما أولا إن الله قد فرض على الأغنياء بأنفسهم وأموالهم إذا دعوناكم لأمر يكفي فيه خروج الأغنياء الذين لزمهم الجهاد بما لا يخلف فيه بالإمارة عليهم دون غيرهم من الفقراء المذمومين .

وايس مرادنا بالفقير المذكور نفس كثرة النخيل والغلل ولكن كل من عذره ما يكفي لمولة أهله إلى رجوعه فالجهاد لازم له والخروج واجب عليه . فإن عظم الأمر ولم يكف هؤلاء فقد ألزمنا للفقراء الخروج بعد أن يجعل لكل أحد ما يكفيه لمولاه إلى حد رجوعه وقد جعلنا ذلك على الأموال بغير ضرر يلحق بأحد وليس به على أحد من هؤلاء إلا بقدر ما يرى الظاهر أنه يدفع للضرر عنه من عطف من يلزمه ذلك فيلزمون الخروج على هذا بحسب الحاجة التي تدعو للضرورة إليها ويأتيكم الأمر بها ولا تجعلوها دولة على الأموال إلا على هذه للشروط المذكورة . فقد أجرينا هذا الحكم على كافة الرعايا والبلدان من أهل عمان كافة .

وأما للدول الماضية قبل هذا للتقدم والبيان فلا بأس أن تجعل على الأموال على ما سبق وجاز شرعا كما تقرر في غير موضع . والله أعلم .

قلت له : إن في غير موضع من الآثار أنه لا يجوز للإمام جبر رعيه على الفرو
والجهاد معه إلا من قطع على نفسه معه ما حد هذا الجبر الذي لا يجوز للإمام فله
تقد تراكم تأمرون على رعيهكم وتكتبون لهم للقيام معكم والنهوض عندكم على
عدوكم وقد علمتم مالكم من سلطان عليهم وتقية لكم فإن بعضهم يفتيكم وبعضها
يداريكم وقوما يخافون سقوط منزلتهم لديكم ولولا ذلك ما أحب القيام ولا طلب
الجهاد ومال إلى الراحة .

وفي سيرة الشيخ سعيد بن أحمد إلى السيد أحمد بن سعيد يمين عليه مثل
هذا ما معناه أنه لا يجوز لك أن تكتب إلى القادة أن ينهضوا لك من قومهم
كذا وكذا من الرجال لأنهم يعجبون عليهم ويلزمونهم ما لا يلزمهم ومن قال
منهم : « يلزمي الجهاد كان مصداق في ذلك وأسمنا فيه أوضح لنا وجه الحق في
هذا فاقصدنا في هذا المارضة والعمى ولكن أردنا بيان وجه جسوازه ومعرفة
حد هذا الجبر الممنوع فتفضل بذلك علما .

الجواب :

نحن ما علمنا ذلك ولا أمرنا به إلا كما أمر به رسول الله ﷺ . فقد كان
يدعو الناس إلى الجهاد في سبيل الله ويحرضهم عليه ويأمرهم به ولا يهذرهم منه
ولو تركوه لكفروا وهلكوا . وأنت فاسأل وطالع هل كان شراة وعساكر
في زمانه صلوات الله عليه للبيعة أم كانوا يسلون له ويبايعونه على السمع والطاعة
والجهاد في سبيل الله ولا يقبل منهم غير ذلك وهذا غير خفي ؟

ولقد تخلف عنه التسليحة : كتب بن مالك وصاحبه فأمر النبي ﷺ بترك
بها لنهم ومنع من ديتهم واعتزال نساءهم حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت .
ومن المعلوم أن الكفاية عنهم خاصة برسوله ﷺ ومن معه .

ولولا أنه فرض واجب لما أمر الله به ولا فصله رسول الله ﷺ وقد نزل ذلك من بعده أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ومن بعدهم من الخلفاء الراشدين والأئمة المحققين . قال الله تعالى : « قل للمخلفين من الأعراب سددموني إلى قوم أولى بأس شديد فقاتلوهم أو يسلمون : فإن طيعوا يؤتكم الله أجرا حسنا وإن تقولوا كما توليتم من قبل بذنكم عذابا أليّا » .

وأجمع الفقهاء أن الداعي في هذه الآية هو أبو بكر رضي الله عنه . وانظر إلى قوله تعالى : « يذبكم عذابا أليّا » فما لنا لا ندعهم إلى دعوة الله تعالى ونماقب من امتنع عن القيام بأمر مولاه وعن لا نعلم سبيلا أهدى من سبيل الله . ويهدي محمد بن عبد الله وأصحابه من بعده وكفى بهم وبالقرآن قدرة وهدى . وسلم لنا على جماعتك الفقهاء الذين يقولون بغير هذا .

وسيرة الشيخ السكندى إلى الإمام أحمد بن سعيد لما سأله عن هذا نظرتها . وقد كان للشيخ أحمد بن سعيد عنهم حبارا في زمانه ونظن أن للشيخ سعيد ابن أحمد قد احتال عليه بكل حيلة يمكن أن يبطئ بها اثلا بكون سببا في تنويقه بشيء . وليس الشأن ذلك كله والسلام .

وقد أجزنا لسيدنا الإمام مقوبة من تخلف عن الجهاد غير عذر بمذره الله به ونرى أن ذلك هو للصواب وكل من كان من أولى الضرر المذكورين عند الله تعالى فاعتدى عليه أحد بإلزام ما لا يلزمه فليرفع أمره إلينا وهي الإمام دنع للضرر عنه .

وأما كفاية لإمام إلى الأكابر فقد كان كذلك يفعل رسول الله ﷺ . والخلفاء بعده والأئمة كلهم يفهمون الجميع ويهللون الدعوة إلى رؤساء القوم فيأخذون طاعتهم ويقاتلون الجحجح باستقلالهم إلا من أخرج عنهم نفسا بحجة .

وإن كان من الرعية فالدعوة للرؤساء والأكابر ليقوموا بهم غير ضارة لأن القيام جائز للإمام أن يدعو الإمام إليه ومن كان له عذر أو احتيج بحجة فلا يرفع أمره إلى عمال الإمام لينصفهم . ودعوة الناس واحدا واحدا كالتمذ لا حاجة عليه . وقد قامت الحجة وبلغت الدعوة فلا حاجة لمظالم لم يرفع إليها ظلاله ولم يهاجها شكايته والسلام .

• مسألة :

ومنه : قال الله تعالى : « انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم نسر لنا هذه الآية واكشف لنا عما تحتها من المأاني والحقائق وما تضمنته من الذكك والدقائق وما احتوت عليه من الأحكام . المقصود بها الأنام .

وما معنى خفافا وثقالا ؟

ومن هذا المستفتر والمحطاب بهذا الجهاد ؟

وما ترتيب الجهاد بالنفس والمال ؟ متى يجب وأين يلزم ؟ وعلى من يقتسم ؟
بين لنا ذلك ببياننا شايئا .

الجواب :

قد ذكرنا ما يتعلق بالأحكام من هذا في مسألة الجهاد وكفى عن الإعادة وما يتعلق بالآلة لفظ فطالمة من الكشف وكفى به عن الزيادة والله أعلم

• مسألة :

ومنه : أيجوز كفت الأنلاج وقصدها في دولة سيدنا الإمام إذا كان خروج أهل البلد دفاعا كدولة البريمي فإنهم لم يفتقروا على تأدية دراهم لا على حساب النخلة

ولا على حساب من الأعمال فإن تر ذلك وجه حق في ذلك فإن الحاجة إليه داعية ونرى ذلك أكبر ما يكون في تدمير دولكم فلم يبق عائق إلا إن كان غير جائز بين لنا ذلك بما نأشأنا .

الجواب :

هذا سيدكر إن شاء الله في مسألة غير هذه والسلام .

مسألة :

ومنه : وفيمن عليه مظنة قليلة مثل درهم أو أقل بأرض ميدة يحتاج إلى زاد وراحلة فلم يخرج يؤدي ما عليه حتى انقذت الصفقة ابجـاد المدو وهو فقير لا مال له ولا ولاء منه بل يحل له الخروج منهم إذا صدق لله في توبته وأوصى بأداء ما عليه ؟

وكذلك من كان عليه دين بوجه حق وهو فقير لا يقدر على الخروج منه ولا ولاء من مال بعد موته أو في ماله ولاء هل يجوز له الخروج على كلا الوجهين إذا أوصى بأداء ما عليه ؟ عرفنا رأيك في هذا لأننا لذلك محتاجون والأغنياء نائمون وفي أموالهم ناظرون وبالرخص مقوسعون . والقراء يرجي من بعضهم نصر لدين الله وقليل ما هم وللتوفيق بيد الله .

الجواب :

إذا تركه هذه ثقة وأوصى به وأشهد عليه لم يضق عليه الخروج دفاعاً أو جهاداً . وإن لم يكن معه ولاء فلا يخرج في الجهاد لثقل المدو إلا أن تنشه الحرب دفاعاً مقيلاً له : أن يدافع عن نفسه وعن يلزمه أو يجوز له للدفاع عنه ولا شك في نوم الأغنياء لأنهم بالراحة أولى بخلفه وبإفاضة رزقه على من شاء من عبادته . والله أعلم

• مسألة :

ومنه : قال الله ربي : « الذين آمنوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم
في سبيل الله أعظم درجة عند الله » سألت شيخنا عن أعظم درجة في هذا
الموضع إما للتفصيل أم لغيره ؟
وإن كانت للتفصيل أخبرنا عن معناها .

الجواب :

كل المؤمنين من أهل الصبر وفهم له درجة عند الله إذا كان مستقيماً على
الإيمان غير مقصر في شيء من الواجبات لكن درجة المحمدين أعظم وأجل
عند الله من سائر الدرجات وهي للتفصيل كما قال الله : « ولكل درجة مما
عملوا » . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول شيخنا في الإمام إذا خرج للقرى والبلدان متفقدا لأحوال
رعيته ومصلحها ما إذا أن يكاري دواب من الداس لحرقه أو لركوب أحد
من الشراة فامتنع أرباب الدواب بعد أن بذل أكثر من استحقاقهم الجوز
جبرهم على كراء المثل إذ دعت الضرورة إلى ذلك وخاف الإمام أن يعطل
مراده ؟

وكذلك لا يخفى عليك قلة اللذات في البلاد أيجوز للإمام أن يتمرر من
أهل اللذات رجالاً ظاهراً صلاحهم والأعالي عليهم الأمانة إذا عدت منازل
الذقة فيهم أماله رخصة في استعمال هؤلاء حتى تصح حياتهم فيقول لهم الأموال
الموقوفة ويقدم عليهم أن لا يقدموا على شيء حتى يعرفوه أو يسألوا فيه أهل الخبرة
به بين لغا ذلك .

الجواب :

أما إذا كان الإمام خارجا للحرب وجهاد فامتنع أهل الدواب من السكراء
فقد قول بجوازه أن يلزمهم ذلك السكراء المثل إذا لم يجد بدون ذلك وخاف أن
يقطع شغل الدولة بدونه .

وأما خروجه في غير ذلك من المصلح فلا يلزم الناس ذلك ويكاريهم بما
اتفقوا هو رعيه سواء .

وأما استعمال من ظهر صلاحه في الأشياء الظاهرة ولم تظهر منه خيانة فعسى
أن لا يضييق عليه مع عدم التفتات ويترك عليهم العيرن .

■ مسألة :

ومنه : وإذا أراد الإمام الخروج للجهاد فآمر على كافة الرعايا ثم إن الرعية
جمعت تلك الدولة على أرباب الأموال وفيهم المذرون عن الجهاد من النساء
والعبيد واليتامى والمرضى أقبلهم هذا جائز أم لا ؟

وهل فرق إذا كان الإمام هو الخارج أو الخارج عليه فيجوز إذا كان
مخروجا عليه ويمنع إذا كان هو الخارج .

وكذلك إذا أراد الإمام من رعيته قرضا دراهم إذا كان بيت المال ضميما
ولم يحصل من الرعية إلا باعبر في أى موضع يجوز للإمام جبرهم ويكون القرض
على بيت المال أوضح لنا هذه المعاني لرسما عندك أورا .

الجواب :

إذا كان الجهاد دفاعا فحمل ذلك على المذكورين بوجود جوازه في آثار المتأخرين .
والجبر على القرض جائز إذا حيف على للدولة ويرجى بذلك إقامة الأمر
ودفع الوهن منها والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وقد أوجبنا هؤلاء المردة فكلفونا خشى أموالهم كالشيخ منصور
ابن ناصر ومسلم بن عمار الله لا مقلناهم عن الأحكام الشرعية أيمحل لنا أن نكلف
للرعية بخشى أموالهم إذا لم تطلب أنفسهم بذلك أم لا وجه له ولا رخصة ولا جواز
فترجع إلى الأجراء أنفسنا جرم بذلك ؟ تفضل بالبيان .

الجواب :

خشى أموالهم هو نوع من حربهم ومتى جاز لكم أن تأمروهم بحربهم
جاز لكم أن تأمروهم بخشى أموالهم بلا فرق فتوكلوا على الله .

• مسألة :

ومنه : وما فولك في أمور للرعية مع إمارتنا عليهم فيهم اليتيم والغائب والنساء
وما أشبه ذلك فإذا أمرناهم أن الدولة على أهل الأموال دون عدد للرجال فنقول :
إن اليتيم والنساء لا جهاد عليهم وإن أمرنا على الأغنياء دون الفقراء واليتيم
والنساء بنى أهل البلد قليلين ولا قدرنا نقتاسر في أمرهم إلا بعد المناظرة منك
في هذا . وتفضل عرفنا والمذكور من عذره الله .

الجواب :

ادعهم إلى الجهاد في سبيل الله والقيام بأمره ونصرة دينه كما كان رسول
الله ﷺ يدعوم إليه . وليس عليكم أن تفتشوا كل واحد بعينه ما لم يصححكم
ظلم لأحد من الرعية والجهاد على الرجال لا على الأموال . والله أعلم

• مسألة :

ومنه : ما حال الأموال التي تجب على أهلها فيما الدولة أي التي تكفي

غالبهما أهلها لحول بغير احتمال ولا دين أم يلزم في جميع الأحوال التي تكفي فائتها
أهلها لمؤنة بغير احتمال دين ولا صبي والتي لا تكفي سوى للرجال والنساء
والصبيان والأيتام جميع مؤلاء . يلزم في أموالهم للدولة أم هي في أموال الرجال
فما بين دون النساء والصبيان والأيتام ؟

الجواب :

هي على من لزمه ذلك كما تقرر في كتب الفقه . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في فرائض أهل الدولة أتجب على أهل البلد في أموالهم أم لا ؟
وإن وجبت وكان البلد به طوائف تجب على البلد جملة الغائب والحاضر
أم كل طائفة عليهم دولتهم ولا على الغائب شيء أم لا ؟

الجواب :

هي على أهل البلد جميعا إن كان الخروج دقا . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وهل يجوز لمن عليه دين ومظالم تلحق بالرافع منها ولم يستوعب في الحال
قضاءها ولا الإشهاد عليها ملهاً كان أو ممصراً أن يدفع عن ماله . وعن غيره من
الذاهب أهل المظالم والهمى ولو خاف للثقل وذهاب حقوق الناس بذلك أم لا ؟
تفضل أجبت شئني ما جوراً إن شاء الله .

الجواب :

الله أعلم ولا أدري أن أحدا يجهل أن يدفع عن نفسه من قصده تنه أو لأحد
ماله أو لما كان من نوع ظله .

فإنما ثبت هذا فالدفاع عن بلزمه للدفاع له منه من أهل داره أو من غيره
من أهل بلده أو ما زاد على ذلك في قول من رآه في موضع وجوبه كأنه يخرج
على هذا في موضع جواز له أو وجوبه من مختلف فيه أو متفق عليه وإنما
يكون الدين عذراً له عن الخروج في الحرب جهاداً في غير موضع الدفع عن نفسه
أو ما زاد عليه والاستقصاء إلى شرح هذا كله محله كتيب الفتاوى . والله أعلم .

قول الصبيحي بالمنع أو بمنعه .

قال الشيخ سعيد لوالى الإمام عهد الله محمد الهشبي : وما ذكرته من قبل
للرمية التي للعزم فإن جعلت على الأعداء فجائز .
وإن جعلت على الأموال جهما كل بئذره حتى من مال من لا يملك أمره
فجائز فالأول جهاد وللثاني دفاع . ودفاع اليمامة عن الرستاق لضعفهم المشهور
غير منسكور . وعسى الله أن ييسر الخرج بإيه لطيف بعباده .

وأما الشيخ خيس بن جاعد فقد سمعت منه من زمان أنه عاد عائر لا قوة
له وينبغي أن لا تنفقوه فإنه كبير السن إذ ضفت قرته رقلت همته . غير معلوم .
وأنا أخبرني عنه الشيخ يحيى من زمان أنه كذلك أسأله عنه فيقول لي يفتحو هذا
من حاه والله يكفى الدولة بمن يسطعها والله لا يصيها ولو أعذر منسل يحيى
ومثلك رأيت ما نددت عليه والله ولي كل خير فصله وكرمه والسلام .
ومن كلام له آخر أيضاً فهو بعد قد عرفت ذلك سابقاً أن تسكهينا شمل الخزم
تجهله على أهل الرستاق وكأنت لم تسمح بذلك إلى الإمام لذلك رأيت ذلك أصعب
عليك من ضياع دولة المسلمين .

وعرفتنا سابقاً من قبل ملج للأمر إلى فارسنا لك تعريفاً لوكيله وعرفتك أن
تلتزم بالقرض وغيره على دولة المسلمين من أموال محمد بن طائب وغيرهم لم يبين
لها منك أمثلة لا .

ونحن لم نقم هنا غيباً ولا لهما وإنما أقبلنا الله مقاماً نمر به دينه ونرضى به وجهه ونقرب به إليه لا ترضى بفشل لأهل الحق ولا نخفى جهداً من كل وجه نقدر عليه مما يُعزّ به الإسلام وأهله .

فإن كنت ممّا قاله قوامك بما ذكرناه لك كله فقد ألزمتك ذلك ولم نؤنّس لك في الأمر عن شيء منه والله سبحانه قد جعلنا الآن ناظرين في مصالح الإسلام لهذا الإمام . وليس لكم إلا اتباعنا ما دما على الحق .

وإليك والتواهن بشيء مما أمرناك به بعد وصول كتابي هذا إليك فعدّه منك خلافاً للحق وأهله ونحن لو رأينا سبيلاً إلى الفرق بالرعية والمساهلة لهم لكذا أخرج إلى ذلك وأولى به .

ولسكن نرى أمراً جليلاً وحطياً جسيماً لا يمكن التساهل فيه واحتمال التمليل بل الكثير من الأموال الأولى من استئصال الدول وظهور أعداء الله على الممالك ولم نجد الآن السبيل إلا بتسكين الرعية والبلاد .

• مسألة :

ومنه : قلت له أن تحمل الدولة الجهادية على أموال من يلزمهم الجهاد على قدر الأموال القليل بقله والكثير بكثرتة إما على النقال وإما على الأصول فهو ضرر عليهم ويستغفر الإمام من الرعية من أراده وبعطيه ما يكفيه أو بعطيه أجرة مميّنة على قدر الحال فإنه اضبط لأشغل وأدفع على الرعية وأقوم للأمر وأسلم عافية من ظلم المشيوخ والكبراء .

ومثل ذلك إذا كان النقال والجهاد . يدان به للخارج على الدولة المخدور منه أن يسفأسلها أو يتمكن فيها ويدخل عليها كمثل أهل نجد أو أولاد سيدي ومن أشبههم في الحق ليحمل على أموال هذه الرعية كلها من البرجي إلى صور من

يملك أمره ومن لا يملك أمره على قدرها إما على النضيل وإما على أليه وإن كان هذا الجهاد ليس من باب الدفاع المذكور هنا ليعمل ما يحتاج له على من لا يلزمه الجهاد على هذا الترتيب السابق ولنا من الدال بذلك في جميع هذه الأموال ثم لأمرهم أن يستنفروا من الرعية من برودة بأجرة معلومة ولأمرهم بإطاعتهم من هذه الأموال ولنفذ الشيوخ الذين هم مأمونين عن الإمارة ولنجعلهم مثل غيرهم من الناس فهذه قاعدة سهلة يفهمها عوام الناس المال .
وما في هذه المسألة الكبيرة لا يفهمه إلا المتعلمون وبحاج أيضاً إلى تفسير وتقدير وبحث وسؤال وتفقيش من الرعية كلها وعن قدر أموالها وكثرتها وقتها .

فإن كان كما قلناه وجه حق تمسكاً بنظام الآية كما فسره صاحب الكشف فقال على المضي من كلامه في تفسير قوله تعالى : « اتقوا خفافاً وثقلاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله » فقال : يجب الجهاد بهما إن أمكن أو بأحدهما على حسب الحال انتهى . مفضل بإبدائه لنا وأمر سيدنا الإمام أن يفهمه احكاماً لله واجفاء مرضاته لتكون كلمة الذين كفروا السلى وكلمة الله هي العليا والله عزيز حكيم .

الجواب :

هذا كله جائز صحيح يجوز العمل به فقصوده واعماله به وتوكلوا على الله .

البَابُ الْفَشْرُونَ

في محاربة أهل الشرك وأهل البغي والتحصن عنهم

وما يجوز لأهل الدار من المفرم لبناء الحصون

ومن يجوز أخذ الغنيمة منه والسبي فيه

ومن لا يجوز وما أشبه ذلك

• مسألة :

ما تقول شيخنا الحلي في أموال أهل القبلة هل تظم أم هي حرام محض
اللاهواة فيه ؟

الجواب :

إن أموال أهل القبلة لا تظم فهي حرام سواء كانوا ضايعين أو مهتدين .
وقول الأعراب النصفة ليس بشيء بحجة في الشهادة ولكن يجوز الأخذ في مثل
هذا بالشبهة التي لا يرتاب فيها وهي أصح من الشهادة .

وجوز لأولياء المقولين أن يأخذوا ركاب الباغين على وجه الانتصار منهم
بالدية إن رضوا بها فلهي دية تامة مائة من الإبل على أسنانها المذكورة في الآثار
ودية للمبد قيمة لا غير .

وما بقي فيكون على البهزة دية يؤخذون بها متى قدر عليهم وما أخذوه على
وجه الانتصار بحقتهم فهو حلال لهم وعن أخذهم منهم ممن صح ذلك . مع على
الوجه المباح .

وما أخذوه غنيمة فهو حرام وعليه رده إلى مالكه وإن كانوا بفاة .
والله أعلم .

• مسألة :

وما تقول سيدى فهمن أشار على أهل دار أن يبيعوا بيانا يبلع أهل الدار عن البهانة لأجل لا يخفى عليك أهل هذا الزمان ما أجابوه بالرضا بذلك وأوجب نظرم أن يجعلوا ما يحتاج البنيان من الفرم على أهل الأموال كل منهم ما يقويه بالتوزيع على مهامهم وهل يجوز أن يدخل هذا الفرم في أموال الأيتام والأوقاف أم لا يجوز ذلك ؟

وهل يجوز لهذا الرجل الذى أشار بهذا البنيان أن يقبض هذه الدرام وينفذها في هذا البنيان أم لا تنزه عن هذا أولى وتركه أسلم له في دينه ؟
وما تقول في أمر هذا الرجل الذى أشار بهذا البنيان وأشار بهذه الفرامة أن يجعل على أهل الأموال على مهامهم برضاهم أيسكون مأجورا أم لا أم مأثوما ؟

الجواب :

أما الشير بذلك فهو على حسن نيته مأجورا ومثابا إن كان من المقيمين .
وما اجتمع عليه أهل البلد من هذا فهو في أموال من رضى به من المبلغ الماعقلين دون المساجد والأوقاف والأغنياء والليتامى والمجانين ولا يجوز أن يكون ذلك في مالهم . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في اثنين يقتتلان وأردت الدعوة عليهم بحجة الشرع وكقبت خطا لكبرا للبلدة في تأدية الواجب عليهم بشرع المسلمين وزعم كبراؤهم أننا لم نقدر لنرمهم في حجة الشرع ولا نقدر أن ننفذهم من البلد أيسكون هذه حجة على المستكثوب لهم أم يكون حجة على أصحاب البلد ومن حاله حالهم وإنما عقدم من الصف أيسكون حرب الجميع إذا كانوا معقدين عليك ولم تترك القتال نفسه أيصح

كل من تلقاه منهم تأخذ قصصك منه لأنهم صف واحد أم كيف الوجه في ذلك ؟
أفتما بما علمك الله .

وكذلك إن تعددت طائفة أخرى وكذبت لهم لأننا امتدنا بأيكم وبما
تريدونه مناسا بموجب الشرع لتؤديه لكم ولم يقلوا منك ذلك أبصح لك أن
تخاربههم على هذه الصفة تخارب الجحيم أم المكتوب لهم أم كيف للمعنى بذلك .
وكذلك إذا قتل أحد منك واشتهر في البلاد بأن قتله فلان بغير شهود
عدول إلا شهرة الناس أنكفي هذه الشهرة أم يحتاج إلى شهود عدول ؟

وكذلك يصح تدمير أنهارهم وضرب أموالهم إذا كانوا يضررون عليك
ولم تعرف الضرر بنفسه لأنهم جملة وصف واحد ويجوز قتالهم في مواطنهم إذا
كانوا معقدين عليك وسلاحهم إلى أين يصير ؟ أفتنا حواجا واضعا ماجورا إن
شاء الله .

الجواب :

لا يجوز حرب الجميع بمعنى الجميع إن لم يكونوا لهم يدا ولا ينصرونهم
ولا مضمونهم عن الحق ولا دفعوا من طلبهم بحق . والعاجز الذي لا يقدر معذور
والمعذور من عذره الله تعالى .

ومن أعطى ما عليه بموجب الشرع ولم تقبل منه فلا يلزم له قتله منه فهو
المتعدى وإن حرب في بغيه جاز حربه على المعنى ومن لم يبع ترك إلى حاله لأن
الحرب في زمانها حرب دفاع لا غير .

والشهرة الصحيحة تكفي في معرفة القتال وفي صحة القتل والباغوي يجوز
حربه في وطنه وغيره .

ويجوز القدير عليه في ماله إن لم يقدر عليه بدون ذلك . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول شيخنا في اللغتين إذا اقتلعا واشتبه عليك أمرها ولم تفر
الحق من الخطيئة منهما في الأصل وأنت في بلد فرقة منهما وما جاء كذا يجوز
أن تمنعهم على خصمهم إذا غداهم إلى بلدكم لئلا أنت فيها وتخرج معهم في حريم
البلد أم كيف الحكم في ذلك ؟

الجواب :

لا يجوز لك إعاقة المبتلى منهم على حال ولا يجوز الدخول في ذلك إلا على
حرفة وبقين بالفتنة للباعية التي يجوز حرمها .
وأما إذا غشوا الدار لاستباحة النساء والأطفال والأموال ومن لا حجة عليه
في ذلك وفرغوا بذلك للشبهة للصحة أو للبيدة فيجوز حرمهم دفاعا لا على
قصد إعاقة من لا يجوز إعاقته ولكن الدفع والحب من استباحة الحريم فيها
وعطوانا وظلما إن قصد به الدفع عن نفسه ومن تزمه حمايته أو بجواز الدفاع
عنه فهو نوع جهاد يجب في موضع اللزوم ويجوز فيها سواء بل هو نوع فضيلة
وأعظم وسهولة ولكل امرئ ما نوى وعليه ما نوى . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : نفى هذه الآلام وصلنا رجال من المشركين . من دين الأزارقة
المارقين . فقبلنا توحيهم . وأقلنا عقبتهم . ولكنهم قد سفكوا دماء ونهبوا
أموالا . قد حكمنا ببعضها عليهم أن يؤدوها إلى من استحقها وبعضها لم نحكم
بها بعد حتى أتونا نائبين أتروا ما هنا أن يدروا عنهم جميع ذلك فلا يؤخذون به
أم كيف الحكم فيهم على هذا مع أنها لا ندرى قواعد مذهبهم إنهم يسفعلون
أموال أهل القبلة . وسفك دماهم قبل الدعوة أو بعدها أم غير ذلك ؟ تفضل
أوضح لنا ذلك تصرحا كافيا شافيا .

الجواب :

إن كانوا مستغلين لذلك في دينهم الذي دانوا به فاقبوا منه فيهدر عنهم
جميع ما أصابوه فيه إلا ما رجد باقها بمهنة من مال أحد من المسلمين فهو مرجوع
وصاحبه أولى به . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ولهم يظهر منه القصد في هذه الرعية ولم يؤد بما يجب عليه إن
دعى إلى الحكم وحارب على ذلك هل يجوز جبر الرعية على محاربتها إن كرهوا
ذلك حتى يلقوا إلى أسرار الله والنفق من الرعية والفتنة في ذلك سواء أم لا أعني
في جواز الجبر إن جاز ذلك ؟

الجواب :

إذا امتنع عن أحكام الله جاز جهاده لكن جبر الرعية على ذلك لا يجوز
إلا إذا أئزهم الجهاد فيلزم ذلك من وجب عليه ذلك دون من له العذر وأهل
الضرر والفتنة . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي حد من يجوز أن يسعى في قتله غيلة أو ظاهراً ومن هو إذا
كان رجلاً نفاهاً بالفساد والبهن على العباد .

الجواب :

هو ذو إذا كان إجباراً يحكم في الأرض بغير الحق ويقهر الناس على ذلك .
وقد يستباح للقتل غيلة في جملة من الصور . فللقطاع من الأئمة .

* مسألة :

ومنه : وما تقول إذا غزت جماعة الخفير أضي الهادي وما عندهم الخفير وقتلوا البغاة وغيرهم أ يكونون بغاة مثلهم أم لا ؟

الجواب :

قد مضى للجواب وم في الحكم سواء والله أعلم

* مسألة :

ومنه : وما تقول في جماعة هذا الخفير إذا قتلوا جماعة البغاة وما أجد عنهم من البغاة حجة أ يكونون بغاة مثلهم أم لا ؟

الجواب :

يكون للقتل باعيا إذا لم يكن المقتول ممن يحمل قتله . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه وما تقول في فتنة أهل عمان إذا غزا قوم على بلادك أو بلاد جيرانك أيسعى أن أقاتلهم وما حد قتالهم ؟ وإلى أين ألحقهم إلى بلادهم أو دون بلادهم ؟ أرشدني إلى وجه الصواب .

الجواب :

نعم إذا كانوا بغاة فيسحق قتالهم ويقيم مولاهم في بعض القول إلى حيث أدرك . وقيل : لا يتبعون .

وقيل : يتبع من يرجع منهم إلى فتنة تحميهم ونصرة تؤويهم . ويقالون حتى يفيتوا إلى أمر الله .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في هذه اللتين التي تقع بين أهل حران وكل الفريقين بقاء
أبسط أن أدخل عندهم بكلام أو غيرهم إذا كنت أعلم بهم ألا يقدادوا الحق
أو أمست لسانى وبسمنى ببقى كما ورد ؟

الجواب :

للإسلامة من ذلك أعلم . وللدخول في اللتين خطأ إلا ما وضع لك جوابه
وبان لك عدله وعرفت أن الحق فيه . يوالله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وأعلم شيخى ربما يصل إلى عندنا أحد جماعة وماظرونى
في أمورهم بعد وقوع القصة والمقال ويريدون منى مساعدة بمال أو كلام أو غيره
ماذا تشير به . إلى وأنا مرادى أكون قريك من هذه الصفة يريدون منى أموراً
تشق علينا وأنا قلهم أعلم ؟ بين لى بهانا لأنظر فيه صباحاً ورواحاً .

الجواب :

لا يجوز لك الدخول في ذلك إلا أن يصح معك أنهم قد نفى عنهم فمساعدة
المظلوم جائزة بالحل والمال والمقال وعسى الله أن ييسر للجميع ما فيه الخير
وبالله التوفيق .

• مسألة :

ومنه : وما تقول في قوم غارين ووجدوا مثلاً بنى غافر ومعهم خفير هادى
وقال لهم الخفير : هؤلاء «مناوية» أصحابى إن قتلتموهم لأخذ عايكم مالمكم
وأنتل رجالكم فلم يسمعوا له وقتلهم ومن بعد غاروا على القوم في بلادهم وواتوا
للقاتلين وغيرهم وقالهم بلا إقامة حجة أي به ذلك أم لا ؟

الجواب :

هؤلاء في حكم الظاهر كلهم بقاء الفزاة الأولون والخفير ومن معه الآخرون إن لم يكن لأحدهم حجة توجب ذلك وتجزئه في دين الله تعالى والله أعلم

• مسألة :

ومنه : وإذا احتج هؤلاء الأولون على الخفير أننا مسقطون لا قصدناكم بقول فقال المقاتلون إلا قصدتمونا ليس معناه طريق جائز أن تكون هذه حجة أم لا ؟ وصحت شهرة في بلاد الذي قرب القبولين أنهم متعمدون أقتلهم وصحت الشهرة في قري القاتلين لأنهم عارضوا القاتلين ما ترى هؤلاء كلهم بقاء أم لا ؟ بين لي ذلك ؟

الجواب :

الله أعلم ومع الدعوى في ذلك لحكم القاتل ضامن لما أحدثه من القتل ما لم يصح له مذر يهدر عنه الضمان والبيدة ، بإيضاح القدر المسقط للضمان على الفاعل من الغريتين ، والله أعلم

• مسألة :

ومنه : وما تقول في رجل شتم الباغى عليه قال له : ملعون فلان وقبح الله وجه فلان أيكرن عليه شيء ، لا شأن إذا كان متعدياً عليه وباغياً عليه عرفني وجه الصواب .

الجواب :

إن كان الباغى ظالماً له متعدياً عليه وهو مصر على بغيه غير تائب منه ولا مقلع عنه فلا إثم عليه في ذلك لأنه حقيق به وبما أشد منه مما جاز في مثله . والله أعلم

• مسألة :

ومنه من أين نساغ إتلاف أموال المحاربين من أهل القبلة وعدم حصولهم في الإجماع أن غنيمة أموالهم حرام وفي النظر أن تخريبها أو تملكها عليهم ستان في إخراجها من ملكهم فهذه تسوية الحكم فيها في وجهين إن جاز هذا جاز ذلك . وإن منع ذا منع ذاك وقد تساوى هذا الحكم في أموال المشركين كما نص عليه الكتاب .

فإن كان مستقدا لإباحة في تخريب أموال أهل الحرب من بقاء أهل القبلة فعل الذي ~~هو~~ بفعل يهود بنى القصور فإن أولئك مشركون حلال غنيمة أموالهم فما بال أموال أهل القبلة لم تحل غنيمة وقد حل تخريبها اكتشف لنا في ذلك من وجه انفراق الحكم لا زلت كشفاً للمشكلات .

الجواب :

وأي نعمك يا حجة ومن أين يصح في النظر أن تخريبها وغنيمة ستان وها أصلان مختلفان أبداً لا يجتمعان قل الله الله تعالى : « فقاتلوا التي تبى حتى تقى إلى أسر الله » .

ما جئت الأمة المحقة من المعجزة ومن يهدم على أن البغاة تفر خيلهم وركابهم وتقطع أسلحتهم وتكسر وتؤخذ منهم فهذا إتلاف مال ولا يفساغ في عقل ولا نقل أن الله تعالى إنما أسر بقتالهم في أجسادهم خاصة وسأهذا لو قيل به إلا نوع برصاص .

وإذا عرفت ذلك فقد ظهر أن إتلاف مال يستعين به البقاء على الحرب جائز وليس هو من باب الغنيمة ولا يشبهه وبذلك تعرف أن الرقاة إذا التقوا بالحصون ولم يقيموا إلى أسر الله أن هدموا عليهم جائز لأنه مثل خولهم وركابهم

فهي جواز حربهم بالدافع والمجانيق وتخريبها عليهم ولا يجوز ترك حرمهم قبل أن يفوضوا إلى أمر الله .

وهذا ليس من باب الغنيمة وإنما هو من سطوات الله تعالى فيمن ينقم منه من المحاربين لله ولرسوله والبيعة إلى دينه وليس هذا مثلاً إن أردت البحث وإنما المشكل حربهم والهدم عليهم وقطع المواد عنهم وفيهم من يحمل كونه من النساء والصبيان والجنين والمستضعفين في الأرض لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون ضيلاً . ولم يروا ذلك عاماً من جواز الحرب لهم ولولا لطف الله وعنايته بأئمة المؤمنين لوقع مثله بمكة من الذي ﷺ قال الله تعالى : « ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموا أن تطأروهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم » ؟ وقل تعالى : « لو تزيلوا لمدبنا الذين كفروا منهم عداً أبدياً » .

فانظر كيف آخرهم اطفأ منه وإشفاقاً على عبادته ولم يمنهم من دخولها وحربها في الظاهر عدم الجواز لكن علم الله المصلحة مدبر ذلك كما شاء وإن كره المؤمنون ذلك وأحبوا غيره من يقع مكة في الوقت .

وإذا عرفت جواز هدم حصونهم وعقر خيلهم وركابهم وإللاف شوكتهم وهي من أعز أموالهم وأشرفها وقد عرفت أن مادة هذه الأمور وقوة هؤلاء المقاتلة بأموال آخر من عقارات وضياح أو حيران أو نقود فيها تقويم جيوشهم وشدة شوكتهم واجتماع الناس إليهم وإعانتهم على حرب ربهما ما في بينهما وبين حصونهم وخولهم وأسلحتهم ليس الجابع للكل هو أن كل ما تروا به على الحب وكان لهم وسيلة إلى اللغاد وسبباً للخلاف والشقاق إن إتلافه لهم جائز إذا حكم فيه على سواء .

وبالجملة فقد ورد الأثر بجواز ذلك وكفيها مؤنقه فلا إشكال وإنما بسطناه كذلك لكثرة تحسككم علينا وهذا باب واسع ولم نرد الاستقصاء فيه وإنما للفرض إيضاح المسألة بما يزيل الإشكال عليك .

• مسألة :

ومنه : إذا اجتمع جبهة بلد على بناء حصن لهم من العدو ورموا على ذوى الأموال منهم أهل يجوز دفع ما حطوه عليهم إليهم ؟ كان بناء ذلك جائز أيام مجزوماً معه ؟

الجواب :

إن كان هذا الحصن حدثاً قام به جبهة للبلد ورأوا الصلاح فيه نفى الأثر مادل على أنه لا يجوز مثل هذا على يقيم ولا غائب ولا وقف إذ في المصريح به في الأثر بدوؤه لا يلزم ولو خيف للضرر في تركه وإنما يجوز من مال مني تلك أسره على التراضى منهم والمشورة ما لم يدخلوا فيه .

فإذا دخلوا فيه لزم إتمامه عليهم وحكم عليهم به ولم يكن لهم رجوع فيه إلا على التراضى منهم بتركه فإذا مات بعض من لزمه التقيام والمقارعة فيه لأمله حكم بذلك على ورثته في ماله ولو كان فيهم اليتيم والغائب والمجنون لأنه مما لزم إهلاكه ووجب عليه الحكم في ماله بذلك فلا يجوز أهل شركائه على الضرر بموته . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وفي أهل قرية منهم مكيين في المعاصى وفيهم صابغاء طعنون لله ورسوله فأمرهم بالمعروف ونهواهم عن المنكر وما انتقادوا لأوامر الله مز وجل أيسر أن أنسب بينهم مقنة حتى يقتتلوا أم لا يسمى ذلك ؟

الجواب :

لا يجوز أن تنسب للفتن ولا أن تتراد وليس هذا من الصالح ولكنه من الفساد : والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما تقول شيوخنا في الفرقتين إذا بنت إحداهما على الأخرى فمقاتلوا
وتحاربوا وصح بينهم ما صح ما شاء الله من القتل والتشريد والحرب في الأموال
والعبيد ثم اصطاحوا بعد ذلك فما يلزم للمهاجرة على الأخرى ؟ و : يلزمهم لبعضهم
بعض من قود وأرش وقصاص وعرامة ؟ تفضل بين لنا إما ترأه في الأثر . أو
ما يكون عندك في صحيح النظر . ولك الأجر من الله تعالى .

الجواب :

يلزم للمهاجرة كل ما أحدثت من البنى في الفرة الحقة من قتل أو كسب ونهب
فإن قدر عليها أخذت بذلك كله

وقيل : يهدر عنهم ما كان منهم في وقت الفتنة للصفر من قتل أو غزوهم
فلا يحكم عليهم به .

وقيل : يهدر عنهم كل ما أصابوه في حال المجاربة إلا ما كان أصل البنى
الذين قوتلوا عليه . ووقعت الحرب فيه فإنهم لا يهدرون في قول الجميع وبواخذون به
ويعاربون عليه حتى يفقدوا إلى حكم الله تعالى .

وأما فيما بينهم وبين الله تعالى فهم مأخوذون بذلك كله .

ومن أحدث شيئاً مما يستوجب قرداً أو قصاصاً أو أرشاً أو ضمماً فله
الخلاص منه إلا أن يكونوا مستعجلين دائنين به فيهدر عنهم ما أصابوه بعد التوبة .
والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وقد رجل كان عند قوم يمتدحونهم وقبائل وربما الرجل يثيب عند
أهل بلده وهم يمدحون عليهم ويعتدون عليهم ويصح بينهم تقع قتل والرجل

عدده تفق وينفع عديم ولا يعلم القتل منه ما يرى خلاصه ؟ بين لنا ذلك مأجوراً
إن شاء الله .

الجواب :

إن كانوا بمعدى عليهم فيجوز له أن يدافع عنهم وإن كانوا هم المعتدين
فلا يجوز له ولا يحل له الخروج إلّا في حال الدفاع في حريم البلد من لا يؤمن
على النساء والأطفال ومن لا حق عليه . والله أعلم .

• مسألة :

وسنة : قلت له إذا كانت فرقة من أهل الخلاف لا تلونا في صلح جرى بيننا
وبينهم سابقاً ولم يفتوا لنا بحكم الله تعالى هل علينا أن ندعهم إلى حكم الله أو لم
ندعهم لأن دين أهل الاستقامة ليسوا من أهل أم تكون حجقتنا عليهم ذلك
القتل الذين قد قتلونا ظلماً وقد صاروا متفصرين في ذلك القتل أهق هذه الدقة
أم تكون حجقتنا عليهم قول الله تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم » .

ونجترى بذلك سلمنا الله وإياك ومن ثبت على دين أهل الاستقامة بما من
جميع الممالك .

الجواب :

يختلف في وجوب الدعوة لأهل هؤلاء وإذا كانوا معتادين على الكفر وعدم
الرجوع إلى الحق معروفين بذلك فلا يرى وجوب الدعوة لهم .

وكذلك إن كانوا ممن يدين بقتل أهل القبلة واستحلال «مأثمهم وأموالهم»
فلا دعوة لهم لأنهم لا يرجعون عن دينهم واستحلالهم . ولا يزيدهم ذلك إلا
عنوةً وضوراً واستكباراً عن الحق . والله أعلم .

(١٦ - قواعد الإيمان / ١٣)

• مسألة :

ومعه : وما تقول في محاربة أهل هذه الفرقة الأزارقة البطلة المارقة . الذين أحلوا سفك دماء الإسلام . واستحلوا أموال العباد من غير احترام . إذ ظهرت منهم فرقة إلى عمان تسمى الوهابية ونحن في بلد بنى بو حسن من جانب للشرقية . وقد تعودت هذه الفرقة المستعجلة أن وصلت إلى عمان بأن توصل إلى بلدان للشرقية وجيراننا لهم أعوان وإخوان فرقة منهم تسمى يهود هذه الأمة وهم بنو راسب وبنو بو حلى

ومنهم فرقة هج رعا ع إن تغرطوا لم يفسلوا الأقدار وهم الجنيبة يسكنون للشرقية ومنهم من يسكن للكهوف والوديان والغيران

وجعلنا إلى سؤلنا ونحن أسأ الشيوخ عليهما ديون وضمانات أيجوز لنا الخروج من بلدنا هذا إذا كجبتنا بما عليهما في وصايلنا ودنا دينونة صادقة بذلك للضمان . أأنا الخروج من بلدنا هذه إلى ما شئنا من بلدان المسلمين والإخوان حتى نجتمع بوصولنا عذا ونقاتلهم كافة كما قال الله تعالى : « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين » .

وحد خروجنا من بلدنا إلى واصل بداية المسير إليها يومين وإلى المضيق من قبلة الشرقية المسير إليه قصد ثلاثة أيام ونحارب على أنفسنا وأموالنا وأولادنا إن أظهروا علينا من نجد ولم نجتمع لهم بالتمشير مع المسلمين الإخوان في الدين لأنهم أهل شدة وبأس وعدة على من قابلهم بالمماندة إخواننا في الدين وهم رجال الحريين والشيخ صالح ومن معه إذ أقبل علينا من قبله أن قد وصلنا إلى أن يخرجنا منها صاغرين وبكفيه الله عن ذلك ويحتمل عنده بمحسن لنا من سابق ويخرب علينا ويدمر علينا الحيطان وي تلف علينا الأموال هل لنا الخروج إلى قتاله عند هؤلاء الإخوان .

وإن كان لا يجوز لنا الخروج هل لنا رخصة على هذه المضرة والمشة ؟

الجواب :

يوجد في الأثر أن المدين يجوز أن يقاتل دفاعا عن نفسه ويوصى بما عليه
ولا أعلم في ذلك احتلافا .

وقيل : له أن يقاتل دفاعا عن داره .

وقيل : عمان كلها مصر واحد .

وإذا خاف من أطمب العدو على أطرافها واستيلاء العدو على ديار المسلمين
وانتهاك حرمتهم فيجوز له الخروج إلى أى موضع كان من عمان دفاعا عنها إذا
كان عنده ما يقضى الدين بعد موته إذا أوصى له وأشهد عليه .

وقيل : يجوز له الخروج للقتال على هذا دفاعا إذا رضى أهل الدين بخروجه
وكا بواهم معنى تلك أسره ولو لم يخلف قضاء .

وفي قول آخر : فله أن يخرج لقتالهم دفاعا في المصر إذا خيف للأضرار
واستيلاء العدو ولو لم يخلف قضاء رضى أهل الدين أم لم يرضوا وعليه أن يوصى
بدينه وبشهد للمدول عليه وهذا أرخص ما قيل فيه وأوسع ما رأى فيه أهل العلم
بحسب ما وجدناه وكذا غير خارج من الصواب .

وعلى هذا فيسعه الخروج إلى المضيق وبديّة وسكد وصحار والشرقية
والعربية من ناحية عمان المحمية لأنها كالجزيرة الواحدة .

فإذا استولى الخصم على أمهات القرى هلكت الورى .

وإذا دافع كل واحد عن نفسه أو عن بيته أو ببلده فقد تفرق شمل الجمع
وتشتت الكلمة وفشت الدعوة واستولى العدو ولا محالة لأن المرد كبير بأحبه

فإذا بقى كل أحد وحده مفتردا فقد صار حقها ذليلا مغلوبا مغلوبا مسلوبا
لا محالة وهذا أمر ظاهر إن له أدنى فهم والله ولى العلم بمقتضى فضله .

• مسألة :

ومع : ونناظر ك شيخنا في أموال بني بوهل وعن شايهم عن هر على دينهم
فإنها كثيرة بالبادية والقرية عليها من قومنا أهراب لا يضبطون ولا يسمعون
ولا بد لهم في الغالب من نهبها وكسبها لكفرها وتفرقها في تلك الشامات
والوديان والقفود من الأماء على السرايا من أصعابها لا يمحطوا بجميعهم علما
ولا ليدركوا جميعهم نظرا لكثرة التزاء مهل من وجه في ترك الإنكار وكثرة
الشر والفساد على الآخذين منها لما يحتمل من تصبها وتفسيدها منهم على وجه
الجزائز ما لم يطلبها ممن هو له بعد الإذمان منه والانتفاء أو وضع الحرب أوزارها
وإطفاء ما انتد من نارها تدلها عليه ؟

ألا وهل من رخصة في رأى أن أموال المشبهه أو الجمعة حلال ف يجوز
خُلعتهم على قول من شركهم بذلك فادى ما فتوسع به أن نترك الإنكار على من
أخذ من هذه الأموال لأننا قد سمعنا إخواننا الثقات من أهل جملان أن هؤلاء
المتحالفين من دينهم القسيم والقشبه والتجديده ففضل علينا بإبداء وجه الخرج لنا
من هذه المضايق كلها لا عذرك .

الجواب :

أما أموال أهل القهلة ، فقد عرفت ما فيها من اللبس والتعريف المجمع عليه
لسكن في حال محاربتهم إتلاف أموالهم باقتريق والقهر في موضع جواز
وحشى الأموال وهدم البيوت وإذا جاز إتلافها جاز للإمام فيما عدى أن يصر
بذلك فيها ولا يحرمها كل من قصد ما وأراد ذهابها عنهم ولو أخذوها فليس ذلك
بمؤثر فيما عدى على نفس إتلافها مع اعتقاد أن كل من بقي منها في يد أحد أن
يذهب منه إذا صح له بالهيئة للعادلة وإلا فبينهم فيها أحكام الله تعالى فيها وهذا رأى
لا يوجد في الآثار نسبا ولا كونه مستقبط من أحكامه .

وقد باطنوني الشيخ محمد بن سليم فيه وأجيبته به في قضية نعماء بن قوله : إنه عنده غير خارج من الصواب .

عندي أنه كذلك ولا شك والأفضل فيما عندي توهمينهم وإغنائهم بأي وجه قدروا عليه من مال أو حال حتى يرحموا إلى أحكام الله تعالى فشدوا عليهم القزازات وأعدوا المال والحال وطيعوا عليهم البادية وقطعوا عليهم العصبة قبل الوصول من كل ناحية .

هذا رأي واجتهادي ربه أطلب الوسيلة إلى الله تعالى في إخوان أعدائه بأي وجه قدروا عليه فإن صح عندكم أنهم مجتهدون فقد اختلف في تشريكهم . وعلى قول من يراهم مشركين فحسبهم في الحرب حكم غيرهم من أهل الشرك وذلك غير حتى عليهم إن شاء الله .


• مسألة :

ومعه : وما رأيك في كذب لأزارقة التي بهلاد بني راسب فإن تركها معهم ضرر لا ينفي عليك أهل لدا أخذها منهم إذ هي المضلة لهم ؟ أم يجب عليهم ثمنها بذلك ؟

وما الذي تراه ويحببك فيها ؟ تفضل بالبيان .

الجواب :

ما عندي فيها إن كانت من كذب الضلال ودعوة الباطل إلا وجوب نزعها عنهم وجواز إنلافها بأي وجه كان فليس مدم حصون للهامة أوجب ولا أزم ولا أنضل ولا أعز للمسلمين ولا أوجع لخصمهم ولا أنقطع لماداتهم ولا أدمغ لباطلهم من تمزيق كتبهم المؤثرة بالباطل والدعوة للفساد والتقربة لمذاهب الباطل والمعاد فهي أحق بذلك وأوجب من فعل كثير من الصالح ولولا أن فيها من آيات الله

وأسمائه ما تجب به الحرمة ونحق به العناية لأمرت أن نغرق فإني إلا كالأصنام
التي بث الدين  بكسرهما فإن تفيروا لها طل واجب على من قدر عليه .

قلت له : فإن أراد أحد من المسلمين أخذ شيء من الكعب هذه لمطلع
منها على مذاهبهم الفاسدة وحجبتهم الباطلة متى أن يأتي بما يهبطها أيجوز له
أخذها على هذه الصفة بفور فمن ونسكون في حكم اللعان أم لا ؟

الجواب :

إذا جاز بقاؤها لمصلحة فليأخذها . لكن برأى الدول ويلزم أهلها البيع ولم
تترك في أيدي من يخاف منه الاغترار بها ولا من يقوم منه للعمل عليها أو البقاء
على مذهبها . والله أعلم .

قلت له : قرطاس الكعب لا يخلو من الخواشي خالية .

وكذلك الجلد الذي على الأسفار فهل يلزم من رآه تمزيقها أم لا يمزق
ما فصل من الخواشي قرطاسة أو حلة ثم يمزق الكتاب كله ولا بأس عليه ؟
قل : ويجوز فعدي في معنى للنظر إن ما أمكن عزله عنه ويبقى وينتفع به
وهذا في باب الاحتياط والورع حسن .

وأما في معنى الحكم فعندي أنه إذا لزم ذلك فيلزم أن يقال يمنع تمزيقها
أصلاً إلا المواضع الباطلة منه فلا يجوز إلا أن تدمر المواضع الفاسدة منه فقط .
وقلما يخلو كتاب من أن يجمع فيه الأمان السكن إذا غلب للضلال عليه وثبت
الباطل فيه جاز تمزيق الكل على معنى للتغلب مع علما بأن فيه بعض الآلات وأنه
لا يخلو من صحيح الحديث فأجزنا لذلك إتلاف السائر كله تنقيها للفساد وقطعا
لشأنة ضلاله فالخواشي الباقية من قرطاسة ليس لها إلا حكم أوراقه المكتوبة فيها

فبجاز إتلاف الجميع كما يحكم بكسر آنية الخمر مع الحكم بإراقها فالقرطاس
والجلد لكعب الضلال كالآنية للخمر وإتلافها .

وكل آلة أعدت لتقوية الهائل وتعمده نهى ملحقة به بحكم التحمية ولا يلزم
عدوى إذا حكم بإتلاف الكعب وتزويقها أن يخصر قرطاسها دون البعض فيها
بظاهره لى ولا أراه إلا كذلك ، والله أعلم .

قلت له : فإننا وجدنا في الأثر أن آلات اللهو تكسر ولا تحرق ليضع بها
أهلها وأواني الخمر وجدنا مع كسرها إذا صلحت لغير ما استعملت لدى الهائل
وكل هذا محاذرة الضمان أم بين ذا وذاك فرق لم نعرفه ؟

الجواب :

إن كسرها هو المخصوص عليه في الأثر والمرح به في معنى الحديث :
بُعِثْتُ بِكسر الصليب وإراقة الخمر وبحق المازف فإذا كان للصليب يكفى فيه
بالكسر فما ظنك بسائر المازف والمزامير فحتمها بالكسر كاف لكن يجوز
أن يقال : إن الحق يدخل فيه الإحراق وغيره لأن الكسر لا يسمى محقاً بل الحق
ذهاب عينها وعدم إيجادها وذلك بالإحراق أولى من غيره لظاهر الحديث
فالتماق به أولى وأحق وهو السائغ في باب الإيالة كما ثبت عن موسى عليه
السلام في الصنم : « لا تحرقنه ثم لنفسه في اليم نسفا » .

وإذا كان في أحكام الإيالة يجوز أن تحرق بيوت من تخاف عن الجماعة لغير
عذر كما هم به صلوات الله عليه فكيف لا يجوز إحراق المازف وآلات اللهو
والمزامير وآنية الخمر مما يمكن إحراقه منها إلى لا أرى إلا جوازه في الحق
ولا أرى الأصح والأليق بأصول الإيالة إلا جواره قطعاً ونحن ممن يرى ذلك
بحمد الله . والله أعلم .

مسألة :

ومنه : سأل محمد بن حمد الجملاني الشيخ صالح بن أبي المارئي فقال : وفي رجل خرج من عند أبي الحسن حاربا أبي راسب وبني بومل ووثاقواهم وبيدوا أبي الحسن وصار بينهم فعل وقفل وكان الخارج عندهم وقع تفقد نحو جسمهم ولم يعلم أنه أصاب أحدا وإن كان عليه ما يلزمه من الضمان .

والسبب في ذلك أن أبي راسب نهوا أبناء أبي الحسن وضربوه عن فأراد يبدوا أبي الحسن منهم للشرع إن لم يكونوا حاربين فقل بدوا راسب : انه طهر للشرع . واسكن من يخفوننا لفقحناكم لأننا خائفون فقال بدوا أبي الحسن : إن لم تأتونا غدا حاربناكم فلم يأتوهم فذا مقتدرين بالخوف أبسكون هذا لهم عذرا حتى يصح كذبهم

وما حكم هذه القضية ؟

الجواب :

الله أعلم . والذي معنا أن هذا عذر لأبي راسب إذا اعتذروا به والخوف علة مائة مما أريد منهم وعلى أبي الحسن أن يمولهم حتى يجدوا حفرها يخفونهم منهم أو من غيرهم مما يأمنون معه وأنت تدري أن أهل الشرقية لا يأمنون من بعضهم بعض إلا بخوف لاسيا أهل جملان فإنهم قد عرفوا بذلك .

وعلى هذا فإن لم يمولهم حتى يثبتين منهم الصدق أو الكذب ويبدؤهم بالحرب قيل أن يتصرح بهم ويظهر إصرارهم ويمرف مطالبهم فهم شاة عندي والخروج منهم غير جائز . ويتقوى بك بفقك مع البقاء نحو خصمهم تصير شريكا ضامنا في جميع ما أصابوه بفقك من صفك الذي أنت فيه وعليك الخلاص منهم ففي القتل عليك الدية كلها . وتنبه أنت شركاك بما يوجبهم . ويحكم لك عليهم بذلك في أكثر القول .

” وقيل : لعلك بقدر عجزك وكل جمعة بما يلزمه من الخطأ من انفسه ولا يبرأ
ذلك من ذلك نختي تعلم أن تفعلك أخطأ أو ذلك الفعل الواقع في نهر ضربه تلك
فإن صح معك ذلك نجوت من اللعنان إلا أن تشهد المقولين نسيم فعلك
اللعنان والنود في هذا الموضع لأنك شريك لأن قد قيل من نظر المقول سراد
رأسه فقد أشرك في دمه .

فإن رضى أولياء المقول عدك بالدية أو الصالح وأخلوك أو دفوا منك فذلك
وجه خلاص لك .

فإن لم تشهد المقولين فلا قود ولا قصاص ولا دية . والله أعلم فاعرضها
على شيخنا الخليلي .

قال الشيخ الخليلي : هذا صحيح كله . والله أعلم .

ومنه : وفي كتب الأراقة : يجوز لنا أن نأخذهم من عقدهم وإذا قدرنا
على أخذهم كيف نفعل بهن ؟ بين لنا ذلك .

الجواب :

نعم يجوز قديم الباطل وإنلاده . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في رجل وجد فتنة فتفهلان ولم يدرك حرسهما على حق أو باطل وصح
بينهما فمئل وقتل ثم ذات يوم وقع صائح في البلد والفتى الجمعان خارج للبلد ووقع
بينهما ضرب فتق وسار رجل ثائب من الفرقة إلى أن وصل عند جماعته وتقع
تفقه ووقع ضرب الفتى بينهما سامة ثم افترا وتبين لهذا الرجل أنه قتل رجلا من
خصميه فتق هذا الرجل مضطربا خائفا أن يكون وقع في مجرور وبني يسأل من

صفة المقتول وقيل : إنه مضروب من جهة لا فيها هذا الرجل وذلك قبل وصول
هذا الرجل لا يدري بصحة الخبر ما ترى من الرخص لهذا المقتل الخائف من
الجسيم . واللهاب الأليم ؟ بين لنا ذلك .

الجواب :

الله أعلم وفي الظاهر إن صح منه بخبرة أو شهرة حق أنه قتل قبل وصوله
فلا ضمان عليه فيه .

وكذلك إن علم أنه قتل بشئ . أنه من جهة أخرى غير الجهة التي هو فيها
فلا يضمن إلا أن يكون بسبب المشاهدة فقد قيل : من رأى سواد المقتول فقد أشرك
في دمه . وإن كان ذلك على سبيل البهني .

وكذلك إن نفع تفقه على الهواء بمحوت يعرفه لا يصيب أحدا فلا يضمن إلا
أن يكون خروجه على سبيل البهني فيلزم ذلك بالمشاهدة إذا نظر سواد المقتول إلا
إن خرج وله نية بمذربها ولم يكن قصده قتالا .
وقد قيل : إنه المذخور ولا يلزمه شيء ولو شاهد المقتول سواد رأسه .

قلت له : فإذا خرج فاصرا جماعته فضرب خصمه بتفقه في جملة الضاربين ولم
يعلم أنه قتل ذلك الرجل كان قبل وصوله ولا من جهة أخرى فهل عليه ضمان لو رثه
المقتول وما قدر الضمان إن ضمن ؟ بين لنا ذلك

الجواب :

الله أعلم . والذي يظهر لي إن كان جماعته بقاء على هذه الحالة فعندى أنه
يضمن ويكون شريكا ما حدث من القتل في تلك القضية .

فإن أراد الخلاص لزمهم ذلك جميعا وإلا بأيهم أراد الخلاص فعليه الهدية

بلا قود في هذا الموضع انه أن يطالب فركاه ذلك ويلزمهم في الحكم إن كانوا كذلك .

ويخرج في بعض القول أنه عليه من الدية بقدر سهمه منها ولو كان الأول هو أكثر القول وهذا لا يخرج من الصواب في النظر .

قلت ه : أولا نخبرني بما على لورثة المقتول إذا أم أي الفريقين هو لها في حكم الله والرسول .

وإن ضمت لهم على هذا أصل كما على واحد من المضاربين ولو ضرب بعضهم عشر مرات وبعضهم مرة واحدة أم على حسب قياس عدد النقع في هذه القضية ؟

الجواب :

من ضرب مرة ومن ضرب ألفاً فكلم من باب الشركة سواء .
وإذا لم يدر من لها من الفريقين فهو في الأصل غير مباح له الدخول في ذلك .
وإذا دخل في ذلك على غير أصل جواز فيلزمه إلزامه الغمان هو الظاهر وقد مضى فيه الجواب .

قلت : إذا كان المقتولون ثلاثة أو عشرة أو أقل أو أكثر أمكون الشركة سواء من ضرب مرة أو ضرب ألفاً على هذا .

الجواب :

لا يكونوا سواء فيمن ضرب ضربة لا كمن ضرب ألفاً ولكن عليه بقدر ما جنى ولكن من ضرب ضربة وقد أصيب عشرة وهو بالحقبة لا يدرى أن ضربته أصابت شيئاً أم لا ولكن حكم على الجميع بالغمان في الجميع من غير صحة في أحد بيمينه هو شريك في ضمان الكل .

وضارب القوف مرة واحدة كضارب ألفاً لأنه بنفس الشركة مع عدم التمييز من حيث وجب ذلك عليه .

ويجوز على قول آخر : إذا كان القتل مثلاً عشرة وهو لم يضرب إلا واحدة
أن يكون عليه السكل واحد عشر دية، لأنهن عشر ضربات لا يدرى بأيهن
الإصابة. يمكن أن صح أنه لم يضرب إلا واحدة .
ومثل هذا الاختلاف تأجيل مسألة الأمانة إذا خطب دها في جملة دراهم
فسرقت فيخلف في تضيقهن تضيقه لجميع الدراهم . والله أعلم .

قلت له : وإذا لم يعرف عدد شركاء في ذلك كم عليه القهرى به كله إلا
ما صح معه المذمة ، وجود الشركاء فمن صح معه أنه شريك له طرح عنه بقدر
نصيبه مما يلزمه .

ومن لم يصح معه فلا يعقد به وعليه أن يحقظ لنفسه في ذلك .

وإذا رجع إلى القهرى مع الاحتياط فإذا خرج باحتياطه إلى حد ما لا يمكن
معه أن يكون الشركاء أقل من ذلك فمضى أن يحتذى به وإن لم يثبت له معرفة
أسمائهم واحداً واحداً يس الفرض ذلك والله أعلم .

• مسألة :

ومده : حذفت في حرب للهافة

الجواب :

أما وحوب الدعوة لهم قبل القتال فقد كذبناه للصاعة في مسألة من مسائلك
ولا حاجة للتكرار .

وأما إذا جاز حربهم وحل قتالهم ورجا توهمهم وإلحاقهم وغلبتهم بإتلاف
الأموال عليهم ففي الآخر ما دل على حواز ذلك كله .

وإن اختلفوا في القهرى فتسدى أنه ليس هو إلا نوعاً من أنواع الخلف

فلا بأس به ويسعدان عليهم في الحرب بما يكون من حيلهم وكرامهم وأصاحتهم
إذا قدر المسلمون على ذلك وما تلف منه من أيدي المسلمين في حال حربهم فلا ضمان
عليهم ^{١٥} . والله أعلم .

* مسألة :

وما قولك شيخنا في جميع قبائل عمان . المستحوز عليهم المشيطان . لما على
قلوبهم من الظلمة والران . فظاهروا على الظلم والمدواي . والظالم والمضمان .
تمسكا بالحمية الجاهلية ونهدا للكتاب والحمدية . فصاروا يتفانلون وينفاجون
على الكلمة المصطلح عليها بينهم هفاوية وغافرية . لا سيما هؤلاء الجماعة الحارث
وللساكرة باسم كادوا أن يزيدوا على بقية أهلها المتسككين عليها ففقتاوا
وتفاهبوا تارة في صلح بينهم وتارة في حرب لم يزالوا على حرب ممددا من لدن
آبائهم وأجداد أجدادهم يتوارثون هذه الشقة بينهم كابر آبن كابر حتى لا كان
لا يوجد أحد منهم إلا وقد قُتل أبوه أو جده أو ولده أو ولد ولده أو أخوه
أو ابن أخيه أو عمه أو ابن عمه أو أحد من مصباته أو أرحامه على هذه الحالة .
وعلى هذه الصفة غير عائلين بالباغي منهم أولا ولا بالمهني عليه بموجون في
سكرة ويصمبون بحمد الله في غير مقرة . بل لا تنفي الآيات والقدرة عن قوم
لا يؤمنون .

وما كان حجةهم إلا أن قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم
مهتدون وبما مضوا عليه معتدون .

الضعيف منهم والكبير والمرأة منهم والعميد منهم على ذلك يصير ويتداعون
للظاهرة للظاهرة يا آل محمد يا آل أسود بادروا بادروا حذار للظلمة والشماتة
والتمجير إلا من عصمه الله منهم وقبول ما هم إذا قتل الآن أحد منهم فقلقه

للفرقة الأخرى في سلم أو حرب فهل لوليه ولسائر قبيلته أن يقتلوا به قبل قيام
الحجة من قتله أو خير من قتله من قبيلته واحداً أو أكثر لحجر الدماء في الأصل
حتى يعلم أن المتقول قد قتل بحق .

فإن قلت : نعم يجوز ذلك قبل قيام الحجة وبهذا للدليل المتزعم .

قلنا لك . ويجوز أيضاً لخصمهم الآخر أن يقتلوا كما نزل خصمهم .

فإن قلت : نعم .

قلت لك : كيف ذلك وقد اجتمع المقاتلان والمتحاربان على صواب وحاشاك

عن ذلك .

وإن قلت : لا يجوز بل على من قتل أن يقيم الحجة على خصمه فله أنه قد قتله

بحق وجائز .

قلت لك : لما أن طالبوهم بالدم وأقاموا عليهم الحجة زعموا أنهم ما قتلوا

إلا وقد قتلوا هذه القبيلة وهو حق كما زعموا ولكن هؤلاء أيضاً قد قاتلهم أولئك

سابقاً قبل هذا ثم على هذا يحصل إلى ما لا غاية له كما قلنا آنفاً فما الحكم بينهم ؟

وما الحيلة في هذه اللقنة ؟

وما على من قتل أو قتل على هذه للصفة ؟

وهل من فرق في ذلك بين الصلح والحرب وبين ولي المقتول وغيره من قبيلته

إذا انتصروا على هذا ؟ وبين القاتل وغيره من قبيلته إذا انتصر منهم كان واحداً

أو أكثر ؟

وكيف الحكم في الأموال التي انتهبت على هذه للصفة إذا كان يدهى كل

منهم أنه انتصر وأخذ بقدر ما أخذ عليه والكل منهم يدهى على الآخر أيضاً ؟

وما الحيلة في صلحهم حتى يكون من قتل منهم يجوز له الانتصار قبل قيام

الحجة على رأى وبعد قيام الحجة بإجماع .

تفضل سيدى علينا بجواب شاف بأتى على جميع ما سألنا عنه شيئا فشيئا غير
مختصر ولا مجمل ولكنه مبين لمحمول الهميد لإطلاقه الأعلى مفصل جميع ما قلناه
حقه على ما لم يأت من المعاني التي لم نحضرنا ولم نهتد إليها ونحن في حالنا ووقوفك
أنت عليها وهداك إليها فإن الحاجة إليها داعية . وللبلية بها نارة وقاضها ومن
يلبسها في زماننا غيرك قليل فأنه المستعان . وإليه الرجاء . قد ذهب العلم وقل
بذهاب أهله ونما الجهل وكثر بناء أهله إنا لله وإنا إليه راجعون .

ولهذا أكثرنا عليك الأسئلة ضرورة واستعداداً لما نتحانه شيمتنا قبل وقوعه
ولإرشاد من قدرنا على إرشاده ولإتخاذ من قدرنا على إتخاذ من المسلمين لا مباهين
ولا ممارين ولا لوجه من الأوجه المهمة كلها طالعين .

الجواب :

الله أعلم . وأنا ضعيف عن حل مثل هذه المسألة . لما بها من أمور مشكلة
وقضايا معقدة ؟ ودعوى متسلسلة إلى غير غاية قدرى لأحداث تترى . ونوازل
كثيرة وهم جراً .

وأقول : إن على المهمل يمثل هذه المعاني في الملأ أن يكون كثير الإحجام
طويل القنيت في الأحكام . تاركا للمسارعة على الإقدام . حتى يتضح له المنهج .
ويعرف المدخل والمخرج .

فإن علم قتيله مظلوما . وقاتله ظلوما . فقد جعل الله له سلطانا فلا يسرف في
القتل إنه كان مدعورا . وهذا لا يسكون مع مثل هذه الدعوى المحملة إلا بعد
وضوح الحججة وإقامة الحججة . بالبرهان عليه اعتقاد .

فإن علم ذلك يقينا جاز به القيام دينيا . وإلا فليتلون عددا : « هل أتى
على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا » .

بأن بقي في شك والقباس من أسره لا يدري وجه رُفقه من نُكْره ولا منهية عليه أم هو اللباني في كفره . فكل مشكوك موقوف . والله بمباهة روف . ينهي عن المنكر ويأسر بالمعروف . له الحكم في الآخرة والأولى . وإليه الرجى . وكفى به متصفا قديرا .

وعده الاحتمالات في هذه الطوائف لا تندفع . وهداويهم بغضر إمامة الحجة وقطع العذرة فإن غالبهم قد كانوا قوما بورا .

ولا أرى السبيل لقطع هذه الهداوي منهم والاحتمالات للكائنة لهم إلا باستعمال الدل لمن قدره منهم في خصوص أو عموم لأن يعطى الحق من نفسه . أو من أنفسهم بأن تقيم الحجة على انهم بالإنصاف لهم وأداء الحقوق إليهم والالتقياد وإن وجب في النفس قودا أو مادونه من قصاص أو أرش أو في المال غرما بأداء الواجب فيه جزما ولو بالدينونة في موضع العذر أو لعدم القدرة عليه يوما إلى لا بد للإذهان للحكم والتمسك بالشرع في الأنفس والأموال حتى يكون مخرجا لنفسه بالانزاع للشرعية المحمدية . عن أهل العصية والحجة الجاهلية .

فمن أتى بذلك وعلم منه تباع الحق هنالك . فهو ومن تبعه على هذه السيرة . من الأهل والأقارب أو المشقة . أو غيرهم قد أخرجتهم الأحكام من أهل الفضل ليمسكهم بالحق في الحق والأعمال .

فمن رضى منهم الحق وقنع به فهو الذي له وعليه . ومن اعادى عليهم بعد ذلك ولم يرس منهم في الإسلام بموجبات الأحكام . فله عذاب أليم . لأنه في حكم الله تعالى هو اللباني الأثم . يخل بذلك قتاله ويهدر دمه . ويجوز به ما جاز لغيره من أهل البري وهم عليه مقهون . وفي أوديقه يعمهون . وعليه الدماء يسفكون . والأموال ينهبون . بغير توبة ترضى . ولا رجع إلى المولى . ولا ينصف نخصم عليه . إلا إذا أذعنوا لصلح حاضر . مخافة شر ظاهر .

وسفك دم ثائر . وهلاك شاهر . يجتمع عليه الأكابر لإطفاء فتنة اسداد يرضى .
من غير قطع حكم بالإبلاغ حق ينقض وذلك لهم في الحق جائز . والله لوجه الله
قائز . لكن يبقى الفرقان على حكم ما كانوا عليه في الإسلام من حق أو باطل
أرهدى أو ضلال من باغ أو يهض عليه لا تخلف أحكامهم . ولا تبدل به
أحوالهم . لا في ما بينهم وبين الله تعالى ولا في ظاهره الأحكام وإنما إطفاء نار
فتنة . وتسكين هيجان بلية . وأخذ على يد من يسعى في الأرض والمياه بمزيد
الفساد ومآل للمعاد . مع بقاء الأحكام بينهم بحالها فيجوز في الحكم أن له حق
في ظاهره الأصم أن يبلغ إليه فلا يعمده إلا ما يقطعه عنه في دين الله تعالى .

فلأنك في شك من هذا فله الحق لا غيره . ولو أن القواعد النهائية تأباه .
ونفوس الأكابر لا يرضاه . ولو أن غيره أظهر منه في المصالح . فلا تعتبره يا صالح .
وارجع إلى الحق فاجعله إمامك . وألق عليه زمامك . وكن بالصدق تابعة
سبيل الحق : فإنه الأصل القويم . والسبيل المستقيم . فإن ربك يتسول : « وأنت
هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله » .

ولا تتبع الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء . وإن منهم أهل
المصيبة . أو الجهة الجاهلية بدعوة الهداوية والنامرية . وأعداء الشيطان . وأعداء
الرحمن . قد نهذوا كلمة الإسلام . وتركوا عصمة الدين . وقطعوا النسب الحمدي
ونقضوا الأصل القرآني . اعتداه منهم وبغيا تمسك لفادة من شيوخ وسادة
بورثوسم للهور . وبورثوسم يوم القيامة للدار . نصههم أعلاما وسبهم شيوخا
وحكاما . قوم يريدون أن يمسكوا إلى الطاغوت وقد أصرؤا أن يكفروا به
ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا فشكل ما أحدثوه في الإسلام ما لا تفرقه

قواعد الأحكام . من صلح أو حرب أو عهد أو ذمة فهو مجزوم الأساس مهدوم الأساس إلا ما أقرته القواعد الشرعية . وأثبتته حكم الله في البرية . وإلا فهو كذلك إن صح ما حضرني في ذلك . فليفتظر في ذلك . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ما قولك سيدي إذا حاصر المسلمون أهل حربهم من البغاة أو للمشركين فرموم بالغار أو بالحجارة أو غير ذلك من آلات الحرب فأصابوا بذلك أحدا من المسلمين أو أحدا من أطاعهم أو من يبيح الشرع قتله خطأ منهم أو أصابوا ما لا يبيح للشرع إضاعته عليهم ضمان ذلك كله أم لا ؟

أم يضمن الأنفس دون الأموال على حسب ما رأينا في الأثر ؟

وإن يكن ذلك فما الفرق بين الأنفس والأموال في هذا وقد جاء في الأثر مجلا : إنه الخطأ مضمون في الأنفس والأموال إلا ما يضمن الجميع اتباعا لجمل الأثر .

وإن يكن ذلك فما معنى قول الشيخ ناصر بن أبي نهبان في مثل هذه الواقعة إنهم لا يضمنون ذلك . وفي معنى كلامهم إنه لو كان في ذلك ضمان لصار أذنب حيلة للبغاة فيكونون كلما حاربهم المسلمون جمعوا أولادهم وحاصروا ومثل هذا معنى قوله وأحسب أنه يرفع ذلك إلى والده الولي شيخنا أبي نهبان رضوان الله عليه أيضا .

وكذا الأفلاج المشتركة أجاز كتبها على هذا المعنى وجعل للضمان في ذلك على من بنى فيما عسى فيه نأيت صح حنفى تفضل سيدي ببيان ذلك تؤجر إن شاء الله .

الجواب :

الله أعلم . وإذا قتل المجاهد من لا يباح قتله من المسلمين خطأ فمكته حكم الخطأ في الأموال والأنفس فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فمحرر رقبة مؤمنة إن علم قاتله وإلا فلا شيء عليه له إن قتل في دار الحرب ولو كان مؤمناً إذا وقع الخطأ به من غير علم

وإذا ثبت هذا في النفس فالمال به أشبهه بلا وسع منه فلا شيء فيه وإن سار أن يقاس عليه مسألة المال في حرب البغاة إن كان مع أهل البغى فأثقله المسلمون خطأ به فلا يبعد فيه وقد صرح بهذا القائل للشيخ أبو سعيد في مسألة حواز القمري على الهامة إذا أحرقت النار من لا يباح فيه أنهم لا يضمنون وللنفوس أحكام ما يخصها في الإسلام من قبل الخطأ ووجوب الدية على المقاتل إن علم الفاعل وإلا ففي بيت المال إن كان القتل جهاداً بأمر إمام أو من يقوم مقامه وما حكاه الشيخ ناصر من ألجى زهران ونسب إلى أبيه قدراً أيضاً كذلك عنه ولم نقف على نص فيه عن غيره كذلك وهم كانوا أكثر منا علماً وأصح نظراً لهم في الحق تبع إن شاء الله وقولي هذا وغيره قول المسلمين . وأنا الضعيف الهامد القبي المسكين والله در القائل . حيث يقول :

وابن الهمون إذا ما أُرِّ في فرَنْ لم يسطع صولة التزل التفاضيس

مسألة :

ومنه : في الغزو إذا غزا بلداً طالبا لذهب الأموال والأنفس أو غزا في حريم البلد من خارج طالبا لمن يشذ من أهلها كالرعاة والخطائين وأمثالهم فصالح بهم الصالح فنخرج أهل البلد في طلبه فقاتلوهم وقتلوا من الفريقين ولم يقدموا عليهم حتى تصح الحاجة إلا نفس الخروج هل على الخارجين في ذلك شيء من الضمان

أو الإثم ؟ أم ذلك جائز لهم وواجب عليهم لرد من ظلمهم وعتوان .
 وهل فرق بين المدين وغيره وللمدين العذر في تخلفه عن الجهاد ؟
 وهل يجوز عندك مداخلة الجهاد لمن أراد اختلاس شيء من معاقلم على
 نية قيام العدل وإنفاذ الرعية من الظلم ولم يأمنوا منه إلا بأخذ الميثاق عليه . هل
 يجوز له عهدهم على نية الخدع لهم من المكر بهم ؟
 وهل يلحقه حقت إن خان بهم على هذه الصفة .

الجواب :

إن معاقل المسلمين هي الله تعالى لا للجبار وإن عاهد الجبار على أن لا يخونه
 في شيء من معاقله أو حصونه ثم أقدر على انتزاع شيء من معاقل المسلمين من يد الجبار
 فلا حقت عليه وله الأجر في ذلك إن كانت نيته إتمام العدل فيمن لوجه الله تعالى .
 وأما المداخلة للجبار فإن كان معناه بذلك المدارأة بالداخلية والمواصلة
 والستلام للجهار فهذا جائز ولا بأس به وفيه الأجر إن طمع بإيقاد الخلق من ظلم
 الجهاد .
 وأما المداخلة بما لا يجوز من الفصل كالساعدة على الظلم ونحوه فهذا لا يجوز
 والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : نستشرك في قبيلتين وقع بينهما حرب ويمكن بني السكل أو بني
 أحد أهل القبيلتين ثم وقع بينهما صبر إلى مدة معلومة ثم سارت إحدى الطائفتين
 فهجمت على سور القبيلة الأخرى على حين غفلة ووقع قتال ونهب أموال وقد
 صاحب الفشة المقتودة رجل وطلع السور ووقع ضرب البنادق وقد صح قتل في
 أهل السور وحين الدخول في السور ليس فيه أحد إلا أنهم مولايه ما يلزم هذا

للرجل على هذه الصفة ما صح منه أنه قتله بنفسه أو جميع مسا نعله الصرية إذا
كان المتصور والفعل مثلاً فيها أيضاً ثم القبيحة المتصورة حين صح منهم المتصور
ثابتوا وصح منهم قتل في أهل السور في ملتهم القريبة من السور وصح للضرب
في أهل السور من الحزبين هل يكون هذا الرجل شريكاً للمتصورين والثائبين
كان ذلك من مواطاة بين المتصورين والثائبين أم لا ؟ وربما المقولون نظروا
وؤلاء .

الجواب :

إذا خرج عليهم مع أهل النهى بغير ما يقدر به في الأثر أنه شريك للكل
ما أصابته تلك الصرية لقي هو فيها إذا كان المقولون يرونه لمواجهة لهم معهم
أو هو يراهم مواجهة .

وإذا رام الخلاص فهلزمه في الكل بذل ما يجب لهم من قود أو دية إلا
إذا ساعده الشركاء بما يكون من ذلك لازماً أو بعضهم فيعط منه في موضع
الدية بقدر ذلك فإنه مما قد تعبد للكل به ولا عذر لمن أراد الخلاص إلا بالتزام
كله وما أحدثته الصرية الأخرى فهو عليه دونه إذا كان قبل اجتماعهما وكونهما
في الفعل والمواجهة للخصم جيشاً واحداً فإذا اجتمعا كانوا شركاء جوماً .

أما ما داموا فلو علم أنهم في الأصل يد واحدة وقوم مجمعون فالذي
يظهر أن كل فرقة يلزم آحادها يلزم جميعها سواء نظروهم المقول أو نظروهم
صواد المقول على اختلاف عبارة أهل العلم في ذلك وكلها لا تخرج من الصواب
فيا منى والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما قولك في الخارج في شيء من النفاكر مع غير المؤمنين يجوز

أم لا ؟

وإن خرج عليه ضمان أم لا ؟

وإن كان عليه فاما معنى الأثر حيث يوجد أن الضمان على من خرج مع قوم يريدون قتل رجل وهو مرید لقتله منهم إنه لا ضمان عليه حتى يرى المقتول سواد رأسه أم هذا في اللدناء دون الأموال ؟

وكذلك يوجد أيضا أنه يجوز أن يمان جوار على جوار إذا كان أقل منه ظاهرا وهو غير مأمون وبين من خرج مع غير المؤمنين إذا كان لم يجزله الخروج معهم .

الجواب :

الله أعلم وما سمعته عن موضع الخروج مع غير المؤمنين إن صح فهو محتمل للحق لسكده قول مجمل يحتاج إلى تفسير .

وقد يكون الخروج معهم واجبا وقد يكون جائزا وقد يكون ممنوعا وقد يكون الخارج ضاميا وقد يكون غير ضامن وهذه صورة تنسج فاطلب شرحها من كتب الفقه ولا حاجة للاستشهاد بمن لم ير المقتول سواد رأسه فالخروج مسائل في الأثر وهي قائمة بذاتها في شرح الخروج والمنع وقد صاق الوقت عن استيفاء شرحها

الباب الحادى والعشرون
فى الحدود وفى أحكام الحدود
وفى حد القاذف والزانى وشارب الخمر

• مسألة :

ومن جواب شيخنا الخليل رحمه الله وما تقول إذا قذف قاذف رجلا بكلام يستوجب به القذف إقامة الحد فى مجلس الحاكم وفى خيبة فرغت عليه الهيئة ولم يشك للقدوف منه مع الحاكم أيلزم الحاكم إقامة الحد من غير طلب من المقدوف أم فى هذه المسألة اختلاف عرفنى ذلك .

الجواب :

قيل : لا يقيم الحد إلا بطلب من المقدوف لأنه يمكن أن يقر المقدوف بذلك . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وهل يجوز للوالى أو للقاضى إقامة الحدود إلا ما أقامه الإمام فأعطاه إجازة بإفاد الأحكام الشرعية مطلقا ولم يخص له بالإباحة إفاد الحدود أبسكون . جائزا لهذا الوالى والقاضى إقامة الحدود فتسكون من تفسير الجملة للى أباح له إياها . أم هو محجور حتى ينفذ عليه بمينه .

الجواب :

لا يقيم الحدود إلا الإمام نفسه أو من جهل الإمام ذلك له ولا يقيمه سائر الولاة والقضاة . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : ما تقول شيخنا رحمك الله فيمن غلبت عليه الشهوة واستفرجها ففر
زنا ولكن استغفره لها على عيب أو غيره أيجب عليه حد ؟ أم تسكفيه القوبة
والاستغفار ؟ أم كيف الوجه في ذلك ؟ أفتما رحمك الله .
أرأيت إن اعتاد على ذلك زمانا أيجوز له فعل ذلك أم لا ؟

الجواب :

هذا لا يجوز في أكثر القول ومن فعله فلا حد له ولكن يستغفر الله منه .
وبعض رخص فيه لمن اضطر إليه مخافة الفتنة . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه . وفي رجل نظر رجلا بفعل بدابة لرجل آخر وللداظر غير ثقة أيجوز
أن يستعملها صاحبها ؟
وهل على الفاعل في ذلك شيء ؟ وكيف يفعل بالبدابة إذا صح بها هذا
الفعل ؟

الجواب :

إن الحجة في مثل هذا لا تقوم بالواحد ولو كان ثقة ولا تقوم بالحجة فيه إلا
بأربعة شهود عدول .
ويجوز لب البدابة أن لا يصدق الشاهد بفعل له الانحياز منها بما يكون في
مثلها من ركوب أو أكل .

• مسألة :

ومنه : حذف سزاها .

الجواب :

يختلف في وجوب الحد بالنسبة للتخفيف لأنها في الأصل لفظة محتملة ويجوز أن يبحث عن معناها فإن كان معناها أنه زنى وهو بالغ فالحد واجب به إذا أنكر ذلك الخصم .

وإن أقر به بذلك سقط الحد عنه فلا يقام عليه إلا بعد سؤاله وسؤال المدعى عليه .

فإن صح منكم ما يوجب الحد عليه فأقر عليه . فقد رخص لك الإمام فيه . وإن صح له عذر من ذلك أو شبهة فالحدود تدرأ بالشبهات . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : في الذي يقول لمسلم : سواد وجهك أو أنت حمار أو كلب . والذي يقول لابنه ولد الحرام أو ولد الزنا ما ترى عليه ؟

الجواب :

هذا من القول للفاحش إن أراد به للشتم في قوله سواد وجهك والباقي لا يخرج إلا على هذا وهو مجبور لا جواز له في السلم . وللقذف بالزنا لا يجوز في المسلمين ولا في غيرهم . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : قال للسائل لشوخته : أما بعد ففسد أرسلنا إليك من أول مسائل جهة وتماريف فيها ممان يفخر إلى الجواب فيها ومن جملتها في رجل قذف رجلاً فقال له : خنيت ولده أيجب عليه بهذا القذف حية القذف أم لا ؟ وإن أزمه ألهمت به إليك أم تقيم عليه الحد علينا ؟ عرفنا من ذلك سريراً .

الجواب :

يختلف في وجوب الحد بلفظة التضييق لأنها في الأصل لفظة محتملة ويجوز أن تبحث عن معناها فإن كان معناها أنه زنا به وهو بالغ فالحد واجب به إذا أسكر ذلك الخمر .

وإن أقر بذلك سقط الحد عنه فلا يقام عليه إلا بعد سؤاله .
فإن صح معكم ما يوجب الحد عليه فقد رخص لك الإمام فيه .
وإن صح له عذر من ذلك أو شبهة فالحدود تدرأ بالشبهات .. والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما نقول في القاذف أيلزمه التقييد أم الحبس لأجل قذفه ؟ أم يكفي له الذم عن ذلك ؟

أرأيت إن قيدته وأثر فيه التقييد أعلى ضمان فيه أم لا ؟

الجواب :

إن كان القذف بزنا حر بالغ عاقل فعليه الحد . والله أعلم .

• مسألة :

ومنه : وما نقول في رجل سمع رجلاً يتذف رجلاً أيلزمه إعلام المتذوف ؟
أم لا يلزمه إعلامه ؟ أم يخير في إعلامه ؟ أم يجزيه الذم له ؟

وكذلك للشهود إذا شهدوا أن رجلاً يتذف رجلاً تجزيه شهادة شاهدين ؟

أم حتى يشهد على القاذف أربعة شهود ؟

أم يترك إعلامه بهم ؟

وكذلك يلزمهم أن يقولوا المذدوف : لك مئذنتا شهادة أن فلانا يقتلك .
أم حتى يسألهم المذدوف بنفسه كان السامعون ثقات أو غير ثقات أكلاً سواء ؟
وكذلك إن شهد أربعة شهود أن فلانا زانٍ وهم غير ثقات أعلمهم حد
العاذف ؟ أم حد القذف إذا كانوا أقل من أربعة شهود كانوا ثقات أو غير
ثقات ؟

وكذلك إن شهد شاهد على رجل أنه يذف فلانا إن كان صادقاً ؟

الجواب :

لا يلزمه إعلام المذدوف وعليه نهى للقاذف وزجره ويكفوه ذلك إلا أن
يجب عليه الحد وعنده من الشهود من تقوم بهم الحجة في ذلك فلا بد من الرفع
عليه ليقام عليه الحد .

وإذا شهد شاهد على القاذف لا يقبل قوله ولا يلزمه شيء .

وكذلك إذا شهد على الزنا أربعة غير عدول لم تثبت شهادتهم ولا يلزمهم
الحد .

وإن شهد أقل من أربعة يلزمهم الحد ولو كانوا عدولا . والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : ومن جواب أبي الخوارى إلى أهل حضرموت : فإن قال قائل : فما
الفرق بين أموال أهل الشرك وبين أموال أهل البغي من أهل القبلة كان جوابنا
له في ذلك أن نقول له : إنا وجدنا أئمتنا على ملّة ونحن على آثارهم مهتدون .
والذى عليه مضوا مقتدون . وقد يفسخ التنزيل بعضه بعضاً وإنما يعمل بآخر
التنزيل ويعمل بآخر السنن .

وقد تفسخ السنة بما في الكتاب والسنة تصديق الكتاب وقد قل الله تعالى : « وإن كان من قوم بينكم ، بينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتكبر رغبة » سنة .

ففسخ السنة لله في كتاب الله في هذا الموضع قوله عليه السلام : لا إرث لأهل ملحقين ففسخت السنة . هكذا سمعنا من فقهاء المسلمين . وجدنا ذلك عن محمد ابن محبوب رحمه الله .

وبلفظنا عن النبي ﷺ أنه حدث على الخمر أربعين جملة .

وبلفظنا عن أبي بكر الصديق أنه حدث على شرب الخمر أربعين جملة .

وحدث عمر بن الخطاب رحمه الله على الخمر ثمانين جملة فوجدنا عن الربيع رحمه الله أنه قال : مصت سنة من تركها ذلك .

والمسلمون على ذلك إلى يومنا هذا يحدون على شرب الخمر ثمانين جملة .

فلو كان إمام ما حدث على الخمر أربعين جملة وقال : هكذا فعل النبي ﷺ وأبو بكر رحمه الله ما قبل منه ذلك وزالت إمامته منها ووجهت البراءة منه .

وبلفظنا عن النبي ﷺ لما وادع المشركين عام الحديبية وكتب الهدنة فيما

بينهم : من محمد رسول الله ﷺ فقال له المشركون - فيما بلفظنا - : لو نمر أنك رسول الله ما حاربناك .

فضرب النبي ﷺ على اسم الرسالة - فيما بلفظنا - وكذب من محمد بن عبد الله .

ولما بلغت السكينة بين علي بن أبي طالب وبين معاوية بن أبي سفيان

في الحثمة كتب علي بن أبي طالب : من أمير المؤمنين إلى معاوية بن

أبي سفيان

فكتب إليه معاوية بن أبي سفيان : لو تعلم أنك أمير المؤمنين ما حاربناك
فدع اسم الإمارة وقل كتاب بالآباء

فبلغنا أن ابن عباس أشار عليه بذلك وروى له ما فعل النبي ﷺ عام
الحدبية بترك اسم الرسالة لما كره المشركون ذلك وكتب : من محمد بن عبد الله .

فلما أشار ابن عباس على علي بن أبي طالب بذلك - فيما بلغنا - ترك اسم
الإمارة وكتب : من علي بن أبي طالب ومن معه إلى معاوية بن أبي سفيان .

فلما بلغ ذلك المسلمين وصلوا إلى علي فأنسكروا ذلك عليه وقالوا له : ما حملك
أن تخلع نفسك من اسم سمالك به المسلمون ! ولم يقبلوا من ابن عباس ما أشار به
عليه وفارقوا عليا على ذلك حتى رجع إلى اسم الإمارة .

وكذلك هذا الإمام الذي حدث على شرب الخمر أربعين جلة لم يقبل منه وقد
احتج بما فعل النبي ﷺ كما لم يقبل المسلمون من علي بن أبي طالب وقد احتج
بما فعل النبي ﷺ .

وقد يجوز للنبي ما لا يجوز للناس ويجوز للناس ما لا يجوز للنبي .

وقد يحل للنبي ما لا يحل للناس ويحل للناس ما لا يحل للنبي .

وقد أحل للنبي مهات النساء أنفسهم له وحُرِّم ذلك على الناس .

وقد حُرِّم على النبي ﷺ الصلاة على المنافقين إذا ماتوا وأحل ذلك للناس .

وقد قيل : حرم عليه الطلاق لقول الله تعالى : « لا يحل لك النساء من بعد

ولا أن تبدل بهن من أزواج » الآية وأحل الطلاق للناس . انتهى ما أردنا قوله

من جواب الشيخ رحمه الله .

ثم هالك ما أردناه على أثره من السؤال والمداورة والمباحثة في هذه أشكل

عليها حكمه وتفسيره عليه تأويله لمن هو أهل لذلك وهو هذا نمل أي وجه

أيها الشيخ يرحمك الله يخرج قول الشيخ الربيع رحمه الله في هذا ؟

ومن أى وجه جهك من حدّ على الخمر أربعين جلة وما نمل ذلك إلا وقد سبقه به بذلك من هو خير منه ألا وهو رسول الله ﷺ والصدّيق من بعده ؟ وما الحجة على ذلك وما الدليل ؟

فإن يكن قياساً على ما قاله وفعله المسلمون بعلى بن أبى طالب حين ترك اسم الإمارة ولم يتخلّوه عنه وفارقوه عليه غير ملقّين إلى مشورة ابن عباس في ذلك فليس عندنا بحجة اسكوة ، لا من هذا وذلك إنما فعله النبي ﷺ وأمّ المؤمنين وهو منسوخ كما تعلم والعمل بالنسوخ لا يجوز .

ولذلك لم يقبله المسلمون من على ولا ممن أشار به عليه مع أن قتال معاوية في ذلك الوقت فرصة على على بن أبى طالب ومن معه من المسلمين مع القدرة عليه بلا خلاف وحدّ من حدود الله لقوله تعالى : « فقاتلوا حتى تهلك حتى تهلك إلى أمر الله » .

والحدّ على الخمر لم يفسخه سنّة ولا كتاب اسكوة من الصدّيق رضى الله عنه بين ظهرائى الأصحاب أو يجوز عليه أن يعمل بالنسوخ لا والله حاشاه من ذلك وحاشا من حضره أيضاً .

فإن يكن مما سنّه للماروق ولم يخالفه أحد من الصحابة في زمانه . فالله أعلم . وفى نفسى أيضاً من الديفونة بذلك وخطر خلافه في ذلك بالدين لأنه رضى الله عليه قد سنّ سنّا غير هذا .

ومن ذلك : توقيفه ثلثي من أصول المشركين بذلك ولم يدين المسلمون بهلاك من خالفه فيها « لا دانوا بالبراءة ممن فعل ذلك ولا خطأوه مع أن حدّ الخمر قد سبق به وتقدم فيه حكم من النبي ﷺ وأبى بكر بعده ليس نازلة في عصره فرأى فيه ذلك ولم يخالفه أحد من أهل ذلك العصر حتى انقرضوا فيصير ذلك إجماعاً لا يجوز خلافه اللهم إلا أن يكون الإجماع والاجتهاد يفسخ نصوص السنّة

والكتاب كما يوجد في بعض الكتب العربية عن بعض استدلالا بفعل عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه في أمهات الأولاد والقراءة والفقه والدراوين والتعديل
وليسه بحجة لمان تطول وأنت بها أعلم أم ماذا من قبل ما سمعته منك أن النبي
ﷺ قد حدث كلا الحدين . والشك مني أنك قلت فاختار الأمير العمل بما هو
أشد نكالا لأهل الخزي والشين ولكنه كذلك وإن لم أحفظه ضبطا من
مقالك وكفى .

وإن يكن منه فأقول : فكيف يا سيدي يبلغ من خالفه إلى خلق إمامه
وجوب البراءة منه وفي نظرنا أنه لا يخلو ما فعله النبي ﷺ في ذلك من
ثلاثة أوجه :

إما أن يكون ذلك منه بالأربعين أو لا والذي بالثمانين آخرنا نسحا له .
وهذا لا يصح كما قلنا آنفا .

وإما أن يكون ﷺ رأى تارة هذا وتارة ذاك ليكون محلي رأى واجتهاد
وهذا لا علم به أنه يصح أم لا ؟

وإن صح مثلا فعمل للفاروق بأحد ذلك ولا يوجب حجر الخلاف لمن رأى
ما عمل الصديق به لما في الأثر من دليل عليه لأن الإجماع إلى يوم القيامة
والاختلاف حكمه .

وإما أن يكون كلا الحدين جائز مخير فاعلمهما إذا اقبل بهما من لدن النبي
ﷺ والصديق من بعده فلا يمنع ما اختاره سيدنا عمر عنه إذا اختار مثل
ما اختار إذا كان موضع جواز واختيار وليت شعري لأي شيء منع وحجر ؟
أسأل الله الاطلاع عليه والوصول إليه إنه كريم مفان .

أم يخرج سيدي هذا الكلام في هذا الأثر مخرج الاختيار على غير دينة
به وتخطئة لمن خالفه اتباعا للأمر وأفاضل الصحابة رضوان الله عليهم كما اتبعوا

في أشياء كثيرة غير هذه القضية كتموقوف اللقيء من أصول المشركون . وكاتخاذ الحبس لما كثرت الأحداث من الظالمين . وكالجماعات في القراوج وغيرها من الأمور التي نظروها . مصالح المسلمين وإعزازاً لهذا الدين . كما لا يخفى على ذي لب سليم . وعقل غير سقيم ؟

أم هذا الحجة سيدي لدليل لم يخطر ببالها بحل ما أشكل عليها من هذه الآثار الثابتة عن هؤلاء . الأخيار .

واعلم أننا لم نأت بهذا الاحتجاج والمناظرة والجدال رداً منا على من هو خير منا ولا توهماً لقولهم ولا إساءة ظني مذهبهم لا ومن أقل الحضرة ، ورفعها على القبرا . ولكن لإخراج الحكمة وزيادة الفائدة لعل أن تأتي في جوابك لنا ما ينفعني رد ما أتيناه وبطلان ما ذكرناه أو عكسه فيزول القبس . عند ظهور الشمس . وذلك مقصودنا لرضى مني ودنا .

ولقد لله على كل حال . مع أنه لا شك عندنا ولا ريب أنه قد وطئ ذلك الأثر . ووقف على تلك السير . جهادة مصاصيع فحول علماء قها ، ولم يقصدوا . فيما علمنا . رد ذلك الأثر ولا اعترضوا على تلك السير . وهم خير منا . تواب . أقدامهم خير من ماء وجوهنا وكثير من سيئاتهم خير من حسنا .

وإن أبى ذلك الجاعلون فالعلماء العارفون بنا وبهم على ذلك شاهدون . وما ذلك منهم جهلاً وبلاهة ولا عدم اهتمام وقلة مبالاة بخطاه وسداده . ولكن بملهم أنه أثر صحيح . وقول رجيع . لا طعن فيه لأطاعين . ولا مقال فيه للقاتلين .

ولا بأس فالعالم عالم يقول ويفعل ويتكلم ، بعلمه . والجاهل يقف ويتحير .

ويقول مجره . والسؤال هو الدواء الجمل والحدة . ونحن أهل السؤال . وأنت
سيدى أهل السؤال .
وعليك السلام ! نحن لا يود مرادك لحظة عين ولا ساعة ولا يوماً من الأيام
بل الأمر لله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

الجواب :

والذى يظهر لى فى قول هذا الشيخ أن أكفره فى هذه المسألة مما ينبغي
النظر فيه فلا يتخذ أصلاً بغيره عليه . إلا ما اتضح صوابه . وعرف وجهه .
وامرئى لقد اختلفت الروايات فى حد الخمر فقال قوم : إن الذى ﷺ حد عليه
أربعين وحد عليه أبو بكر كذلك ثم مر فى صدر خلاصه كذلك ثم رجع عنه
إلى الثمانين .

وقال قوم : إن الخمر لم يثبت فيها حد معين على عهد النبى ﷺ وإنما كان
يأمر بمرهم من حضره فهو ضربون بالمال وفهروا إلى نحو الأربعين .
ولما كثرت الخمر ولم يرتدع الناس بذلك جمع عمر بن الخطاب من شاء الله
من الهاء المهاجرين والأنصار فاستشارهم فيه فقال قائلهم : إنه إذا شرب سكر
وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى أى قذف المحصنات فالزموه حد القذف .
ولا شك أن الخمر مفتاح أبواب الشر من القذف والزنا والسرقة والبغش
والاغتصاب وقول للكفر وغيره فأنزلوه فى أقل منازل أحداثه اجتهداً منهم .
ولهذا يروى عن على أنه قال : من مات بشيء من هذه الحدود فقد قتله الله
إلا حد الخمر فإنما نحن قد قتلناه وكأنه فى نفسه منه شيء إلا أنه لم يصرح
بالجوع عنه .

وقال قوم : إن النبي ﷺ قد حدث على الخمر أربعين جلدة كذا رفع الشيخ
أبو المؤثر رحمه الله فيها بلفظه عن النبي ﷺ هكذا في الأثر منه من كتاب بيان
الشرع فتقول للربيع رحمه الله : قد مضت سنة من تركها ملك كأنه إشارة
إلى هذا .

وكذلك قولهم : لو أن إماماً حدث على الخمر أربعين لم يقبل منه وزالت إمامته
دليل على ثبوت هذا الحد عن النبي ﷺ وهو للسنة فيه . وإن غيره إما أنه لم
يصح معهم من النبي ﷺ وإما أن يكون من السنن المنسوخة ولا عبرة بها .
وإما دعوى أن النبي ﷺ حد عليه أربعين إلى أن مات ثم أبو بكر ثم عمر ثم
استقر الإجماع على غيره فهو غفلة ممن حكاة بل لا ينبغي أن يرفع كذلك لأنه
يؤدي إلى الظن على أئمة المسلمين ومذهبهم .

ومن المعلوم لو أن بعض الصحابة خالف فيه قولاً أو عملاً لما جاز أن يكون
إجماعاً فكيف إذا صح عن رسول الله ﷺ ثم عن أبي بكر فكيف يستقر
الإجماع في مختلف فيه : هذا ما لا يصح أصلاً ثم القصرح بأن أحداً لا يجمع للعمل
بما ثبت عن رسول الله ﷺ لعمل عمر من بعده بخلافه قول بشع تأباه للطباع
وتعجه الأسماع . كدعوى أن شيئاً من سنته ﷺ يفسخ بعده باجتهاد غيره ثم
يجمع على ذلك فهذا كله ما لا نعلم وجهاً لصحته ولا دليلاً على أصله ولسنا نرد
على علماء المسلمين قولهم . ولا نقض أصليهم . واسكن ليس لنا أن نقول إلا ما أوضح
عدله . وظهر بالحق فضله .

ولئن صح ما حكاه الآخرون عن النبي ﷺ أنه قد حد بالأربعين ثم أبو بكر
ثم عمر كذلك فتقولهم الأقوى . وطريقهم الأسوى . فأى ما منع من جاء من
بعدهم عن اتباع طريقهم فقد سلك سبيل المرسلين . واتبع طريق المؤمنين : « ومن
يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » .

ولعمارض الرواة في أصل المسألة فسكأنى على القطع بالهدية ودعوى الإجماع
فيها على شيء لا أجسر عليه . ولا أقوى على القطع به لوجود هذا . وهذا في آثار
السلف من غير رده ولا نكير . وقول فيها قول المسلمين وأنا للحق تبع في هذا
وغيره إن شاء الله تعالى .

وقد تركت التعرض إلى ما فوق ذلك من سؤالك بما دون الكفاية بما
دونه وإلى لا أكره أن أنعرض لكلام السلف بما دون هذه المباحث . ولولا أن
الله قد أخذ الميثاق : « لتبيننه لأفاس ولا تكتمونه » لكان منى في هذه الوضع
غير ما رأيت . والله أعلم .

قال صاحب الكشف في أحكام القذف : هو القذف بالزنا يقول الحر للمباغ
للماقل للمحصنة : يا زانية أو المحصن : يا زانى ابن الزانى يا ابن الزانية يا ولد
الزنا لست لأبيك لست لرشد .

والقذف اغبر الزنا نحو أن يقول : يا آكل الربا يا شارب الخمر يا يهودى
يا مجوسى . يا خبيث يا ماص بظفر أمه فعليه التمييز ولا يبالغ به أدنى حد للمبيد
وهو أربعون بل ينقص منه .

وقال أبو يوسف : يجوز أن يبالغ به تسعة وتسعين . وقال : الإمام أن يوزر
إلى المائة .

قلت لو ادى الخليل : ما تقول في هذا كله ؟

قال : غير خارج من الصواب لكن قوله : لست لأبيك لست لرشد من
الأنماط المحتملة فينبغى النظر فيه .

ومما يضاف أيضاً في شهود القذف على الزنا : فإن قلت : كيف يشهدون
بجهنمين أو متفرقين ؟

قلت : الواجب عند أبي حنيفة وأصحابه أن يحضروا في مجلس واحد وإن جاءوا متفرقين كانوا قذقة . وعقد من يجوز كالشامي أن يحضروا متفرقين ؟
إن قلت : هل يجوز أن يكون زوج المقدمة واحدا منهم .

قلت : يجوز عند أبي حنيفة خلافا للشامي .

إن قلت : كيف يجلد القاذف ؟

قلت : كما يجلد الزاني إلا أنه لا ينزع عنه من ثيابه إلا ما ينزع عن المرأة من الحشور والفرو والقاذفة أيضا كالزانية .

وأشد للضرب ضرب التعزير ثم ضرب الزنا ثم ضرب الخمر ثم ضرب القاذف وقالوا : لأن سبب عقوبته يحصل للصدق والكذب إلا أنه عوقب صيانة للأعراض وردعا عن ههكها .

إن قلت : فإذا لم يكن المذوف موصفا ؟

قلت : يميز القاذف ولا يحد إلا أن يكون المذوف مبروفا لما قذف به فلا حد ولا تعزير رد شهادة القاذف مطلق عند أبي حنيفة باستثناء الحد .

فإذا شهد قبل الحد أو قبل استيفائه قبلت شهادته .

فإذا استوفى لم تقبل شهادته أبدا وإن تاب وكان من الأبرار الاتقياء وعند من يتطلق رد شهادته بنفس القذف فإذا تاب عن القذف بأن يرجع عنه عاد مقبول للشهادة وكلاهما مقمusk بالآية . فأبو حنيفة جعل جزاء للشرط الذي هو الرمي الجلد ورد للشهادة عقوب الجلد على التأبيد فكانوا من ذوى الشهادة عنده في أيديهم وهو مدة حياتهم وجعل قوله : « وأولئك هم الفاسقون » كلاما مستأنفا شهر داخل في حيز جزاء للشرط كأنه حكاية حالة الرامين عند الله بعد انقضاء الجملة للشرطية « وإلا الذين تابوا » استثناء من الفاسقين ويدل عليه قوله : « فإن الله غفور رحيم »

والشأنى جمل حزاء للشرط الملتزم أيضا غم أنه صرف الأبد إلى مدة
كونه قاذفا وهو تثق بالتوبة والرجوع عن القذف وحق المستثنى عنده أن يكون
مجهورا بدلا منهم في لهم وحقه عند أى حذيفة أن يكون مقصوبا لأنه موجب .
والذى يفتضيه ظاهر الآية ونظامها أن تكون الجمل الثلاث لجمهورين ومن قذف
الحصنات فاجلدوم وردوا شهادتهم ومنقوم أى فاجسوا لهم الجلد والورد
والانفسق إلا الذين تابوا من القذف وأصلحو فإن الله يفر لهم فيقتلبون غير
نجلودين ولا مردودين ولا مفستين . والله أعلم .

وقال في موضع منه : وإذا تاب القاذف قبل أن يثبت الحد سقط انتهى .
ومنه في الحدود التى أنزلت في قطاع الطريق فأوحى إليه أن من جمع بين
القتل وأخذ المال قتل و صلب .

ومن أفرد القتل قتل .

ومن أفرد المال قطعت يده لأخذ المال ورجله لإخافة السبيل .

ومن أفرد الإخانة نفي من الأرض .

وقيل : هذا حكم كل قاطع طريق كما را كان أو مسلحا أو معنفا : أن يقتلوا
من غير صاب إن أفردوا القتل ويصلبوا مع القتل إن جمعوا بين القتل والأخذ .
قال أبو حذيفة ومحمد : يصاب حيا ويظمن حتى يموت أو تقطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف إن أخذوا المال أو منقوا من الأرض إذا لم يزيدوا على
الإخانة .

وعن جماعة منهم الحسن والحسين : أن الإمام محمد بن هذه العقوبات في كل
قاطع طريق من غير تفضل .

والذى الحسن عند أبى حذيفة .

وعند الشائعي الذي من بلد إلى بلد لا يزال يطلب وهو هارب فزها
وقيل : يدق من بلده . وكانوا ينفونهم إلى ذلك وهي بلد في أقصى تهامة
وقاصع وهي من بلاد الحبشة جزاء دل ونضحية إلا الذين تابوا باستثناء من
المعاقبين عقاب قطع الطريق خاصة

وأما حكم القتل والجراح في الأوباء إن شاءوا عفووا وإن شاءوا استوفوا .
وعن علي أن الحارث بن بدر جاءه نائبا بعد ما كان يقطع الطريق فقبل
قوبقه ودرأ عنه العقوبة انتهى مرادنا .

وقال معالم الفزيل في هذا : واختلفوا في الهاربين الذين يستحقون هذا
الحد : قوم هم الذين يقطعون الطريق ويحملون السلاح على المسلمين والمكابرين
في الأمصار وهو قول الأوزاعي ومالك والشافعي انتهى .

ومنه : فذهب قوم إلى أن الإمام بالخيار في أمر الهاربين بين القتل
والصلب والتقطع والذني كما هو ظاهر الآية وهو قول سمعته بن المسيب والحسن
والنخعي ومجاهد .

وذهب الأكثرون إلى أن أكثر هذه العقوبات على ترتيب الجرائم لا على
التخفيف انتهى ما أردناه .

ومنه أيضا : وأما المسلمون المحاربون في تاب منهم قبل القدرة عليهم
وهو قبل أن يظفر به الإمام تستقط عنه كل عقوبة وجبت لله ولا يسقط ما كان
من حقوق العباد .

وقال بعضهم : إذا جاء نائبا قبل القدرة عليه لا يكون لأحد عليه تبعة في دم
ولا مال إلا أن يوجد معه مال بعضه فيرده إلى صاحبه .

وروى عن علي في حادثة بن زيد كان خرج محارباً فسفك الدماء وأخذ المال، ثم جاء، قائلاً قبل أن يقدر عليه فلم يجعل على عليه تهمة. أما من تاب بعد القدرة عليه فلا تسقط عنه شيء منها.

وقول: كل عقوبة تجب حقاً لله عز وجل من عقوبات قطع الطريق وقطع الصرقة وخذ الزنا والشرب تسقط بالعقوبة بكل حال والأكثر من على أنها لا تسقط انتهى

قلت لسيدى الخليلي: تفضل أيها السامع بين إذا ما أراك الله في الحق، وأوضح لنا الجائز من هذه الإرادات التي أوردتها قوماً وللثابثة منها في رأي أو دين ومتر لنا للباطل منها في دين أو رأي فصل هذه المسائل فصلاً فصلت لنتفق فيها ونعرف مبادئها. ونتفق مبادئها جزاك الله خيراً.

قال الفقير: إن الحدود لا تسقط بالعقوبة ولا نعلم بين أصحابنا في ذلك اختلافاً ولو أنها تسقط بالعقوبة لكان إرشادهم إلى العقوبة من الواجب فلا يمجز أحد عن التناظر بها.

وأما مقتضى ترتيب الحدود في الآية الشريفة واختلاف المفسرين فيها بين كونها للتخيير وهو ثبوت الترتيب على قدر الجرائم فهو ظاهر لكن أصحابنا اتفقوا لا نعلم بينهم اختلافاً على عدم التخيير وهو ثبوت الترتيب وهو أكثر قول للعلماء وأحوط القولين وأظهرهما ومقتضى الآية الشريفة أن الحدود المذكورة أربعة فالنفي من الأرض له وحده:

أحدها: أن لا يقدر عليه فيفوت هرباً فهو نفيه.

وثانيهما: أن لا يكون منه شيء ما يسحق حب شيئاً من الحدود الثلاثة كتقاطع طريق لم يصب مالا ولا دماً ولا شهراً على أحد سلاحاً فنفه من الأرض إيداعه.

الجلوس حتى يؤمن شره وهذا الوجه الأخير خاص بهيئة المسلمين لأن المرتد يقتل برأيه

ولأهل العلم في الآية للشرقة ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها أنزلت في قوم ارتدوا عن الإسلام وقطعوا الطريق وحاربوا .
وثانيها : أنها كذلك في أهل الشرك والإقرار بهما إذا قطعوا الطريق .
وثالثها ، وهو الأقل : أنها كذلك نهمن حارب ولو لم يقطع الطريق لكن جواز القتل في المرتد ولو لم يقطع الطريق ظاهر لأنه يستحقه بنفس الردة إذا لم يقب فإن تاب ثبت عليه حد أهل الإقرار .

ويمكن أن يجاب : بأن الحدود وجبت عليه فنفذ كما هي وليس هنا موضع استنباطه . ودعوى صاحب الكشف أن النبي ﷺ أوحى إليه بالترتيب في الحدود وهو مذهب أصحابنا وإن لم ينقلوا الحديث بعينه في ذلك فيشبه أن يكون قد ثبت ذلك معهم في السنة ولذلك اتفقوا عليه أو أجمعوا ثم إذا تأملت الصلب على ما بيئته السنة فلا تجد حدا قائما بذاته وإنما يكون مع القتل .

ففي الكشف إذا أخذ المال وقتل قُتل وصلب وهو خارج على مذاهب أصحابنا فقول : إن كان مشركا أو قتل قُتل وصلب ثلاثة أيام .

وقيل : يصلب رأسه فقط ولا أدرى ما وجهه فإنه عدول عن الظاهر .

وقيل : ولو كان من أهل القبلة فإذا قُتل قُتل وصلب على ما سبق .

وفي قول آخر : إذا أخذ المال وقتل قُتل وصلب كما في الكشف .

وفي قول ثالث : إذا شبر بالسلاح وأخذ المال وقتل قُتل وصلب وهذا من

تأكيد في الشرط ولا يبعد القتل ما فائدة القول بشبر السلاح ؟ وأي منزلة منه ؟ ولكن توادعات الأقوال لموافقة السنة المفصرة على أن الصلب لم يكن حدا بنفسه ومع القتل فظاهر قول أصحابنا أنه يقتل ثم يصلب ثلاثة أيام بحسب

الاختلاف في الجسد أو كله أو الرأس على الخصوص فالصلب لم يكن إلا لهيبه به
غده وإلا فصلب المقول غير مهال به بمد القتل .

ولو قول : يصلب ثم يقفل في الصلب لم أزه خارجا من الصواب لنهوت
الصلب في الآية للشرقة فهو على الحى أولى من كونه على الميت إلكن القواعد
مطردة عند أصحابنا بأن القفل يكون بالسيف لا غده وليس كما تظن أن الصلب
حد بنفسه وأنه يصلب حتى يموت في صلبه فإن هذا لا قائل به نيا نعلم .

وبعض فرق في الصلب بين أهل الشرك وأهل الإقرار فقال : المشرك يصلب
جسده كله والمسلم يصلب رأسه .

وبعد هذا فقول : إن شهر السلاح وأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف .
وفي قول آخر : إذا أخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف . فإن شهر
السلاح وسفك الدم قتل .

وفي قول آخر : فإن سفك الدم قتل .

وقالوا : فإن شهر السلاح قطعت يده فقط وهذا خارج عن حكم الآية
ولا أدري الأصل فيه أهو مجرد للنظر أم من السنة لأنه إن ثبت له حكم المحاربين
فقطعت يده ورجله من خلاف .

وإن لم يكن يشهر السلاح محاربا فلا يحسد بالقطع فهو كفولهم : من شهر
السلاح على المسلمين في السوق قطعت يده ولم يقولوا بذلك إذا شهر السلاح عليهم
في المسجد أو للبلد وأملهم شهروا السوق بالطريق فيكون من هذا التنبيل .

ومن المذهب الثالث في المحاربين في غده قطع الطريق ما يوجد في بيان
الشرع في غده موضع عن ابن جعفر وأبي معاوية وغدهما أن من أحرق على أحد
حيثما فهو محارب وتقطع يده ورجله من خلاف .

وفي قول : فكذا إذا أحرق زرعه فهذا غير طريق كاتري وقد حكوا فيه بحكم الهاربين .

وعلى قياده فيجوز أن يطرده القول به في كثير من الصور أحببت كفى اللسان والقلم عنها لحق اتساع النص المريج من الأثر عن القيس وإن كان صحيحا بالنسبة للقياس عليه . وأما قوله تعالى : « إلا للذين تابوا من قبل أن تتقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » .

فتعفى الآية الشريفة أن من تاب قبل أن يُقدر عليه أي قبل أن يدرك ويؤخذ على يده فيدرك الحد منه بذلك وهو اللائق بمن ظهرت توبته ورجوعه إلى الله تعالى .

وأما من قدر عليه فقال : أسعفر الله أنا تائب وكنت أحسب هذا حلالا فلا يتقبل منه هذا ويقام الحد عليه .

وعندي أن الحد يقام عليه ولو كان مستحلا بدليل أن للزند والمشرى يقام عليهما الحد وهما مستحلان .

ولم تكن مسألة المستحل في عدم التضمن بحد التوبة إلا مقيسة على مسألة الشرك وظاهر الآية الشريفة يوجب ذلك وفي بيان الشرع من قول أبي عبد الله أنه إذا علم استحلاله فلا يجعل عليه وكأنه يدل على أنه لا يقام عليه الحد ولكفى لا أعرف وجهه إن لم يكن تاب من قبل القدرة عليه . والله أعلم .

* مسألة :

قلت له : قال صاحب الكشف في حد الزنا : والرجل يجلد قائما أعني مجردة فليس عليه إلا إزاره ضربا وسطا لا مبرحا ولا هيئا ، مفرقا على الأعضاء كلها لا يستثنى منها إلا ثلاثة : الوجه والرأس والفرج وفي الحد إشارة إلى أنه لا ينهض أن يتجاوز الألم إلى اللحم انتهى .

قلت للعلامة الخليلي : ما تقول في هذا وهل هو خارج عن معاني المثل
ملك فإن لأصحابها مذاهب غير هذه في أحكام جلد الزاني ؟ فنفضل بإيضاحه
مأجوراً إن شاء الله .

الجواب :

هذا قوله على مقتضى مذهبه . ونحن ما خالف قول أصحابنا في الفروع لا نجزم
ببطله ما لم يخرق الإجماع ونحب الرجوع إلى ما في الأثر الصحيح . والله أعلم .
ولكن هذا بعيد عن معنى قوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة » .

الفهــــــــــــــــرس

المنحة	للموضوع
•	الباب الخامس عشر في الموارث وأحكامها وما جاء فيها .
٥٩	الباب السادس عشر في القتل والعاقلة والانسامة وأحكامها وما جاء في ذلك .
٨٠	الباب السابع عشر في الديات والأروش والجراحات والنصاص والنفود وما أشبه ذلك .
١١١	الباب الثامن عشر في الإمامة وأحكامها وفي ولاية الأئمة وفي حكام العدل وفي بيع مال بيت المال للإمام لإعزاز الدولة وفي صفه الحماية للدار وفي حكام الجور وتأديبة الخراج لهم وفي دفع الجباية إليهم .
١٥٨	الباب التاسع عشر في الجهاد وأحكامه ومن يجب عليه الجهاد ومن لا يجب .

المادة	الموضوع
٢٢٩	الباب المشرون
	في محاربة أهل الشرك وأهل البغي والتحصن عنهم وما يجوز لأهل الدار من المنع لبناء الحصون ومن يجوز أخذ النسيئة منه والحق فيه ومن لا يجوز وما أشبه ذلك .
٢٦٣	الباب الحادى والمشرون
	في الحدود وفي أحكام الحدود وفي حد القاذف والزاني وشارب الخمر .

تمت القصة الرابعة من كتاب تمهيد قواعد الإيمان وتفهيد شوارد
مسائل الأحكام والأدیان . تأليف شيخنا وقدوتنا للعالم الذمیر
الفاضل السکامل أبی محمد سمید بن خلفان بن أحمد الخلیلی
الخروسی اللہانی رضوان اللہ علیہ . وكان للفراغ فی الیوم
السابع من شهر ذی القعدة من شهر سنة ١٣٠٩
من هجرة النبی المصطفی صلی اللہ علیہ وعلى آله
أهل الوفا للشیخ السری السمری هلال
ابن عامر بن سلطان الخفجری
وكان إمامه علی يد الحقیر الذمیر
سلیمان بن محمد بن مطر
الوایی بیسده